الجمهوريـــة الجزائـــريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليـــــم العالـــي والبحـــث العلمـــي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المركز الجامعي لميلة

المعهد: آداب و لغات

المرجع:.....

القسم: اللغة و الأدب العربي

" جهود إبراهيم مصطفى و مهدي المخزومي وفاضل صالح السامرائي في تيسير النحو العربي"

مذكرة معدة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر

إعداد الطالب(ة):
زينة بن عراب

إشراف الأستاذ(ة):
سليم عواريب

الشعبة :لغة عربية **التخصص : علوم اللسان العربي**

السنة الجامعية : 2013/2012

شـــكر وتقـــدير

لا يملك المرء وهو يرى جهده ينتظم فصولا إلا أن يحمد الله على توفيقه ويثني عليه ويصلي ويسلم على الحبيب المصطفى وأن يتوجه بخالص شكره وعظيم امتنانه لأصحاب الفضل برا ووفاء وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم :

<< لا يشكر الله من لا يشكر الناس>>

وعليه أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف

" سليم عواريب" الذي تحمل عناء الإشراف على هذا البحث ، كما أتقدم بالشكر إلى كل الأصدقاء والأحبة الذين ســاهموا مــن قريب أو بعيد في تجسيد هذه الجهود .

مقدمة

بسم الله الرحمـــن الرحيم والصلاة والسلام على ســيدنا محمــد خــاتم الأنبيــاء والمرسلين وعلى أله الطيبين الطاهرين ، وأصحابه الأكرمين ، ومن دعا بدعوته إلـــى يوم الدين ...وبعد :

يعد علم النحو من بين أهم العلوم العربية سواء في الدراســات اللغويــة القديمــة أو الحديثة ، حيث أجمع العلماء و الدارسون على أن حفظ القرآن الكريم و الحديث النبــوي الشريف و اللغة العربية من اللحن و الخطأ لا يتأتى إلا بوضع علم يحميها عرف " علــم النحو" ، وذلك خلال وضع قواعد وقوانين تضبط اللسان العربي ، حيث نشأ وتطور في رحاب طائفة من النحاة الأفذاذ ، بداية من أبي الأسود الدؤلي الذي قيل إنه أول من رسم معالمه ، وأرسى نظامه حتى سيبويه والخليل أين اكتمل ونضج ، وبعد ذلك لم تتطــور دراسة النحو حيث اقتصرت على الشرح والتحليل ما زاد في كثرة المؤلفات التي فاقــت في حجمها المتون فلم تخل من الغموض والتعقيد ، وكأنه – من لبسها –مجموعــة مــن الطلاسم وركاما من الحواشي والهوامش ، كادت تأتي على النحو كله ، لولا جهود بعض العلماء واللغويين اللذين أقروا بصعوبة المادة النحوية التي أعجــزت المتعلمــين علــى استيعاب مسائلها ونفور الدارسين والمتعلمين منها ، فلهــذه الظــروف وأخــرى نــادت مجموعة من النحاة على غرار إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي وفاضل الــسامرائي على ضرورة تيسيره وتبسيطه ، وتذليل مصاعبه وهو موضوع دراستنا ، فكانــت لهــم جهود عظيمة لا يمكن لأي دارس إغفالها أو المرور عنها ، فتنوعت بذلك جهودهم فــي هذا المجال لتشمل مختلف طرق التيسير والتسهيل .وقد عنيت بهذه الدراســة حبــا فــي معرفة التيسير و أشكاله في النحو العربي ،وبخاصة معرفة التيسير لدى إبراهيم مصطفى و مهدي المخزومي و فاضل السامرائي. كما أنه لم يسبق أن جمع هؤلاء النحاة ضــمن دراسة موحدة.

وعلى هذا الأساس ماذا نعني بالتيسير؟ وما هي بوادره ؟ وما هي جهود هؤلاء النحاة في تيسير النحو العربي؟ وعلى أي أساس اعتمدوا في تيسيرهم؟ وهل كانت نظرتهم للتيسير متشابهة ومنصبة على أفكار واحدة ؟ أم أنها اختلفت؟

وقد اتبعت في هذه الدراسة المنهج الوصفي ، حيث قمت بوصف الظاهرة النحوية من منطلق تيسيرها ، كما اعتمدت على التحليل لتلك المؤلفات النحوية الخاصة بهؤلاء النحاة. وبطبيعة الحال قد واجهتني عدة صعوبات ومشاكل أثناء هذه الدراسة ، فكانت المشكلة الأصعب شح المصادر والمراجع التي تتناول التيسير في العصر الحديث وتتطرق له بشكل خاص وبالتفصيل ، كذلك مشكلة الوقت ، فقد كنا في أمس الحاجة إلى الوقت ، فالفترة المقدمة لا تكفي لإجراء دراسة واسعة وشاملة لمذكرة بحجم مذكرة الماستر .

وقد اعتمدت في هذا الموضوع عدة مصادر ومراجع ، تنوعت بين القديم والحديث ، أهمها : شرح المفصل لابن هشام ، الكتاب لسيبويه ، الخصائص لابن جني ، إحياء النحو لإبراهيم مصطفى وفي النحو العربي نقد وتوجيه للمخزومي وكذلك في النحو العربي قواعد وتطبيق إضافة إلى معاني النحو لفاضل صالح السامرائي ، وفيما يخص تناول هذا الموضوع من قبل فلم ترد فيه أي دراسة موحدة تخص هؤلاء النحاة بالضبط سوى ما جاء في كتبهم على غرار" إحياء النحو" لإبراهيم وكتابي" في النحو العربي نقد وتوجيه" ، "وقواعد وتطبيق "وكذا "معاني النحو" للسامرائي ، بالإضافة إلى مجلة القادسية لـ:صادق فوزي دبابسة تحت عنوان: "جهود علماء العربية في تيسير النحو و تجديده"، و كذلك "قراءات معاصرة في تيسير النحو العربي "لشوقي المعري تحت عنوان" التنازع أو الإعمال في النحو العربي دراسة معاصرة". وقد قسمت موضوعي هذا إلى مقدمة وأربعة فصول ، ثم خاتمة ، فأما الفصل الأول وهو الفصل التمهيدي ، فتناولت فيه نشأة النحو العربي ، ولماذا لم يظهر قبل الإسلام ، وتعريفهم بوادر تيسيره ، مع تحديد بعض المصطلحات التيسيرية .

أما الفصل الأول :فقد تناولت فيه جهود إبراهيم مصطفى في تيسير النحو العربي ، انطلاقا من توسيعه لمفهوم النحو ثم أدوات النفي وجمعها في باب واحد ، ثم تطرقه إلى الزمن وكذا الدعوة إلى إلغاء العامل ووجوب التوحيد بين الفاعل ونائبه والمبتدأ ثم دلالة الحركات على المعاني ثم رفع اسم إن ، والإعراب بالحروف ، ثم التوابع واسم"لا" النافية للجنس ، ثم التنوين في الإعلام والممنوع من الصرف .

أما الفصل الثاني فقد تطرقت فيه إلى جهود مهدي المخزومي في تيسير النحو العربي من خلال : إلغائه للعامل ثم الجملة وما يتألف منها وأيضا الكلمة وظاهرة الإعراب ثم

الأبواب النحوية وتصنيفها ، كما تطرقت إلى أقسام الفعل في العربية ، وأفعال الكينونـــة وإضمار الفعل، ثم الأساليب التعبيرية من أسلوب التوكيد وأسلوب النداء والنفي وصـــولا إلى الاستفهام ثم أدوات الوصل ، فالتوابع .

أما الفصل الثالث فقد تناولت فيه جهود فاضل صالح السامرائي في تيسير النحو العربي وذلك انطلاقا بعنايته بالمعنى الذي طغى على فكرة تيسيره ثم الجملـــة وتأليفهـــا ، وكـــذا ظاهرة الإعراب إضافة إلى باب النكرة والمعرفة ، كذلك ضمير الشأن فأسماء الإشـــارة والاسم الموصول ، ثم أفعال الناقصة وأفعال الرجاء ثم أفعال الرجحان ، ثـــم الأحـــرف المشبهة بالفعل والعطف على اسم إن ، وأيضا ذكر النون مـــع يـــاء المـــتكلم وضـــمير المتكلمين ، والتخصيص ثم الاشتغال والتنازع ثم المفعول المطلق والاستثناء والحال ثـــم حروف الجر ، فالتوابع ثم الممنوع من الصرف ثم فعل الأمر من حيث دلالته على الزمن ثم تقديم الاسم على فعل الشرط .

وفي الأخير أتقدم بجزيل الشكر و التقدير إلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث مـــن قريب أو من بعيد

وأسأل الله أن يوفق دارسي اللغة العربية و يجعلها مهوى قلوبهم وأفئدتهم.

الفصل التمهيدي :

نشأة النحو العربي

و فكرة تيسيره

الفصل التمهيدي

1/نشأة النحو العربي

1-1/سبب التسمية

1-2/ مرويات عن نشأة النحو

1-3/ تعريف النحو

أ/ لغة - واصطلاحا

2/ بوادر ظهور التيسير

2-1/ تحديد مفاهيم مصطلحات (الإحياء، التجديد ،التيسير)

2-1-1/ الأحياء

أ/ لغة - واصطلاحا

2-1-2/ التجديد

أ/ لغة- واصطلاحا

2-1-3/ التيسير

أ/ لغة- واصطلاحا

نشأة النحو العربي:

- لقد كان العرب قديما ينطقون على سليقة فطروا عليها، فلا يجهدون الفكر في أي ترتيب لمفردات أو حتى بناء جمل، وقد كانوا على دراية ومعرفة تامة بأساليب كلامهم وفق ما جبلوا عليه وما توارثوه من أسلافهم ،غير أنه وبعد مجيء الإسلام توالت الفتوحات الإسلامية واختلط العرب بغيرهم من الأقوام من فرس وروم وقبط، ما أدى إلى اختلاط بين اللغات ،وبما أنّ الدين الإسلامي جاء ليوجه الشعوب كان عليهم الاتصال فيما بينهم فقد كان لزاما على غير العرب بأن يتكلم بالعربية كما كان لزامًا على العربي أن يترفق بغير العربي ويتريث معه في التخاطب لضرورة التعاون بينهما، وذلك عن طريق السمع.

فاللغة تعتبر وليدة حاجة الإنسان إلى التعبير وما يصل إلى السمع ، وبين هذا وذاك ومع طول هذا الامتزاج تسرب الضعف إلى لغة العربي وسليقته مما نتج عنه اللحن وبذلك وهنت الملاحظة الدقيقة التي تمتاز بها العربية ،وهي اختلاف المعاني وذلك باختلاف حركة أواخر الكلمة ، كما خرجوا عن أصول الكلام ، فاضطرهم ذلك إلى وضع علم يقوِّم عربيتهم ويحميها من الزلل والخطأ ، وقد كان ذلك العلم هو" علم النحو" ، حيث إنَّ "أبا الأسود الدؤلي" أتى" عبد الله بن عباس" فقال له : << إنّي أرى ألسنة العرب قد فسدت ، فأردت أن أضع شيئا يقوِّمون به ألسنتهم>>، فقال ابن عباس :<< لعلك تريد النحو ،أما إنّه حقٌ ....>> [1].و قبل التعرف على نشأة هذا العلم نطرح سؤالا مُهِمًا نحاول الإجابة عنه هو: لماذا لم ينشأ هذا العلم قبل الإسلام ؟ و لماذا ظهر بعد ظهور الإسلام ؟.

لقد عُرفت اللغة العربية منذ القديم، و كانت لغة فصيحة و دقيقة بعيدة على التمحل والتعقيد لدرجة أن أهلها كانوا يتفاخرون بها، و بأمجادهم أمام غيرهم من الأقوام الأخرى و كان ذلك عن طريق الشعر الذي يعتبر وسيلة مهمة في تطوير للغة و الرقي بها، و تعد من أقوى اللغات بين أخواتها من اللغات السامية ، و بالرغم من ظهور اللهجات القبلية

1 - القفطي : انباه الرواة على أنباء النحاة ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة و ومؤسسة الكتاب الثقافية ، بيروت ، ط 1 ، 1986 ، ج 1 ، ص 16.

التي كانت تعتبر أبرز عامل كان قد يسهم في تدهورها و تفككها ،و لكن سرعان ما زادها هذا قوة وذلك من خلال أخذ الألفاظ الفصيحة، و إضافتها إلى اللغة العربية وتجنب الألفاظ الهجينة و التي تؤثر فيها ، زيادة على ذلك إنّ الأقوام التي تتحدث اللغة العربية كانت لها أصول مشتركة معها و ذلك لم يسمح لها بحدوث أي تغيير أو حتى أي خطأ لغــوي ، و نجد أنه مما لم يتح المجال لظهور اللحن فيها : تقارب اللهجات العربية تقاربا كبيرا بحيث لم يسمح لها أن تتطور منفصلة إلى لغات مستقلة بذاتها.[1]

و لذلك الأمر لم تكن هناك حاجة إلى ضبط قوانين و تعقيد قواعد لحماية لغتهم ، لأنه في الأرجح قد يسهم في تشتيت اللغة حيث يقول في ذلك علي مزهر الياسري : << مثل هــذا العمل يتأتى فيما أعتقد عن وجود تحدي يجابه اللغة فيبعث في نفوس أهلها الخوف عليهــا من التشتت و الضياع >> [2].

إضافة إلى ذلك البيئة الصحراوية التي كان العرب يسكنونها من حيث الحياة البــسيطة البعيدة عن أية مطالب خارجية يمكن أن تختلط بها من حيث اللغة، و هذا قد يعتبــر مــن الأسباب التي دعت إلى عدم وجود النحو قبل الإسلام ، فيما يرجع" على مزهر الياسري" ذلك إلى سببين رئيسين يرى بأنهما أهم بكثير من أية أسباب أخرى :

السبب الأول: لأن اللغة كانت في نهاية طور التوحد محمية داخل جزيرتها لم تواجه تحديا لغويا يبعث في أهلها حماسا قوميا يدفعهم إلى التفكير في حمايتها.أمّا السبب الثاني : فلأن الظرف الموضوعي لطبيعة الحياة السياسية و الاجتماعية و الفكرية لم يكن مهيئا لمثل هذا النوع من الدرس للمبادرة الشخصية فيه .[3]

1-1- سبب التسمية :

قال أبو جعفر رستم الطبري : << إنّما سمي النحو نحوًا لأنَّ أبا الأسود الدؤلي قال لعلي ، و قد ألقى عليه شيئا من أصول النحو فقال : أبو الأسود و استأذنته أن أصنع نحــو مــا صنع فسمي ذلك نحوا >> [4]

---

1 - ينظر : علي مزهر الياسري : الفكر النحوي عند العرب أصوله و منهجه ، الدار العربية للموسوعات ، ط 1 ، 1423 هــ -2003 م ، ص 67.

2 - المرجع نفسه ، ص67.

3 - ينظر : المرجع نفسه ، ص 71.

4 - ابن النديم محمد بن اسحاق : الفهرست ، (تح) رضا تجدد ، دار المسيرة ، ط 3 ، 1988 م ، ص 38.

وقيل كذلك سمي نحوًا : << لأن أبا الأسود الدؤلي شكا فساد لسان ابنته إلى علي فوضع بعض أبواب النحو و قال له : أنح هذا النحو من أجل ذلك سمي العلم باسم النحو>>[1]
كما قيل كذلك إن النحو اسم العلم من وضع أهله و مصطلحهم لمقتضى الملابسات المناسبة في نظرهم و قد سلف أن أبا الاسود الدؤلي لما عرض على الامام ما وضعه فأقره بقوله " ما أحسن هذا النحو الذي قد نحوت " فأثر العلماء تسمية هذا العلم باسم النحو استبقاء لكلمة الامام التي كان يراد بها حد معاني النحو اللغوية >> [2]
و من هذا المنطلق سمي النحو كذلك.

1-2- مرويات في نشأة النحو :

لقد وضع النحو في الصدر الأول من الإسلام ، وكان عربي النشأة، غير أنّ هناك بعض المستشرقين يرون أنّ علم النحو منقول من لغة اليونان لأنّ وضعه بالعراق إنّما كان بعد أن اختلط العرب مع السريان ، و قد كان للسريان نحو قديم ورثوه و تعلموه من اليونان .[3]

ومنذ ذلك اتخذت المرويات التي تحكي نشأة علم النحو الأولى صيغا متعددة مختلفة، ومع اختلاف صيغها تتفق في أنّ لها من حيث المضمون والاتجاه العام بنية واحدة ،لا تكاد تختلف إجمالا، تتفق في نسبة الفضل في وضع علم النحو إلى عدد معين من الأشخاص هم" أبو الأسود الدؤلي" ، و"علي بن أبي طالب" رضي الله عنه "و"عبد الرحمان بن هرمز" " ونصر بن عاصم الليثي" وغيرهم .غير أنّ الكثير من الدارسين يتفقون أنّ واضع علم النحو هو:" أبو الأسود الدؤلي" وذلك بإيعاز من "علي رضي الله عنه" فذكر" أبو الأسود الدؤلي" لا يرتبط بالأذهان إلا بنشأة النحو. [4]

حيث ترتبط نشأة النحو بعدة روايات من بينها: أنّ" أبا الأسود الدؤلي" دخل على أمير المؤمنين علي كرم الله وجهه فقال : << دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، فرأيته مطرقًا مفكرا ، فقلت فيم تفكر يا أمير المؤمنين ؟قال إنِّي سمعت ببلدكم هذا لحنًا ، فأردت أن أصنع كتابا في أصول العربية ، فقلت : إن فعلت هذا أحييتنا

1 - شوقي ضيف : المدارس النحوية ، دار المعارف ، القاهرة ، ط 7 ، (د ، ت) ، ص 15.
2 - الطنطاوي : نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة ، دار المعارف ، القاهرة ، ط 2 ، ص 34.
3 - ينظر : شوقي ضيف : المدارس النحوية ، ص 19.
4 - القفطي : إنباه الرواة على أنباء النحاة ، ص 38.

وبقيت فينا هذه اللغة ، ثم أتيته بعد ثلاث، فألقى إلي صحيفة فيها : باسم الله الرحمن الرحيم ، الكلمة اسم وفعل وحرف ، فالاسم ما أنبأ عن المسمى والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى ، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس بالاسم ولا فعل، ثم قال تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا أبا الأسود أن الأشياء ثلاثة: ظاهر ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا مضمر ، وإنّما يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر،.قال أبو الأسود : فجمعت منه أشياء وعرضتها عليه فكان من ذلك حروف النصب، فذكرت منها" إنّ" و"أنّ" و"ليت" و"لعل" و"كأنّ" ولم أذكر" لكن"،فقال لي: لم تركتها ؟ فقلت لم أحسبها منها فقال: بل هي منها فزد فيها>>[1] .

ويرى كذلك أن :أعرابي في خلافة أمير المؤمنين "عمر بن الخطاب رضي الله عنه "، قدم إليهم فقال: من يقرئني شيئا مما أنزل الله سبحانه وتعالى على محمد صلى الله عليه وسلم ؟ فأقرأه رجل سورة براءة، فقال: ﴿أَنَّ اللهَ بَرِيء مِنَ المُشْرِكِينَ وَرَسُولِه﴾ [2]بالجر ، فقال الأعرابي: أو قد برء الله من رسوله ؟ وإن برئ الله من رسوله فأنا أبرأ منه ، فسمع عمر عليه السلام ما قاله الأعرابي فدعاه فقال: له يا أعرابي أتبرأ من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فرد عليه وقال: يا أمير المؤمنين ، إنِّي قدمت المدينة ولا علم لي بالقرآن فسألت من يقرئني ؟ فأقرأني هذا سورة براءة فقال: (أَنَّ الله بَرِيء مِنَ المُشْرِكِينَ وَرَسُولِه) فقلت : أو قد بريء الله من رسوله فأنا أبرأ مما بريء الله سبحانه وتعالى ،فرد عمر رضي الله عنه : ليس هكذا يا أعرابي، فقال: كيف هي ؟ فقال له: (أَنَّ الله بَرِيء مِنَ المُشْرِكِينَ وَرَسُولُه) ، ومنذ ذلك أمر عمر رضي الله عنه ألا يقرئ الناس القرآن إلا عالم باللغة وأمر أبا الأسود الدؤلي أن يضع النحو. [3]

-ويروى كذلك أنا أبا الأسود قالت له ابنته " مَا أَحْسَنُ السَّمَاءِ"

فقال لها نجومها، قالت أنا لم أرد أن أسألك يا أبي وإنّما أردت أن أتعجب ، فقال لها :إذن قولي" مَا أَحْسَنَ السَّمَاءَ" فحينئذ وضع النحو وأول ما رسم منه كان التعجب. [4]

---

1 -القفطي : إنباه الرواة على أنباء النحاة ، ص 38.

2 - سورة التوبة / 2 .

3 -ينظر : الطنطاوي : نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة ، ص 25.

4 - ينظر : المصدر نفسه ، ص 26.

و المرويات كثيرة وفيها قيل أيضا : أنَّ زيادا سمع بشيء مما عند أبي الأسود الدؤلي وقد رأى بأنّ اللحن قد فشا فقال :لأبي الأسود أن يظهر ما عنده ليكون للناس إماما فامتنع من ذلك وسأله الإعفاء : حتى سمع أبو الأسود الدؤلي قارئا يقرأ سورة براءة في مثل : (أَنَّ الله بَرِيء مِنَ المُشْرِكِينَ وَرَسُولِه) بالكسر ، فقال : ما ظننت أمر الناس آل إلى هذا فرجع إلى زياد فقال:أنا أفعل ما أمر به الأمير ، فاتخذ كاتبا عندئذ وقال له : إذا رأيتني فتحت فهي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، وإن ضممت فهي فانقط نقطة بين يدي الحرف وإن كسرت فاجعل نقطة من تحت الحرف ، وإن مكنت الكلمة بالتنوين فاجعل أمارة ذلك نقطتين – ففعل ذلك ، وكان أول ما وضعه لهذا السبب. [1]

وهناك روايات عديدة أخرى لا داعي لذكرها اكتفاء بالأشهر منها ، ومن هنا انطلق أبو الأسود الدؤلي في نقط المصحف حتى أتى على أخره ، وقد كانت هذه النشأة الأولى لظهور النحو كعلم يؤسس لعربية صحيحة خالية من الزلل والخطأ ، ومنذ ذلك الحين دأب النحاة على وضع كتب النحو الكتاب تلو الأخر ، وأخذت الدراسات النحوية تتطور وتتبلور في قواعد وقوانين تضبط اللغة العربية وتمنعها من الانحراف ، وقد مر النحو العربي بمراحل زمنية كثيرة، وانتقل بين العلماء من جيل إلى جيل حتى استوى علما كاملا ، وقد اتسم بعدة سمات منها القياس والتعليل ، كما تأثر بالفلسفة والمنطق وأصبحت تخريجاتهم ,وفقا لمقتضياتها ، ما أدى إلى ظهور عيوب في ذلك النحو وهو ما تنتبه له بعض النحاة قديما وحديثا ودعوا إلى تجنبها ومعالجتها دون المساس بقواعد النحو العربي

11/**تعريف النحو** :

أ/ **لغة** : جاء في اللسان: << نَحَا يَنْحُو نَحْوًا ، وَهِي القَصْدُ والطَّرِيقُ يَكُون ظَرْفًا ويَكُونَ اسمًا ، نَحَاهُ يَنْحُوه ويَنْحَاهُ نَحْوًا وَانْتَحَاهُ وَنحْو العَرَبِيَّةِ مِنْه وهُوَ الأَصْل مَصْدَرٌ شَائِعٌ أَيْ نَحَوْتُ نَحْوًا كَقَوْلِكَ قَصَدْتُ قَصْدًا .

ابن السكيت : نَحَا نَحْوَهُ إِذَا قَصَدَهُ ، ونَحَا الشيْءَ وَيَنْحُوهُ إِذَا حَرفَهُ وَمِنْهُ سُمِّي النَّحْوِي لأَنّهُ يُحرِّفُ الكلام إِلَى وُجُوهِ الإِعْرَابِ >>[2] .

1 - ينظر :القفطي : إنباه الرواة على أنباء النحاة ، ص40.

2 - ابن منظور : لسان العرب ، ضبط نصه و علق حواشيه خالد رشيد القاضي ، دار صبح ايديوسوفت ، ط 1 ، 1427 هـ- 2006 م ، مادة (نحا) ، ص71.

إذن فالتعريف اللغوي للنحو معناه القصد والاتجاه ولكنه قد يتعدى إلى معاني أخرى وهي المثل والمقدار والنوع. [1]فأما القصد والاتجاه مثل : نحوت نحو المسجد والمقدار : مثل: (عندي نحو ألف دينار) .

والمثل: مثل : سعد نحو سعيد (أي مثله أو شبهه). [2]

ب/ **اصطلاحا** :

يعرفه ابن جني بأنه :<< انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتشبيه والجمع والتحضير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها ، وإن لم يكن منهم وإن شد بعضهم عنها رد به إليها >>[3] .

فابن جني بهذا المنظور يجمع بين النحو والصرف، أما النحو فيتمثل في الإعراب ، وأما غيره فيقصد به الصرف الذي يتمثل في التحقير والتكسير ...

وكذلك النحو: << هو علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناءً>>[4] .

إذن فالنحو هو مجموعة القواعد والقوانين والأنظمة التي تتحكم في وضع الكلمات وكذا ترتيبها بالنظر إلى كيفية النطق بها لتبين شكل كل لفظة ، أو ما تؤديه كل كلمة من وظيفة داخل التركيب ، عن طريق ما يطرأ عليها من تغيير في أواخر الكلم من حركات مختلفة تحدد لكل كلمة معناها ، وفقا لما يريده المتكلم من التعبير عن أفكاره .

2/ **بوادر ظهور التيسير** :

يعتبر النحو العربي من بين أهم علوم اللغة العربية دراسة وعناية ، فهو في فحواه مادة علمية غامضة أعجزت الدارسين والمتعلمين على استيعابه ، وكل ذلك راجع إلى مصطلحاته الدقيقة ومسائله العويصة ، فهو يخامر المنطق تارة ، كما تعتريه الفلسفة تارة

---

1 - شوقي ضيف : المعجم الوسيط ، مكتبة الشروق الدولية ، ط 4 ، 1425 هـ ، 2004 م ، مادة (نحا) ، ص 908.

2 - أحمد الهاشمي : القواعد الأساسية للغة ، دار الكتب العلمية ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، (د.ط)، ص 07.

3 - ابن جني : الخصائص ، (تح) عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1 ، 1424 هـ - 2003 م، ج 1 ، ص 34.

4 - عبد علي حسين : أصول إعراب اللغة العربية ، دار دجلة ، عمان ، بغداد ، 2008 ، ص 86.

أخرى ، وقد ظهر هذا خاصة لدى النحاة المتأخرين وهذا ما يعتبر بنحو المتخصصين. [1] فمنذ أن وضع أبو الأسود الدؤلي تعاليمه ،وكُتُبُ النحو العربي تتواصل إلى أن اكتمل النحو ونضج ،ونما على يد كل من الخليل وسيبويه ، مما أدى إلى تطويل وشرح وتحليل تجاوز الحد المعقول وتعقيدات كادت تأتي عليه، فخرجت دراسة النحو عن الهدف التعليمي الذي وجدت من أجله، وبذلك تعقدت مسائل النحو وتشابكت فيما بينها أدت وبشكل غير مباشر إلى نفور المتعلمين منه في الوقت الذي كان لابد من تعلمه وإتقانه من أجل حفظ لغته وصقل لسانه من الخطأ والزلل ، ولأجل ذلك تنبه بعض النحاة إلى ضرورة احتواء الوضع منادين بذلك إلى تسيير هذا النحو ليكون سهلا على المتعلمين من عامة الناس وليكون اختصارا للمطولات والمتون التي وردت لدى النحاة القدامى .

ولم يكن التيسير منطلقا من لدن المحدثين فحسب، بل كان الاهتمام بهذا الموضوع الشائك منذ القديم ، أي منذ القرن الثاني للهجرة، فقد حمل خلف الأحمر (ت 180) لواء التيسير مبكرا وذلك من خلال كتابة (المقدمة) والتي تعتبر رائدة في عملية تيسير النحو ولو بصورة مبسطة ، وهي تعتبر أقدم ما وصل إلينا من المصنفات المختصرة لتتوالى بعدها مختصرات كثيرة نادت كذلك بضرورة التيسير لنجد : (مختصر الكسائي) للكسائي (ت189ه) و(المختص في النحو) لأبي يحي المبارك المعروف باليزيدي (ت202ه) ومختصر(نحو المتعلمين) للجرمي (ت225ه) ومختصر النحو لأبي سعدان الضرير (ت321ه) وغيرها من المختصرات الكثيرة. [2]

-ولعل الجاحظ أول من تجرأ واعترف بصعوبة النحو وكتبه على الرغم من غزارة علمه وموسوعيته ، إذ يروي في كتابه الحيوان أن الأخفش سأل أبا الحسن (ت215) فقال له : <<أنت أعلم الناس بالنحو فلم لا تجعل كتبك مفهومة؟ وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها ؟ وما بالك تقدم العويص وتؤخر بعض المفهوم؟ قال: أنا رجل لم أضع كتبي هذه لله وليست هي من كتب الدين ولو وضعتها هذا الموضع الذي تدعونني إليه ، قلت: حاجتهم إلي فيه،وإنّما كانت غايتي المنالة فأنا لم أضع بعضها هذا الوضع المفهوم

1 - ينظر : ياسين ابو الهيجاء : مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة ، جدار للكتاب العالمي ، عالم الكتب الحديثة عمان – الأردن ، ط 1 ، 1429 هـ - 2008 م ، ص 219.

2 - ينظر : صادق فوزي دبابسة : جهود علماء العربية في تيسير النحو و تجديده ، مجلة القادسية في الآداب و العلوم التربوية ، جامعة الكوفة ، العدد 1-2 ، 2007 ، ص 87.

لتدعوهم حلاوة ما فهموا إلى التماس ما لم يفهموا ، وإنّما قد كسبت هذا التدبير إذ كنت إلى التكسب ذهبت>>[1]

وقد توالت الكثير من الكتب التي تعنى بتيسير النحو آنذاك والتي وضعت من أجل معالجة الطول وتقديم النحو مختصرا خاليا مما علق به من شوائب وتعقيدات وإطناب ، وامتدت بعدها موجة التسيير إلى القرن الخامس للهجرة ، فها هو" عبد القاهر الجرجاني" لم يعجبه ما حل بالنحو ، ففي حديثه عمن زهد في النحو ومن خلاله أشار إلى بعض التكلف الذي مارسه بعض النحاة فيقول : << فإن قالوا إنا لم نأب صحة هذا العلم ولم ننكر مكان الحاجة إليه في معرفة كتاب الله تعالى ، وإنما أنكرنا أشياء كثرتموها بها وفضول قول تكلفتموها ومسائل عويصة تجشمتم الفكر فيها ، ثم لم تحصلوا على شيء أكثر من أن تغربوا على السامعين وتعايبوا بها الحاضرين >>[2]

فقد رأى الجرجاني ما للنحو من أهمية في الحياة الإنسانية فهو ضروري في عصمة اللسان من الخطأ وكذلك حماية القرآن من اللحن والخطأ ولكن يرى أن هناك أشياء تحتم عليك إنكارها هي عبارة عن مسائل عويصة تشوش الأفكار في الذهن وتخلطها .ومن بين المسائل المطروحة يقول الجرجاني :<<فإن بدؤوا فذكروا مسائل التصريف التي يضعها النحويون للرياضة ولضرب من تمكين المقاييس في النفوس كقولهم : كيف تبني من كذا كذا؟ وكقولهم:وما وزن كذا؟وتتبعهم في ذلك الألفاظ الوحشية كقولهم :ما وزن عزْويت وما وزن أزْوَنَان ؟وكقولهم في باب ما لا ينصرف : لو سميت رجلا بكذا كيف يكون الحكم وأشباه ذلك وقالوا :أتشكون أنّ ذلك لا يجدي إلا كدَّ الفكر وإضاعة الوقت ؟ >>[3] .

ومن هذا المنطلق أدرك الجرجاني أن النحاة قد أتوا على النحو وامتدوا فيه بما يسمى بالتمارين غير العلمية وأجهدوا العقل بمقاييسهم الرياضية التي تؤدي إلى إضاعة الوقت لذا فقد أظهر الجرجاني علما جديدا مزج فيه بين علمي البلاغة والنحو وهو ما سماه بالنظم ، وأراد أن يكون النحو من خلاله .

---

1 - الجاحظ : الحيوان ، تح عبد السلام هارون ، مكتبة مصطفى الباجي الحلبي و أولاده ، مصر ، 1938 ، ج 1 ، ص 91.

2 - عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ، شرحه محمد تنجي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ط 3 ، 1999 ، ص 42.

3 - المصدر نفسه ، ص 42.

وفي القرن السادس للهجرة حدثت أهم محاولة إصلاحية في تاريخ النحو العربي وقد كانت على يد ابن مضاء القرطبي (ت592) والتي أقرها من خلال كتابه(الرد على النحاة) إذ دعا من خلاله إلى التمسك بظاهر النصوص والبعد بالنحو عن الجدل والفلسفة وقد قامت هذه الدعوة على عدة أسس منها : إلغاء نظرية العامل ، وإلغاء العلل الثواني والثوالث ، كذلك إلغاء القياس الصناعي والتمارين غير العلمية. [1]

وقد كانت دعوته هذه صدى لمذهبه الظاهري الذي يقوم على التمسك بظاهر النص. [2]

ولكن على الرغم من أهمية هذه الدعوة إلا أنها كانت محدودة الأثر ، ولم تكن ذات صيت كبير وهذا ما يفسره عدم وجود هذه الدعوة في مصنفات نحو:" مغني اللبيب" لابن هشام و"شرح المفصل" لابن يعيش و"شرح الجمل" لابن عصفور وغيرها من المختصرات الأخرى. [3]

-أمّا المحدثون فيمكننا القول إنّ أول محاولة للتيسير في العصر الحديث كانت باسم"علي مبارك " (ت1893)إذ ألف كتاب" التمرين" لكل طلاب الابتدائية محاولا فيها تيسير القواعد النحوية ، كما عهد إلى "رفاعة الطهطاوي" (ت1873) بتأليف كتاب في النحو لطلاب المدارس الخصوصية فألف كتابا أسماه" التحفة المكتبية" وذلك لتقريب اللغة العربية وقد اقتصر تيسيره على طريقة التناول والغرض. [4]

ومنذ ذلك الحين ومحاولات التيسير تتوالى الواحدة تلوى الأخرى من خلال الكتب النحوية الكثيرة للمرحلتين الأساسية والثانوية ألفها كل من:"علي الجارم"(ت1949)" و"مصطفى أمين" وقد انتشرت هذه المحاولات عن طريق الكتب التي ألفوها انتشارا كبيرا، لكن سرعان ما فشلت واندثرت. [5]

---

1 - ابن مضاء القرطبي : الرد على النحاة ، تح شوقي ضيف ، دار المعارف ، 1982 ، ص 24 ، 35 ، 38 ، 43.

2 - ينظر : صادق فوزي دبابسة : جهود علماء العربية في تيسير النحو و تجديده ، مجلة القادسية ، ص 98.

3 - ينظر : ياسين أبو الهيجاء : مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة ، ص 220.

4 - ينظر : المرجع نفسه ، ص 220.

5 - ينظر : المرجع نفسه ، ص 221.

إلى أن ظهرت محاولة تعتبر الأبرز وهي محاولة" إبراهيم مصطفى" من خلال كتابه"إحياء النحو"الذي أحدث ضجة إبّان نشره وذلك لأنه جاء لنقد كل النظريات التقليدية في النحو العربي.

ولم ينته الأمر هاهنا بل زادت محاولات التيسير من لغوي إلى أخر على أمثال" تمام حسان" و"أحمد المتوكل" و"الفاسي الفهري" و"مهدي المخزومي" و"فاضل السامرائي" وغيرهم ، وسنتحدث هنا عن جهد بعض هؤلاء من خلال أعمالهم ومشاريعهم ، وهم "إبراهيم مصطفى" ، "مهدي المخزومي" و"فاضل السامرائي" .

وقبل التطرق إلى هذه الجهود يجب التطرق إلى الكثير من الأشياء التي يتذمر منها الدارسون للنحو العربي ، وكذلك القائمون على تدريسه ، وهي كثرة المصطلحات الغامضة فيه ، وتعقد مسائله ، لذا ظهرت في العصر الحديث محاولات نادت بضرورة التيسير والتجديد ، وتعددت المؤلفات وتنوعت المناهج ورافق ذلك مجموعة من المصطلحات التي ارتبطت بسبل تيسيره وتبسيطه ، ومن هذه المصطلحات نجد : الإحياء التجديد والتيسير ، وغيرها من المصطلحات كالإصلاح والتبسيط والتعديل .

2-1/ تحديد مفاهيم مصطلحات (الإحياء، التجديد، التيسير):

2-1-1/ الإحياء:

أ/لغة : جاء في اللسان : <<الإِحْيَاءُ : مصدر للفعل أَحْيَا ، يقال : أَحْيَا القَوْمُ : أَخْصَبُوا ، وَأَحْيَا الله فُلانًا جَعَلَهُ حَيًّا ، وَأَحْيَا الله الأَرْضَ :أَخْرَجَ فيهضا النّبَاتَ ، وَأَحْيَا فُلانٌ الأَرْضَ وَجَدَهَا خِصْبَةً غَضَّةَ النَّبَاتِ >>[1]

فالملاحظ للمعنى اللغوي أنه يعني الحياة، إعادة البعث وكذلك الخصوبة .

ب/ اصطلاحا : لقد ظهر هذا المصطلح مع إبراهيم مصطفى من خلال كتابه (إحياء (النحو) ، وهو نابع من دعوى صعوبة النحو و ضرورة بعثه من جديد ، وترك شواهده التقليدية ، وأيضا لا داعي لإرهاق المتعلم بالشواهد المعقدة ، حيث تمثلت مؤشرات الإحياء لديه في الحذف والإلغاء وإعادة الترتيب وغيرها. [2]

---

1 - ابن منظور: لسان العرب، مادة (أحيا)، ج 3 ، ص" 303.

2 - ينظر: إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ، مطبعة لجنة التأليف و الترجمة و النشر ، القاهرة ، مصر ، ط 2 ، 1992م ، ص 22-54.

فمن خلال هذا التعريف نلاحظ أن الإحياء قد ينبع من ضرورة بعث النحو من جديد ، فله ارتباط بالمعنى اللغوي وهو اتفاقهما في إعادة البعث ، كذلك ترى أن الإحياء نقيض الموت فكأن النحو كان ميتا ثم أعيد للحياة .

2-1-2/التجديد :

أ/ لغة : جاء في اللسان : << التَّجْدِيدُ مَصْدَر للفعل (جَدَّدَ) ، ويقال كَبُرَ فلانٌ ، ثُمَّ أَصَابَ فَرْحةً وسُرُورَا ، فَجَدَّ جَدُّهُ ، كَأَنَّه صَارَ جَدِيدًا ، والجِدَّةُ نَقِيضُ البَلى ، ويُقالُ : جَدَّدَ الشَّيء صَيَّرَهُ جَدِيدًا >>[1]

فالمعنى اللغوي يعني الإتيان بالجديد.

ب/ اصطلاحا :

أما التجديد اصطلاحا فهو : << الذي دعا أصحابه بنحو جديد ، من دون الانسلاخ من القديم ، أو العزوف عنه برمته >>[2] .

وعلى هذا الأساس نفهم أن التجديد من وجهة نظره أنها الإتيان بنحو جديد ، لكن بمراعاة القديم .ومحاولة لتفسيره تفسيرا جديدا يلائم العسر ويبقى على القديم .

2-1-3/ التيسير :

أ- لغة : جاء في لسان العرب : << يَسَرَ : اليُسْرُ : اللِّيْنُ والانْقِيَادُ ، يكون ذَلِكَ للإِنْسَانِ وَالفَرَسِ يَسُرَ ، يَيْسَرُ ويَاسَرَه ُ: لايَنَهُ ، ويَاسَرَه سَاهَلَهُ ، وفي الحديث : إِنَّ هَذَا الدِّينَ يُسْر اليُسْرُ ، ضِدَّ العُسْرِ >>[3] .

وجاء في مقاييس اللغة لابن فارس : << يَسَرَ – الباء والسين والرَّاء أَصْلانِ يدلُّ أحدهما على انفتاح شيء وَخِفَّتِه والآخر يُقال : رَجُل يَسِرْ وَيَسِر أي حَسَنُ الانْقِيَاد واليَسَارِ >>[4] .

---

1 - ابن منظور : لسان العرب ، مادة (جدّد) ، ج 2 ، ص 185.

2 - مهدي المخزومي : في النحو العربي نقد و توجيه ، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ، ط 2 ، 1406 -1986، ص 399.

3 - ابن منظور: لسان العرب ، مادة (يسر) ، ج 16 ، ص 432.

4 -ابن فارس : مقاييس اللغة ، (تح) و ضبط عبد السلام هارون ، دار الفكر ، (د ، ط) ، 1399 هـ - 1979م ص 151 ، 152.

وقد ورد كذلك التيسير في المعجم الوسيط بمعنى: << يَسُرَ الشّيء – (يَيْسَرْ) يُسْرا " سَهُلَ وأَمْكَنَ وَلانَ وَانْقَادَ: يَسُرَ الإنْسَان وَالفَرَسُ وَالحَامِلُ سَهُلَتْ وِلادَتُهَا، وَلَه فِي الأمْـرِ يُسْرًا وَيَسَارًا: جَعَلَهُ مَيْسُورًا سَهْلا حَاضِرًا >>[1] .

من خلال هذه المفاهيم اللغوية يتضح لنا أنها اتفقت فيها بينها على معنى واحـد للتـسيير وهو اللين والانقياد، وجعل الأمر سهلا وبسيطا، بعيدا عن التعقيد.

ب/ اصطلاحا :

يعرفه مهدي المخزومي بقوله : << التيسير إذن ليس اختصارا ولا حـذفا للـشروحات والتعليقات ، ولكنه عرض جديد لموضوعات النحو ييسر للناشـئين أخـذها واسـتيعابها وتمثلها >>[2] أي جعله منقادا ولينا للدارسين .

والتيسير عنده ليس حذفا لكل الشروحات والتعليقات الطوال التـي وردت فـي الكتـب والمتون وإنّما هو إبراز لموضوعات النحو في حلة جديدة .

أو هو :<< تبويب النحو تبويبا حديثا >>[3] ، أو كما يعرفه ذلك كريم أحمد جواد التميمـي بأنه : << النظرة الجديدة إلى الموضوعات النحوية من دون مس أصول اللغة وقواعدها ، على أن نعكس هذه النظرة للمتعلمين دافع اللغة التي يتعامل بها من دون حذف واختصار لأن التسيير ظاهر : من ظواهر التطور في اللغة >>[4] .

فالتسيير من هذه المفاهيم هو النظرة الجديدة للموضوعات النحوية دون المساس بالأصول اللغوية للكتب القديمة.

أما بشأن مصطلحات الإصلاح ، التبسيط والتعديل ، فهي لا تختلف كثيرا في مفاهيمهـا وأهدافها عن التسيير ، وقد قصد بها في المقام الأول : << أن تكون سبيلا لكـل عمليـة تيسيرا أو تمهيدا لها سواء تناول الإصلاح أو التعديل ، المـنهج أو الكتـاب أو طرائـق التدريس >>[5]

---

1 - شوقي ضيف: المعجم الوسيط ، مادة (يسار) ، ص 1064.

2 - مهدي المخزومي : في النحو العربي نقد و توجيه ، ص15.

3 - هادي نهر : اللسانيات ثمار التجربة ، عالم الكتب الحديثة ، إربد ، الأردن ، ط 1 ، 2011 م ، ص 116.

4 - كريم أحمد جواد التميمي : محمد عبد الخالق عضيمه و جهوده النحوية ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 2008 ص 288.

5 - هادي نهر : اللسانيات ثمار التجربة ، ص 243.

ومنه نلاحظ أن الاختلاف في المصطلح ليس بالضرورة هو الاختلاف في معناه ، فالتيسير أو التجديد أو الإحياء كلها مصطلحات ترمي إلى إعادة بعث النحو من جديد دون عزله عن القديم أو إلغائه ، ليكون بذلك علما قائما على أساليب عملية وتعليمية يحددها الدارس والداعي إليها ، وفيما يخص (التيسير) كمصطلح لهذه الدراسة فمنطلقه نابع من أنه متناول في الواقع ومتداول كما أنه يدل على جعل النحو لينا ومنقادا للدارسين ، وكذلك التيسير ضد العسر ، وهو مصطلح بسيط يفهم في جميع الأحوال ،هذا وقد ورد مصطلح التيسير في الكثير من الكتب النحوية.

الفصل الأول :

جهود إبراهيم مصطفى في تيسير النحو العربي

جهود إبراهيم مصطفى في تيسير النحو العربي

1- توسيع مفهوم النحو

2- أدوات النفي

3- الزمن

4- التخلي عن العامل

5- وجوب التوحيد بين الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ

6- الدلالة بالحركات على المعاني

7- رفع اسم (إنّ)

8- الإعراب بالحروف أو الإعراب النيابي

9- التوابع

9-1- عطف النسق

9-2- النعت الحقيقي والبدل وعطف البيان والتوكيد

9-3- النعت السببي

9-4- الخبر

10- اسم لا النافية للجنس

11- التنوين في الأعلام

12- الممنوع من الصرف

يعد إبراهيم مصطفى من أوائل النحاة في العصر الحديث الذين دعوا إلى تسيير النحو العربي من خلال كتابة " إحياء النحو" الذي دعا فيه إلى التخلص من التعقيدات والشروحات الطوال التي وردت في الكتب القديمة ، و قد كانت محاولته هذه شرارة أوهجت السبيل إلى تسيير النحو و ذلك من خلال أسس عدة و مفاهيم بنى عليها تصوراته المتمثلة في :

1- توسيع مفهوم النحو:

النحو هو : << انتحاء سمت كلام العرب ، في تصرفه من إعراب و غيره ، كالتثنية والجمع و التحقير و التكسير و الإضافة و النسب .. >>[1] ، و النحاة القدامى يرون أن الإعراب هو النحو و كانوا يقصرون النحو على الإعراب الذي هو تغير يلحق أواخر الكلمات العربية من رفع و نصب و جر و جزم على ما هو مبين في قواعد النحو >>[2] .

فهم يرون أن النحو هو الإعراب و لكن هذه النظرة لم ترض بعض الدارسين المحدثين الذين رأوا في ذلك تضييقا للنحو و انحرافا عن وظيفته و لعل أبرزهم إبراهيم مصطفى حيث قال : << فالنحاة حين قصروا النحو على أواخر الكلمات و على تعرف أحكامها قد ضيقوا من حدوده الواسعة ، و سلكوا به طريقا منحرفة ، إلى غاية قاصرة ، و ضيعوا كثيرا من أحكام نظم الكلام و أسرار تأليف العبارة >>[3] .

ولأجل تحرير النحو العربي من مفهومه الضيق و توسيع مداه يرى إبراهيم مصطفى أن النحو يجب أن يكون : << هو قانون تأليف الكلام ، و بيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة مع الجمل ، حتى تتسق العبارة و يمكن أن تؤدي معناها >>[4] .

كما يرى أنه : << لو عرضت عليك جملة من لغة لا تعرفها و بينت لك مفرداتها كلمة كلمة ، ما كان كافيا في فهمك معنى الجملة ، و إحاطتك بمدلولها ، حتى تعرف نظام هذه اللغة في تأليف كلماتها ، و بناء جملها ، و ذلك نحوها >>[5] فإبراهيم مصطفى يرى انه

1- ابن جني : الخصائص ، (تح) محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية، ج1 ، ص 34.

2- شوقي ضيف و آخرون : المعجم الوسيط ، ص 59.

3- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ، ص 32.

4- المرجع نفسه ، ص 01.

5- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص 02.

إذا كنت لا تعرف نحو أي لغة فإنك حتما لن تتمكن من نظمها و حتى لو شرحت لك مفرداتها و بينت لك كلماتها بمدلولاتها ، و قد عزز نظرته هذه بقوله : << و كثير من اللغات لا إعراب فيها و لا تبديل لآخر كلماتها، و لها مع ذلك نحو و قواعد مفصلة تبين نظام العبارة و قوانين تأليف الكلم >>[1] .

فهو بهذا المنطلق يرى أن النحاة القدامى قد مروا على بعض القواعد المهمة دون دراسة أو حتى شرح إلا ما كان منها ماسا بالإعراب أو متصلا بأحكامه مثلا : طرق الإثبات والنفي و التأكيد و التقديم.

لذا جاء نحوهم ضيقا خاليا من الشروحات و مقتصرا على الإعراب فقط ، و قد وافقه مهدي المخزومي حيث قال : << و موضوع الدرس النحوي هو الكلمة مؤلفة من غيرها ، أو هو الجملة ، و تدرس الجملة من حيث نوعها ، و من حيث ما يطرأ على أركانها من تقديم و تأخير ،و ذكر و حذف ، أو إضمار و إظهار ، و من حيث ما يطرأ عليها – أي الجملة– من استفهام أو نفي أو تأكيد>>[2] .

و غير ذلك إن هناك تطبيقا في النحو و مرورا على بعض القواعد دون الاهتمام بدراستها أو حتى شرحها في أبواب متفرقة ، لأن أولى لها أن تدرس وحدها بمعزل عن ما قبلها.

2- أدوات النفي :

لقد دعا الكثير من النحاة إلى إعادة تنسيق أبواب النحو على أساس المعنى لا على أساس العمل و من أمثلة ذلك جمع الأدوات التي تؤدي وظيفة النفي في باب واحد بدلا من أن تدرس مفرقة في أبواب عدة تلحق بها لا بسبب وظائفها أو معانيها ، و إنما بسبب أثرها الإعرابي نحو قوله :<< فالنفي مثلا كثير الدوران في الكلام ، مختلف الأساليب في العربية ، متعدد الأدوات ينفي بالحرف و بالفعل و بالاسم ، و كان جديرا أن يدرس منفردا لتعرف خصائصه و تميز أنواعه و أساليبه ، و لكنه درس مفرقا على أبواب الإعراب ممزقا .....>>[3] .

1- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ، ص 02.

2- مهدي المخزومي : في النحو العربي نقد و توجيه ، ص16

3- إبراهيم مصطفى : إحياء النحو ، ص 3-4 .

فهو يرى بأن أدوات النفي قد درست مفرقة و لم تجمع في باب واحدة لتكون الدراسة شاملة و ملمة وليتمكن الدارس من معرفة خصائص أدوات النفي و أساليبها ، و قد أعطى مثالا عن ذلك : ليس التي درست في باب كان لأنها تعمل عملها ، فليس هي للحال و كان للماضي . [1].

كذلك أعطى مثالا : بـــ " ما " و " أن " و اللتين درستا في باب أُلحق بكان لأنهما يؤديان وظيفتها في العمل أحيانا و كذلك " لا " درست ملحقة بكان ثم تابعة " لأن " لأنهما تؤدي وظيفة الأولى في العمل مرة و تماثل الثانية في عملها مرة ثانية ، فهو يرى أن هذا الحرف أكثر استعماله أن يكون مهملا . [2]

وقد أعطى أمثلة كثيرة عن الحروف التي تدرس في أبواب متفرقة على أن يجب أن تدرس في باب واحدة : " لن " التي درست في نصب الفعل و " لم " ، " لما " في جزمه.[3]

فهو يرى بأنها درست لأنها كانت ماسة بالإعراب فقط، و لكي يتمكن النحاة من معرفة ما تحدثه من أثر في الإعراب.

لذا قاموا بإغفال دراسة معانيها ، فإبراهيم مصطفى يرى أنه لو أنها جمعت في باب واحد لكانت معانيها بارزة واضحة و استعمالها أقوى حيث يقول :<< و لو أنها جمعت في باب و قرنت أساليبها ثم ووزن بينها ، و بيّن منها ما ينفي الحال و ما ينفي الاستقبال و ما ينفي الماضي و ما يكون نفيا للمفرد ، و ما يكون نفيا لجملة ، و ما يخص الاسم و ما يخص الفعل ، و ما و ما يتكون لأحطنا بأحكام النفي و فقهنا أساليبها>> [4].

ومن هنا نلاحظ أنه لو أعطيت حروف النفي حقّها في الدراسة لتمكن النحاة من الإحاطة بخصائصها و كذلك ليتمكنوا من معرفة الشيء الكثير و الخفي عن اللغة العربية.

وكذلك بالنسبة للتوكيد الذي يرى بأنه يجب دراسته في باب واحد و لا يقرن مع غيره لأنه مماثل له في الاستعمال أو في عمله ،فهم يدرسونه في باب "إنّ" و يقرنون "بإنّ"

1- ينظر : إبراهيم مصطفى : إحياء النحو . ص 4.

2- ينظر: المرجع نفسه ، ص4.

3- ينظر: المرجع نفسه ، ص 5.

4 –المرجع نفسه ، ص 5.

المؤكدة "أنّ" الواصلة ، و "ليت" المتمنية لأنها أدوات تتماثل في العمل ،و إن تباعد ما بينهما في المعنى و الغرض. [1]

- فالنحاة في نظره قد أخلطوا الدراسات و جمعوا بين أبواب كانت أولى لها أن تكون لها دراسة خاصة بمنظور خاص.

فهو يقرّ بأن أدوات النفي لابد أن تدرس في باب واحد مخصص لها دون أن تكون مقرونة بغيرها لأنه يرى أنّ لها من الدراسة ما يسمح لها أن تكون في باب منفرد ، ويجب أن يفعل هكذا مع جميع الأبواب للتمكن من الإحاطة بالأساليب العربية ، و تكشف لنا المعاني التي لربما قد أغفلها النحاة لمّا فرقوا هذه الأبواب فحرموا المتعلم من تذوق علمها و فهمها و من الإحاطة بأدق معانيها.

3- **الزمن** :

يرى إبراهيم مصطفى أن النحاة قد ذكروا ثلاثة أنواع و هي : الماضي و الحال والمستقبل و قد جعلوا للدلالة عليها صيغتين فقط هما الماضي و المضارع. [2]

و توقفوا عند ذلك لأنهم يرون أن الإعراب و أحكامه لا تكلفهم أكثر من ذلك ، فيرى أن ذلك خطأ و أنهم لم يعطوا الزمن حقه إذ يقول : << و لم يحيطوا بشيء من أنواع الزمن وأساليب الدلالة عليه و هي في العربية أوسع من هذا و أدق >> [3].و قد أعطى عدة أنواع من الزمن حيث يقول : << يدل على الزمن بالفعل و بالاسم ، و بالفعل و الفعل ، وبالفعل و الاسم ، و بالحرف و لكل أسلوب من هذه جزء من الزمن محدود يدل عليه>>. [4]

ومن الملاحظ أنه قد قدم شروحات كثيرة تخص الزمن و أنه قد عيّب على النحاة إغفالهم لهذه الأنواع التي لها من الأهمية ما يعود بالفائدة على العربية و نحوها.

---

1 –ينظر: إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ، ص5.

2 - ينظر :المرجع نفسه، ص 6.

3- المرجع نفسه ، ص 07.

4 - المرجع نفسه ، ص7.

4- التخلي عن العامل :

إن النحاة و في أسفارهم الطوال يرون أن الإعراب أثر يجلب العامل ، فالحركة في أواخر الكلم ، إنما تبعا لعامل في الجملة إما ظاهر أو مقدر حيث يقول إبراهيم مصطفى : <<حتى تكاد تكون نظرية العامل عندهم هي النحو كله >> .[1]

فهو يعد أول من حمل لواء فكرة إلغاء العامل في العصر الحديث رغم أنه كان مسبوقا بابن مضاء القرطبي الذي أنكر نظرية العامل إنكارا تاما حيث يقول :<<قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه و أنبه على ما جمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك إدعاؤهم أن النصب و الخفض و الجزم لا يكون إلا بعامل لفظي و أن الرفع منها يكون بعامل لفظي و بعامل معنوي >> [2]و قد عبروا عن ذلك في (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا) فهم يرون أن الرفع الذي في زيد و النصب الذي في عمر إنما أحدثه الفعل "ضَرَبَ" و هنا تمثلت لهم نظرية العامل. [3]لكن ابن مضاء يرى أن العامل ليس هو من عمل النصب و الرفع و الخفض و إنما الفاعل هو الله سبحانه و تعالى.

كما يورد أن العامل يخلق صعوبات جمة للغة فيعقدها و يجعلها صعبة المسالك على حد تعبيره فيقول :<< إني رأيت النحاة قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن و صيانته عن التغير فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أموا و انتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم و تجاوز فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها فتوعرت مسالكها ووهنت مبانيها و انحطت عن رتبة الإقناع حججها >> .[4]

وكذلك لا ضرورة له لأنه ينقص و يحط من كلام العرب من حيث بلاغته.

لذا فقد ألغى كل ما يترتب عنه بدءا من العوامل المحذوفة و الضمائر المستترة والمقدرة، كما يعيب النحاة في بابي التنازع و الاشتغال [5]فهو بهذا المنطلق يرى هناك تسهيلا وتيسرا للنحو ، كما أعد أن العوامل خطأ يجب العودة عنها ، سواء كانت عوامل

---

1 - إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص 22.

2- ابن مضاء القرطبي : الرد على النحاة ، ص 76.

3- ينظر: المصدر نفسه ، ص76.

4- المصدر نفسه ، ص 25.

5- المصدر نفسه ، ص 28.

معنوية أم لفظية لذا يجب تخليص النحو العربي منه لأن العامل في رأيه إنما هومن عمل الله سيحانه وتعالى [1].

كذلك ابن جني كان لا يولي اهتماما كبيرا و دقيقا لا بالعوامل اللفظية و لا حتى بالعوامل المعنوية ، و إنما كان ينظر إلى العامل على أنه هو المتكلم فيقول موضحا ذلك :<< إنما قال النحويون في عامل لفظي و عامل معنوي ، ليجعلوك ترى أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه ،" كَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ" و" رَأَيْتُ عَمْرًا قَائِمًا" ، و بعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء ، و رفع الفاعل لوقوعه موقع الاسم ، هذا ظاهر الأمر و عليه صفحة القول ، فأما الحقيقة و محصول الحديث ، فالعمل مع الرفع والنصب و الجر و الجزم ، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره ، و إنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم لمضادة اللفظ باللفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ و هذا واضح. >> [2].

في رأيه أن المتكلم عندما ينطق أو يتكلم بأي كلمة معربة فهو الذي يحدث هذا الإعراب فيها سواء كان بالرفع أو بالنصب أو حتى بالجر و الجزم.

فابن مضاء و ابن جني يعدان من بين النحاة الأوائل في الدعوة إلى إلغاء العامل الذي بنى عليه النحاة القدامى تصوراتهم.

ونجد كذلك إبراهيم مصطفى لا يهتم كثيرا بالعامل و يرى أن كل الشروط التي وضعها النحاة في العامل، إنما هي فلسفة حكموها في اللغة و جعلوها ميزان ما بينهم من جدل من المذاهب. [3]

فقد ذكر أنهم يؤيدون بها مذهبا على مذهب فمثلا الكوفيون يقولون إن المبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ فهما مترافعان ، أما البصريون فيقولون إن الكلمتين لا تتبادلان العمل حتى يكون كل منهما عاملا معمولا ، فهذا ما احتكموا به إلى فلسفتهم في العامل ، كذلك يؤدي إلى تفضيل لغة على أخرى . و هذا يرجع في نظره إلى تأثر النحاة القدامى بالفلسفة الكلامية آنذاك و التي كانت غالبة على تفكيرهم. [4]

1- ينظر:ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، ص 77.

2- ابن جني : الخصائص ج1 ، ص 109-110.

3 - ينظر : إبراهيم مصطفى : إحياء النحو ، ص 28.

4 - ينظر : المرجع نفسه ، ص 31.

ومن ذلك أيضا قام بنقد التصورات التي بنوا عليها حكم العامل و المذاهب التي اتجهوا إليها و التقديرات التي اضطروا إليها بحثا عن العامل في الجملة ،ففي هذا المثال : "زَيْدٌ رَأَيْتُهُ" حيث يقولون "رَأَيْتُ زَيدًا رَأَيْتُهُ" فهذا التقدير تعقيد للغة و خروج عن قواعدها لذا من خلال هذا اضطر إلى إنكار التقدير الذي وضعه النحاة القدامى ،لأنه يضيع حكم النحو و خاصة التقدير الصناعي حيث يقول : << و لكن التقدير الذي نعيبه هو نظير ما قدمنا لك، كلمات تجتلب لتصحح الإعراب ، و لتكمل نظرية العامل ، و يسمي النحاة هذا النوع من التقدير : التقدير الصناعي و هو ما يراد به تسوية صناعة الإعراب ، بهذا التقدير والتوسع فيه أضاع النحاة حكم النحو >> (1)

ويخلص إبراهيم مصطفى إلى أن التقدير كذلك قد أضاع حكم النحو كما فعل العامل.

فيقترح على النحاة بأن التقدير نوعان و ليس كما قالوا به قديما و إنما هو : << ما يكون قد فهم من الكلام و دل على سياق القول ، فترى المحذوف جزءا من المعنى كأنك نطقت به ، و إنما تحققت بحذفه ، و آثرت الإيجاز بتركه و هذا أمر سائغ في كل لغة >> (2)

فهو يقر بأن ذلك الحرف الذي يرد في الجملة إنما هو تخفيف لها و لا داعي للنحاة أن يقدروا له ، فبحذفه يكون هناك إيجاز في كل لغة.

وفي الأخير نخلص إلى أن إبراهيم مصطفى له الفضل من ناحيتين الأولى : أنه أبرز بوضوح أبعاد نظرية العامل و آثاره السيئة على اللغة العربية و على النحو خاصة ، والثانية أنه قدم التفسير للظواهر الإعرابية و علامتها ليكون بديلا لنظرية العامل التي يرى أن إلغاءها أحسن.

5- وجوب التوحيد بين الفاعل و نائب الفاعل و المبتدأ

فقد رأى إبراهيم مصطفى أن الفاعل و نائبه شيءٌ واحدٌ حيث يقول:<< فأما نائب الفاعل فإن النحاة أنفسهم لا يفرقون بينه و بين الفاعل في الأحكام ، و منهم من يرسم لها بابا واحدا>>. (3)

---

1 - ينظر : إبراهيم مصطفى : إحياء النحو ، ص 35.

2 - المرجع نفسه ، ص35.

3 - المرجع نفسه ، ص 54.

وكذلك بالنسبة للمبتدأ فهو يرى أنه هو و الفاعل شيء واحد كذلك يرى بأنه ما قالته العرب أن الفاعل يجب أن يأتي بعد فعله ، و أن المبتدأ حقه التقديم إنما هو حكم نحوي صناعي لا أثر له في الكلام و ذلك من خلال قوله هذا :<< و إنما هو وجه من أوجه الصناعات النحوية المتكلفة لا يعنينا أن نلتزمه ، بل نحب أن نتحرر منه>> [1]

فيورد مثال "كُسِرَ الإنَاءُ" و" انْكَسَرَ الإنَاءُ" فيرى أنه لا فرق بينهما إلا في صيغتي "كُسِرَ" و" انكَسَرَ" ، أما لفظ الإناء فهو عبارة عن مسند إليه في كلا المثالين . [2]

وبما أن الضمة تدل على الإسناد و جب التوحيد بين الفاعل و نائبه و المبتدأ لأن حكمهم جميعا الرفع و لأننا إذا تتبعنا أحكام هذه الأبواب وجدنا فيها من التماثل ما يوجب أن تكون في باب واحد. [3]

فهو بذلك يرى في هذا التوحيد أنه سوف يغني عن فلسفة العامل و الخلاف فيه و عن تعدد الأبواب و تكثير الأقسام ، و يجعل الحكم النحوي أقرب إلى الفهم و أدنى إلى روح العربية.

6-الدلالة بالحركات على المعاني

يرى إبراهيم مصطفى أن الحركات الإعرابية لها دلالة على معانيها حيث يقول:<<وجب أن نرى في هذه العلامات الإعرابية إشارة إلى معان يقصد إليها فتجعل تلك الحركات داول عليها >> [4].

أي أنه دلالة على أي معنى نقصد إليه أو نفهمه إنما هو راجع إلى الحركة الإعرابية التي توجد على أخر الكلمة، فبفضلها يتحدد السياق وتفهم ما ترمي إليه الجملة.

ويرى كذلك أنه يجب أن تدرس علامات الإعراب على أنها دوال على معنى و أن كل علامة تشير إلى شيء ما في ثنايا الكلام و هي تختلف باختلاف موضع الكلمة من الجملة و ما يربطها بالكلمات التي تشكل معها جملة و التي لها صلة بها. [5]

---

1 - إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص 55.

2 - ينظر ،المرجع نفسه ، ص 54.

3 - ينظر ،المرجع نفسه ، ص 54.

4 -المرجع نفسه ، ص 48.

5 - ينظر : المرجع نفسه ، ص 49.

فمن خلال هذا القول نفهم أن الحركة الإعرابية تحدد لنا مقصدية القول و تكشف لنا عن غموض الألفاظ و توظيفها داخل السياق أو الجملة ، فهي كذلك تدل السامع على موقع القرائن في الجملة كموقع الفاعلية ، أو المفعولية أو حتى التميز وغيرها، ففي قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ﴾[1].

فالحركة الإعرابية و هي الفتحة في لفظ الجلالة –الله- هي التي بينت أن الخشية خاصة من العلماء ، فرفعت الحركة الإعرابية عن اللفظة ، الغموض و اللبس ، فالنحاة قديما كانوا يرون أن الإعراب إنما هو إعراب لفظي ، مهملين بذلك الإعراب الذي يبحث عن المعنى ، حيث يقول : << أن نبحث عن معنى هذه العلامات الإعرابية و عن أثرها في تصوير المعنى>> [2].

وقد عني كثير من النحاة و تفطنوا إلى دلالة الحركات على المعاني و من بينهم "عبد القاهر الجرجاني":<< ينتقي لك من علم الإعراب خالصه و لبه>>[3] و كذلك "الزجاجي" الذي أعطى اهتماما واضحا لدلالة الحركة الإعرابية على المعنى التي بواسطتها يتسم النحاة في كلامهم ، كما يمكنهم التقديم و التأخير عند الحاجة إلى ذلك ، فهي عنده تنبؤ في المعنى المراد. <<4>> و بكري عبد الكريم الذي يرى أن : << الألفاظ تظل علقة في الوجهة الوظيفية التوجيهية ، حتى يكون الإعراب فيوضحها و يكشفها>> [5]كما نلمس هذا الرأي لدى عباس حسن الذي أقر أن للعلامات الإعرابية أثرا باهرا ، فلولاها لاختلطت و فسدت المعاني و حسبك أن ترى جملة خالية من العلامات الإعرابية مثل قولنا : "ما أحسن القادم" فإنها بغير ضبط كلماتها تصلح للاستفهام ، و للتعجب ، و للنفي،... و كل معنى من هذه المعاني يخالف الآخر مخالفة واضحة وواسعة ، و لهذا كان من الخطأ أو فساد

1 - سورة فاطر /28.

2 - إبراهيم مصطفى : إحياء النحو ، ص41.

3 - عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز في علم المعاني ، ص 52.

4 - ينظر : الزجاجي : الإيضاح في علل النحو ، (تح) مازن المبارك ، دار العروبة ، (دط)،(دت)، ص 69.

5 - بكري عبد الكريم : أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي ،دار الكتاب الحديث ، ط1، 1999م، ص 169.

الرأي أن ترتفع بعض الأصوات الحمقاء بإلغاء علامات الإعراب –لصعوبة تعلمها-و الاقتصار على تسكين آخر الكلمات.[1]

إن نظرة إبراهيم مصطفى لدلالة الحركة الإعرابية على المعنى قد وافقها الكثير من النحاة و هذا لا لشيء إلا لدورها في الجملة من خلال دلالتها على معانيها داخل السياق.

لكن تمام حسان لم يوافق إبراهيم مصطفى في أن الحركة الإعرابية دالة على المعنى و فقط ، بل يرى كذلك أنها تدل على المبنى كذلك ، فيولي اهتماما مشتركا بالمعنى والمبنى، و علم النحو عنده لا يقوم بمعزل عن علم الأصوات و علم الصرف ، فهما يمدانه بما يحتاجه << من قرائن صوتية أو صرفية كالحركات و الحروف و مباني التقسيم و مباني التصريف>> [2].

فتمام حسان لم يهمل في دراسته الجانب المبنوي للجملة النحوية التي غابت في الدراسة النحوية لدى إبراهيم مصطفى.

7-**رفع اسم (إنَّ):**

بما أن الضمة علم الإسناد ،دالة على الرفع ، و على الاسم المسند إليه أو المتحدث عنه لذا يرى إبراهيم مصطفى أن حق اسم "إنّ" هو الرفع لأنه متحدث عنه ، و لكنه ورد منصوبا و كان النصب هو الغالب .[3]حيث أقر أن اسم "إنّ" أكثر ما تستعمل :

<< متصلة بالضمير، و أننا نعلم من أسلوب العرب أن الأداة إذا دخلت على الضمير مال حسهم اللغوي إلى أن يصلوا بينهما فيستبدلون بضمير الرفع ضمير النصب.>> [4]

ونلاحظ أن إبراهيم مصطفى يرى أن اسم "إنَّ" إنما يكون مرفوعا، فيقول أن "إنّ" لما اتصلت بالضمير تكون مرفوعة و العرب استبدلت ذلك بالنصب عوضا عن الرفع و هذا راجع إلى ميل حسهم اللغوي. فصاروا بذلك يتوهمون النصب، و قد ألفوه لذا استبدلوه بالرفع و قد قال إبراهيم مصطفى في هذا :<< و كثر هذا حتى غلب على وهمهم أن

1 - ينظر: عباس حسن : هامش النحو الوافي ، دار المعارف ، ط 3 ، ج 1 ، ص 74.

2 -تمام حسان : اللغة العربية معناها و مبناها ، دار الثقافة ، الدار البيضاء المغرب، ط 2 ، 1979 م، ص 178.

3 -ينظر : إبراهيم مصطفى : إحياء النحو ، ص 67.

4 - المرجع نفسه ، ص 68.

الموضع للنصب ، فلما جاء الاسم الظاهر نصب أيضا ...و هذا موضع دقيق في العربية لكنه صحيح مطرد عند الاختيار أثبته النحاة و سموه الأعراب على التوهم.>> [1]

وللتأكيد على كلامه هذا استدل بالقرآن الكريم في مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[2] حيث ورد اسم إن هنا مرفوعا بالألف ، و قوله تعالى أيضا: ﴿ إِنَّ الذِينَ آمَنُوا وَ الذِينَ هَادُوا وَ الصَّابِئُونَ وَ النَّصَارَى﴾ [3].

فهو يعزز وجهة نظره و ذلك انطلاقا من القرآن الكريم ، معتبرا في الأخير أن كل مرفوع مسند إليه متحدث عنه.

وأما الفتحة فلا يعتبرها علامة إعرابية و يستغني عنها ، و يرى أنها لا تدل على أي معنى ، و هي تشبه أو بمثابة السكون حيث يقول :<< و أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء ، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما آن ذلك فهي بمثابة السكون في لغة العامة>> [4].

ومنه نخلص إلى أنه لم يدرج الفتحة ضمن علامات الإعراب و إنما اعتبرها حركة خفيفة مستحبة يحب العرب الوقوف عليها في أواخر الكلم ، و أما الضمة و الكسرة فهما علامتا إعراب ، و لكنهما ليستا أثرا لعامل لفظي : << بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة و نظم الكلام >> [5]

ولكن تمام حسان قد أعاب على إبراهيم مصطفى هذه النظرة التي حصرت و قصرت الحركة الإعرابية على معنى محدد و ذلك أن الضمة علم الإسناد و الكسرة علم الإضافة و الفتحة علم الخفة ، في حين عدّ تمام حسان العلامة الإعرابية من بين إحدى القرائن الكثيرة التي يتوقف عليها فهم و استيعاب الإعراب الصحيح و هي كثيرة ، قرينة الصيغة و قرينة التعليق و قرينة الرتبة و قرينة المطابقة ، و قد جعل منها أساسا مهما في الإعراب نتمكن من خلالها إلى التوصل إلى الوظيفة النحوية في التركيب. [6]

---

1 - إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ، ص 69.

2 - سورة طه / 63.

3 - سورة المائدة / 69.

4 - إبراهيم مصطفى : إحياء النحو ، ص50.

5 - المرجع نفسه ، ص50.

6 - تمام حسان : الجملة العربية معناها و مبناها ، ص 181.

فالقرائن اللفظية و المعنوية عنده و التي بواسطتها يتم توضيح المعنى قد قامت مقام كل الأدوات التي أتى بها النحاة القدامى و المحدثون على حد سواء ، فيما لم تستطع كشفه العلامة الإعرابية تمكنت من كشفه هذه القرائن فيقول : << لقد وقع النحاة ضحايا اهتمامهم الشديد بالعلامة الإعرابية حين رأوا النصوص العربية تهمل الاعتماد على قرينة الحركة أحيانا فتضحي بها لأن المعنى واضح بدونها اعتمادا على غيرها من القرائن المعنوية واللفظية >> . [1]و قد أورد مثالا من كلام العرب في : "خَرَقَ الثَّوْبُ المِسْمَار" لم ير اهتماما بالحركة الإعرابية ، فيرى أنهم اعتمدوا في تفسير هذا المعنى على قرينة الإسناد، فلا يمكن أن نسند الخرق إلى الثوب فعلمنا من الإسناد الفاعل من المفعول. [2]

8-الإعراب بالحروف أو الإعراب النيابي(العلامات الفرعية)

من المعروف قديما أن النحاة وضعوا العلامات الفرعية نيابة عن العلامات الأصلية ألا و هي : الواو و الألف و الياء ، فالرفع يكون بالواو و النصب بالألف و الجر بالياء ، لذا فلا داعي لوجود هذه العلامات في نظر إبراهيم مصطفى و أنه بوجودها يحصل تعقيد وتطويل في اللغة حيث يقول في ذلك :<< لا حاجة إلى هذا التفصيل والتطويل ، الضمة للإسناد و الكسرة للإضافة و الفتحة في غير هذين >> [3]لذا وجب الاكتفاء بالعلامات الأصلية و التي هي الضمة و الكسرة و الفتحة و قد بين ذلك في :

إنّ الأسماء الخمسة التي يرى أنها كلمات معربة كغيرها تعرب بالحركات كباقي الكلمات الأخرى لا بالحروف ، و أما الحروف و التي هي (الواو و الألف و الياء)إنَّما هي قد نتجت من مطل الحركات و قد مدت كل حركة فنشأ عنها لينها و قد أعطى تعليلا صوتيا للمسألة.

والأمر نفسه فيما يخص "جمع المذكر السالم ": فيقول إنَّ الضمة فيه علم الرفع و الواو إشباع و الكسرة علم الجر و الياء إشباع و أغفل الفتح لأنه ليس بإعراب فلم يقصد إلى أن يجعل له علامة خاصة، و اكتفى بصورتين في الجمع . [4]و حمل هذه الظاهرة على

---

1 - تمام حسان : الجملة العربية معناها و مبناها ، ص 233.

2 - ينظر :إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص 234.

3 - المرجع نفسه، ص 109.

4 - ينظر : المرجع نفسه ، ص 108،109.

إعراب جمع المؤنث السالم إذ إنه يرفع بالضمة و يجر بالكسرة بينما :<< أغفل الفتح فيه أيضا كما أغفل في جمع المذكر السالم و كانت المماثلة في الجمعية داعية إلى المشابهة في مسلك الإعراب و قد كان مستطاعا يسيرا أن يشكل جمع المؤنث السالم بكل الحركات و لكن المسايرة و رعاية النظير في العربية أمر مقرر كثير الشواهد>> (1)

أما الممنوع من الصرف فقد أقرّ بأن الفتحة لم تنب عن الكسرة في إعرابه بل أعربت بالفتحة ،لأنها حرف تنوين فأشبه المضاف إلى ياء المتكلم و قد خرجه بقوله : << لما حرم التنوين أشبه-في حال الكسر-المضاف إلى ياء المتكلم إذ حذفت ياؤه و حذفها كثير جدا في لغة العرب فأغفلوا الإعراب بالكسر و التجئوا إلى الفتح مادمت هذه الشبهة حتى إذا أمنوها بأي وسيلة عادوا إلى إظهار الكسرة و ذلك إذ بدأت الكلمة بأل أو أتبعت بالإضافة أو أعيد تنوينها لسبب ما>> (2).

فما دام هنالك شبهة فيما يخص إعراب الممنوع من الصرف ، تركت العرب إعرابه بالكسرة و عادت إلى الإعراب بالفتحة.

9- **التوابع** :

وأما فيما يخص التوابع فيرى إبراهيم مصطفى أن تطبيق فكرة ربط الإعراب بالمعنى على التوابع تؤدي إلى اختصار قواعدها و إيضاح أحكامها و تيسيرها و قد بين ذلك فيما يأتي :

9-1) **عطف النسق**: و قد قام بإسقاطه من التوابع و لم يجعله تابعا لأن الثاني شريك للأول و له مثله صفة الاستقلالية فيعرب مثله مسند إليه أو مضافا أو غير ذلك ، و قد برهن على ذلك بأحقية الرفع لكل منهما و ليس الثاني محمولا على الأول بل كلا الاسمين متحدث عنه. (3)

9-2) **النعت الحقيقي و البدل و عطف البيان و التوكيد** : هي التي تستحق اسم التوابع في رأيه ، و إن كان النعت أدخلها في التبعية من حيث أنه يجب أن يطابق متبوعه في مختلف

1 - إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ، ص 111.

2 -المرجع نفسه ، ص 112.

3 - ينظر :المرجع نفسه، ص 115 ، 116.

الأحوال (الإعراب ، النوع ، العدد ، والتعريف و التنكير) على حين لا يلزم في الثلاثة الباقية في رأيه أن تتفق في غير الإعراب. [1]

9-3) النعت السببي : يرى كذلك أنه ليس من التوابع و أن حقه أن ينفصل عمّا قبله و أن لا يطابق متبوعه في الإعراب ، ولكن إذا كان موافقا له في التعريف و التنكير فهنا لا يمكن أن يطابقه و أن يجري عليه في الإعراب و هذا ما يعرف بالإعراب بالمجاورة [2]

فالملاحظ هنا أن النعت السببي من الدراسات التي يجب أن يفرد لها باب خاص لدراستها على أن لا تكون مرتبطة بما قبلها؛ أي دراستها بمعزل عن بقية التوابع.

9-4) الخبر : و يرى أنه من أهم التوابع و لأولاها أن يذكر في باب التوابع و يفسر ذلك بقوله : أن الخبر بعد كان يكون منصوبا و المسند إليه و هو المبتدأ أو اسم كان مرفوعا كذلك بالنسبة لـــ:إنّ لما رأوا المبتدأ منصوب و الخبر مرفوع أنكروا الإتباع وكان ذلك حقه ، و يأخذ المثال الذي قالت العرب فيه "إنهم أجمعون ذاهبون" فهو يرى أن الخبر في هذا الباب تابع مرفوع ،فيما خطأه آخرون من النحاة. [3]

-إن نظرة إبراهيم مصطفى فيما يخص عطف النسق نظرة مهمة كون المعطوف بعطف النسق شريكا للأول في المعنى هذا إذا قلنا مثلا :"حضر علي و محمد " فمحمد شريك لعلي في الحضور ، فهنا يكون المعنى هو المهم .

- و كذلك النعت الذي أدخل التوابع في التبعية لأنه يوافق ما قبله في أمور كثيرة فضلا عن الإعراب.

10- اسم"لا" النافية للجنس

اسم "لا" النافية للجنس يكون مبنيا على الفتح في محل نصب و هذا إذا كان مفردا ، ويكون منصوبا إذا كان مضافا أو شبيها بالمضاف و هو مسند إليه، و إبراهيم مصطفى يرى بأنه ليس مسندا إليه و لا حتى متحدثا عنه ، و إن بدا ذلك لغير المتأمل ، و إنَّما هو

1 - ينظر : إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ، ص 119 ، 120.

2 - ينظر : المرجع نفسه ، ص 120.

3 - ينظر : المرجع نفسه، ص 126 ، 127.

مع" لا" ذات ركن واحد ، فهو يحتاج إلى خبر بعده و ما يليه من ظرف حيث يقول: <<ونحوه ليس إلا تكملة بدليل أن المعنى يتم بغيره فنقول : لا ريب ، و لا شك >> [1]

فنلاحظ أن إبراهيم مصطفى لا يرى بأن اسم "لا" هو مسند أو كما يسميه هو متحدث عنه بواسطة ذلك الاسم يتم المعنى و ما دون ذلك إنما هو لغو إذ قدره النحاة على أنه خبر محذوف ، أما فيما يخص الظرف بعد اسم "لا" فهو يعتبره بيانا و تكملة. [2]

فهو يستغني تماما عن الخبر و يعتبر الجملة تامة دونه.

11- التنوين في الأعلام

-لقد ذكر النحاة أن من علامات الأسماء التنوين ، و العلم من الأسماء لذا يلحقه التنوين فبأخذ مثال نقول : (حَضَرَ زَيْدُ) ، (مَرَرْت بِزَيْدٍ) ، (رَأَيْت زَيْدًا) فكلها قد لحقها التنوين،غير أن إبراهيم مصطفى يرى أنه إذا عين:<< أن العلم إذا عين تمام التعيين و امتنع أن يكون فيه معنى العموم لم يجز أن يدخله التنوين ، و ذلك حين يردف بكلمة ابن و ينسب إلى أبيه>>. [3]

فنلاحظ أن العلم في نظره إذا لم يوجد فيه معنى العموم لا يجب أن يدخله التنوين إذا سبق بكلمة ابن أيضا.

ليخلص في الأخير إلى أن :<< الأصل في العلم ألا ينون و لك في كل علم ألا تنونه ، وإنّما يجوز أن نلحقه التنوين إذا كان فيه معنى من التنكير وأردت الإشارة إليه>> [4]

فمن هذا المنطلق يذكر إبراهيم مصطفى أن العلم عندما يكون مفردا لا يجوز أن يدخله التنوين ، كذلك إذا كان فيه معنى التنكير، و أردت أن تخاطبه أو تقصد إليه.

ففي نظره بما أن العلم يعتبر معرّفا فلا حاجة إلى التنوين و يجب الاستغناء عنه.

ولكن نجد أنّ هناك من خالف رأي إبراهيم مصطفى و هو فاضل السامرائي الذي يرى في العلم الذي عين تمام التعيين لدى إبراهيم مصطفى رؤية أخرى حيث يقول : << فنحن نرى الاسم معينا تمام التعيين ، و ليس فيه حظ التنكير ثم يكون منصرفا ، و نرى اسما

---

1 - إبراهيم مصطفى : إحياء النحو ، ص 140 – 143.

2 - ينظر : المرجع نفسه ، ص 141.

3 - إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص 179.

4- المرجع نفسه، ص 179.

آخر ليس فيه ذلك التعيين ، و يكون ممنوعا من الصرف>> [1] ، و قد استدل بمثال (مُحَمَدٌ) صلى الله عليه و سلم ، فهو معين تمام التعيين و مع ذلك فهو منصرف و ذلك من خلال قوله تعالى :﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾[2]

و من حججه ،إنّه لا يتعين العلم تمام التعيين إذا ذكر الأب ، بل يحتمل أن يكون فيه معنى العموم نحو : (قَاسِمٌ بَن مُحَمَّد) و غيرها .[3]

وقد تأتي بصفة تعين ذلك العلم بعد أن كان يحتمل عدة أشخاص فتوقعها بعده فيلزمه تنوينه ، مثل :(أَقْبَلَ سَعِيدٌ القَصِيرُ بَنْ خَالِد) ، فيلزم تنوين سعيد .[4]

إذن فالسامرائي لا يأخذ براي إبراهيم مصطفى بل يرى عكس ما قاله بإمكانية تعين الأسد و هو منصرف و كذلك يكون متضمنا على معنى العموم إضافة إلى ذكر الأب.

12-الممنوع من الصرف

لما أقرّ أنّ التنوين علم التنكير و أن الأصل في العلم ألا ينون طبق حكمه هذا على الممنوع من الصرف ففي رأيه أن العلم الأعجمي ، و المركب المزجي ، و ما كان على وزن الفعل ، و ما كان معدولا إنما منعت من الصرف لأنها مأخوذة عن أصل لا تنوين فيه. [5]

فبأخذ مثال عن الأعجمي:<< إبراهيم فهو ممنوع من الصرف إذ لا أصل له في التنوين أن يلمح.>> [6]

إذن فقد منع الممنوع من الصرف لأنه أخذ عن أصل لا تنوين فيه.

-قد أعاب السامرائي هذا على إبراهيم مصطفى ، في أن ما ينون قد يلمح فيه الوصف لأنه من المعلوم أن لمح الأصل غير قياس ، فلا يصح أن ندخل (أل) الدالة على لمح

---

1 - فاضل صالح السامرائي : معاني النحو ، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة ، درب الأتراك ، ط 2 ، 1423 هـ-2003 م ، ج 3 ، ص 255.

2 - سورة الأحزاب /40.

3 - ينظر : السامرائي : معاني النحو ، ج 3 ، ص 257.

4 - ينظر : المرجع نفسه ،ج3 ، ص 258.

5 - إبراهيم مصطفى : إحياء النحو ، ص 181.

6 - المرجع نفسه ، ص 180.

الأصل على جميع الأعلام المنقولة ، و دليل ذلك أنه لا يصح القول : (المُحَمَّدُ وَ العَلِي)، و إنما يقتصر على ما ورد .[1]

فالسامرائي يرى أن الأصل و لمحه لا يجوز القياس عليه ، و الحكم على الممنوع من الصرف من خلاله ، لأنه لا يجوز إدخال الألف على كل الأعلام المنقولة.

أما العلم المؤنث فالعلمية ، و ليس التأنيث في رأيه سبب المنع كذلك صيغة منتهى الجموع نحو (آخر) و جمع ، و غيرها إنما منعت التنوين في رأيه لوجود شيء من التعريف أو نيته في كل منها ، و فيما عدا هذه الأنواع لم يجد بدّا من التسليم بأن منع الصرف فيها علل أخرى لأصله لها بالتعريف نحو ما فيه ألف التأنيث بنوعيها أو زيادة الألف والنون. [2]

فهو يقر بأن منع التنوين يتعدى التعريف إلى علل أخرى غيره كألف التأنيث بنوعيها أو زيادة الألف و النون، فهما في رأيه علتان على منع التنوين كذلك.

أما فيما يخص التأنيث وما جاء به إبراهيم مصطفى فالسامرائي يرى أن كل ذلك مردود لوجوه منها :

<<أنه لماذا لا يخشى حذف الألف من بقية الأسماء المقصورة نحو : "صدى" و "فتى" و"مصطفى "، و هذه الحروف هي أصول بخلاف ألف التأنيث التي هي زائدة.

-إن كثيرا من الأسماء المقصورة إذا حذفت ألفها التبست بألفاظ أخرى صحيحة و لم يمنعهم ذلك من الحذف و ذلك نحو :" مجرى" و" مجرا".

-أن اللبس لا يحصل دوما بالتنوين ، فقد تكون الكلمة مفهومة مع تنوينها شأن كثير من الأسماء المقصورة ، فإذا قلت حبلى و دنيا بقي المعنى مفهوما .

-أن ألف الإلحاق إنما ألحقت لغرض أيضا ، و مع ذلك هي تنون و لم يخشوا على ألفها السقوط نحو : دفلى و مغزى .

-التنوين لا يسقط علامة التأنيث في الممدود ، فلماذا حرموها الصرف نحو : صحراء>> .[3]

---

1 - ينظر : السامرائي : معاني النحو ، ج 3 ، ص 259.

2 - ينظر: المرجع نفسه ،ج3، ص 187، 189.

3- المرجع نفسه ، ج 3 ، ص 261.

إذن فقد عارض السامرائي كل ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى فيما يخص التأنيث معللا ذلك بعدة حجج يرى أنها الأنسب.

وفيما يخص صيغة منتهى الجموع فكذلك السامرائي خالف فيه إبراهيم مصطفى من حيث الإحاطة و الشمول و الاستغراق الذي يرى في أن ذلك باطلا لعدة وجوه منها :

<<أن كلمة (شيء) أعم كلمة و مع ذلك فهي متصرفة في نحو قوله تعالى :﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [1].

-لم ير أن صيغة منتهى الجموع تدل على الإحاطة و الشمول و الاستغراق ؟فالمقصود بها نهاية جمع التكسير>>.[2]

ومن كل هذا نستخلص أن إبراهيم مصطفى في محاولته التجديدية ،أنه يتفق مع ابن مضاء في ثورته على العوامل و المعمولات، إذ كان يدعو بقوة إلى إلغائها .و كذا تكراره القول بأن النحاة بالتزامهم نظرية العامل و المعمول أضاعوا العناية بمعاني الكلام و دلالته ، كما نجد أيضا الغاؤه للفتحة مبقيا على الضمة و الكسرة في حين كان من الداعين الى أن الحركات دوال على معاني ، كذلك إسقاط المثنى و الجمع من دراسته . وكما اعتبر أن العلامات الفرعية هي مد و إشباع للحركات لا غير ، فكانت هناك ردود أفعال قوية اتجاه ما جاء به محاولة نقد النظريات التي أتى بها. و لكن و مهما يكن من شيء يبق إبراهيم مصطفى رائد حركة التجديد و التيسير،و يبقى كتابه منبعا مهما ينهل منه الدارسون الذين أتوا من بعده.

1 - سورة الشورى / 11

2 - السامرائي : معاني النحو، ج3، ص 263.

مقدمة

جهود مهدي المخزومي في تيسير النحو العربي .

1- الدعوة إلى إلغاء العامل

2- الجملة من حيث تأليفها ونظامها

3- الجملة وما يعرض لها من معان عامة

4- الكلمة

5- الإعراب

6- جمع الأبواب النحوية

7- أقسام الفعل في العربية

8- أفعال الكينونة أو الوجود (كان وأخواتها)

9- إضمار الفعل

10- الأساليب التعبيرية

10-1- أسلوب التوكيد

10-2- أسلوب النداء

10-3-أسلوب النفي

10-4-أسلوب الاستفهام

11-أدوات الوصل

12-التوابع

12-1- النعت

12-2-البيان

12-3-خبر المبتدأ .

- يعد مهدي المخزومي من بين النحاة المحدثين اللذين دعوا و بقوة إلى تيسير النحو العربي و تخليصه من التمحلات و التعقيدات التي بنى عليها النحاة القدامى أسس النحو وقد تضمن دعواته عدة أسس لم يبتعد فيها عن أستاذه إبراهيم مصطفى ، كما أنه استقى بعض التوجيهات من ابن مضاء القرطبي من خلاله كتابه " الرَّدُ عَلَى النُّحَاة " و قد تمثلت آراؤه فيما يلي :

1- **الدعوة إلى إلغاء العامل** :

يعتبر المخزومي من بين النحاة الذين طالبوا بإلغاء العامل إلغاءً تاما ، حيث يقول : << فقد حاولت أن أخلص الدرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه و أن أسلوب العامل النحوي قدرته على العمل و إذا بطلت فكرة العامل بطل كل ما كان يبني عليه من تقديرات متمحلة لم تكن لتكون لولا التمسك بها ، و بطل كل ما عقدوا من أبواب أساسها القول بالعامل ، كباب التنازع و باب الاشتغال >>.[1]

فالمخزومي يرى أن باب التنازع كذلك قد أدخل الدارسين في متاهات هم في غنى عنها . فالنحاة القدامى يرون أن باب التنازع هو تقدم عاملين و تأخر عنهما معمول فجملة: (دَخَلَ وَجَلَسَ خَالِدٌ) ، توفر فيها تقدم العاملين و تأخر المعمول ، فالعاملان هما الفعل " دخل " و" الفعل " جلس " ، أما المعمول فهو " خالد " ، و لا يجوز أن يكون خالد معمولا للفعلين، فالمخزومي أقرَّ أن هذا الباب باطل بالأساس لان الفعل هنا ليس عاملا و ليس هو الذي يرفع أو ينصب ، لأنهما عارضان يقتضيهما الأسلوب فإذا لم يكن الفعل عاملا بطل كل ما يبني على هذا من أحكام .[2]

ومن هذا المنطلق ألغى المخزومي باب التنازع و كل ما يترتب عليه من أحكام وضعها النحاة القدامى انطلاقا منه.

أما فيما يخص الاشتغال فالنحاة لما أقروه اقروه انطلاقا من الجملة سواء كانت فعلية أو اسمية ، فالمعروف أن الجملة الفعلية هي التي تبدأ بفعل، أما الجملة الاسمية فهي التي يتصدرها اسم فجملة ، <<الفَجْرُ يَطْلُعُ>> أو <<الفَجْرُ طَلَعَ >>كلتاهما جملة اسمية و ذلك

1 - مهدي المخزومي : في النحو العربي نقد و توجيه ، ص 16.

2- ينظر ، المرجع نفسه ، ص 163.

لأنها تبتدئ باسم، أما المخزومي فيرى أن الأولى جملة فعلية أما الثانية فهي اسمية ، وهذا ما أوقع النحاة في مشاكل دفعت بهم إلى كثير من التأويلات و التقديرات في محاولة التوفيق بين تعريفهم الجملة و ما ورد من شرط ففي قوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾ فقد أولوا هذه الجملة واضطروا بعد ذلك إلى جعل المسند إليه فاعلا بعد أن كان مبتدأ عندهم ولكن ليس للفعل المذكور " اِنْشَقَّتْ " وإنما لفعل قدروه محذوفا مفسرا للفعل المذكور.[1]

فالملاحظ أن المخزومي يعيب النحاة في هذا الباب ويرى أنه لم يكن ليحدث ذلك لو أنهم نظروا إلى الجملة السابقة بأنها جملة فعلية وليست اسمية وهذا قد يعتبر مسألة مهمة في الاشتغال .[2]

إذن وبالنظر إلى كل المعطيات نجد أنَّ المخزومي قد ألغى العامل كما ألغى كل ما يترتب عليه من بابي التنازع والاشتغال واعتبرهما تعقيدا للنحو بحيث لا تجد نفسك قد درست نحوا أو لغة .

كذلك قد استحدث المخزومي- أثناء دراسته- منهجا يسيرا يبسط فيه النحو لكل متعلميه لذلك قد أتى بتقسيمات جديدة وفريدة من نوعها لكل من الجملة والكلمة والأسلوب وغيرها من الآراء التي جاء بها وقد أجملها في موضوعين رئيسين يقتصر عليهما الدرس النحوي وهما :

2- **الموضوع الأول** : الجملة من حيث تأليفها ونظامها ومن حيث طبيعتها ومن حيث أجزاؤها ومن حيث ما يطرأ على أجزائها في أثناء التأليف من تقديم وتأخير ومن إظهار وإضمار .

وفي سياق الجملة وعن الحديث عن الفاعل الذي يرى النحاة فيه أنه ونائبه مختلفان كون الفاعل يورد في الجملة الفعلية التي بني فيها الفعل للمعلوم، أما نائبه فيوجد في الجملة التي بني الفعل فيها للمجهول ، غير أن المخزومي له نظرة مخالفة لما أقره النحاة القدامى

1 - ينظر : المخزومي : في النحو العربي نقد و توجيه ، ص 171.

2 - ينظر : المرجع نفسه ، ص 171.

واعتبرها موضوعا واحدا حيث يقول : <<ولكننا نخالف القدماء ، فنزعم أن المسند إليه في كل منهما نوع واحد وذلك لأن كلا منهما مرفوع ، ولأن كلا منهما مسند إليه>>. [1]

فقد رأى هنا أن الفاعل ونائبه لما اشتركا في الرفع وفي أن كليهما مسند إليه فهما بطبيعة الحال عنصر واحد لا ينبغي فصلهما أو دراستهما كل واحد منهما على حدا : <<فالنائب عن الفاعل في رأينا فاعل >>[2] .

وأعطى مثالا على ذلك بالقول إن جملة : "انْكَسَرَ الزُّجَاجُ " و"كُسِرَ الزُّجَاجُ" المسند فيهما يمثل فاعلا ، لا يوجد أي فرق بينهما ، فهما من دون إرادة ومن دون حتى اختيار ، أما ما اعتبروه في الجملة الأولى فاعلا والثانية نائبا عن الفاعل إنما منطلقه المنهج العقلي الذي فرضوه على أنفسهم وكان سائدا آنذاك .[3]

إذن فهو أينما ذهب في دراسته ووجد تأويلات وتقديرات في أي دراسة قام بها النحاة القدامى أرجع ذلك إلى المنهج الذي اعتمدوه والذي بنو عليه تصوراتهم .فلو أسقطوا هذا المنهج لما وقفوا فيما وقفوا فيه اليوم .

ويضيف إلى ذلك أيضا أن للفاعلين ضربان ، الأول يفعل عن إرادة واختيار مثل " سَافَرَ خَالدٌ " و" خَالدٌ سَافَرَ" والثاني وهو الذي يتلبس بالفعل تلبسا أي ليس له في الفعل إرادة ولا اختيار ومثاله :" انكَسَرَ الزُّجَاجُ " و" كُسِرَ الزُّجَاجُ ".[4]

كما اصطلح على الفعل المبني للمعلوم اسما جديدا يخالف فيه النحاة القدامى وهو فعل الفاعل المختار ، والمبني للمجهول فعل الفاعل الذي لا اختيار له .

3-**الموضوع الثاني** : ما يعرض من معان عامة ، تؤديها أدوات التعبير التي تستخدم لهذا الغرض كالتوكيد وأدواته والاستفهام وأدواته.[5]

إن الملاحظ لدراسة المخزومي يجد أنه قد أولى الجملة اهتماما كبيرا ، وجعل منها الأساس الذي يبنى عليه النحو الذي يجب أن ينطلق فيه من دراسة الأصوات اللغوية

---

1 - المخزومي : في النحو العربي نقد و توجيه ، ص 45.

2 - المرجع نفسه، ص 46.

3 - ينظر : المرجع نفسه ، ص 47.

4 - ينظر : المرجع نفسه ، ص 48.

5 - المرجع نفسه ، ص 17، 18.

وأحوالها ، فقد قدم تقسيما جديدا للجملة يلغي فيه ذلك التقسيم القديم الساذج القائم على أساس التفريق اللفظي المحض .

فالتقسيم القديم كان يقوم على أساس من الجملة الاسمية والجملة الفعلية أما الاسمية فالتي يتصدرها اسم ، وأما الفعلية فهي التي تبتدئ بفعل في أولها ،غير أن نظرة المخزومي تختلف عما أتى به القدماء من النحاة ، فقد أعطى تعريفا أخر للجملة الفعلية فهي : <<التي يدل فيها المسند على التجدد أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصفتا متجددا ، وبعبارة أوضح ، هي التي يكون فيها المسند فعلا لأن الدلالة على التجدد إنما تستمد من الأفعال وحدها >>[1].

أما الجملة الاسمية فهي: << التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت، وبعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند اسما>> [2].

ويرى أن جملتي (طَلَعَ البَدْرُ) و(البَدْرُ طَلَعَ) جملتان فعليتان ، لأنه لم يطرأ عليهما جديد إلا تقديم المسند إليه ، وتقديمه لا يغير من طبيعة الجملة .[3]

إذن فالذي حدث في رأيه هو تقديم المسند إليه أو الفاعل فقط .

وبذلك قد أعطى المخزومي نظرة جديدة للجملتين الفعلية والاسمية ورأى بأنه ومن هذا المنطلق يتجنب النحاة القدامى الوقوع في تقديرات فرضها عليهم المنهج الفلسفي الذي اعتمدوه ، كما أنه تقدم الفاعل في الفعل أمر عادي خال من أي تخريج ، فسواء تقدم أم لا تبقى هذه الجملة في نظره جملة فعلية .

كما أضاف نوعا ثالثا وهي الجملة الظرفية التي يعتبرها النحاة القدامى من أقسام الجملة إضافة إلى كل من الجملتين الاسمية والفعلية ، فهي إذن عنده : <<التي يكون فيها المسند ظرفا أو مضافا إليه بالأداة : نحو :(عِنْدَ زَيْد نَمْرَةٌ) و(أَمَامَكَ عَقَبَاتٌ)، وقولك<<في الدار رَجُلٌ>> فهي جملة بين بين ، فهي من قبيل الجملة الاسمية أو من قبيل الجملة الفعلية .[4]

وهذا لعدم الإكثار من أقسام الجملة .

1- المخزومي : في النحو العربي نقد و توجيه: ص 41.

2- المرجع نفسه، ص 42.

3- ينظر : المرجع نفسه ، ص 42.

4- المرجع نفسه ، ص 55.

وكذلك من بين الآراء التي اختلف فيها مع النحاة القدامى في تقسيم الجملة هي رفضه قولهم : (يَا عَبْدَ الله) جملة فعلية ذلك أن (يا) نابت مناب فعل قدروه وهو الفعل (أدعو) فقد عدوها من الجمل الإسنادية ولا إسناد فيها فهي ليست بجملة فعلية ولا اسمية بل هي عند المخزومي مركب لفظي لا يرتفع إلى منزلة الجملة .[1]

وغير بعيد عن ذلك فقد تعرض إلى الجملة الشرطية التي عرفها النحاة القدامى بأنها عبارة عن قسمين : سموا الأولى جملة الشرط وسموا الثانية جواب الشرط فالأولى لا تتم إلا بوجود الثانية ، فالأولى تعتبر هي السبب والثانية هي المسبب أما عند المخزومي فهي عبارة عن جملة واحدة تعبر عن فكرة واحدة تامة وهي عبارة عن وحدة كلامية عبرت عنها وحدة من الأفكار وكله انطلاقا من نظرة لغوية حيث يقول : << وإذن ليس هناك في الاعتبار اللغوي جملة اسمها جملة الشرط وأخرى اسمها جملة الجواب أو الجزاء ، وإنما هناك جملة واحدة هي جملة الشرط >>[2] .

4- **الكلمة** :

المعروف منذ القديم أن النحاة يقسمون الكلام إلى ثلاثة أقسام وهي الاسم والفعل والحرف ،هذا الأخير الذي يصطلح عليه المخزومي بالأداة عوضا عن الحرف ولكن المخزومي يرى غير ذلك فالكلام عنده يختلف عما جاء به النحاة القدامى وقسمه إلى : اسم وفعل وأداة وأضاف إليها الكنايات .[3] واعتبرها عنصرا مهما في الكلام وقد أقر بأن النحاة قد لاحظوها ومرُّوا عليها دون دراسة وحتى لم يوفوها حقها كبقية الأقسام الأخرى .أما الكنايات فهي الإشارات في العربية، وهي كذلك عبارة عن طوائف، تتدرج ضمنها الكثير من الدراسات، كالضمائر بنوعيها المتصلة والمنفصلة وغيرها.[4]

1- ينظر : مهدي المخزومي : في النحو العربي نقد و توجيه ، ص 302.

2- المرجع نفسه ، ص 55.

3- ينظر : مهدي المخزومي : في النحو العربي قواعد و تطبيق ، دار الرائد ، بيروت –لبنان ، ط 2 ، 1406-1986، ص 46.

4- ينظر : المرجع نفسه ، ص 47.

5-**الإعراب** :

لقد رفض المخزومي تعريف النحاة للإعراب ، وبالمثل جاء بتعريف جديد يلائم المنهج الذي دعا إليه فهو : << بيان ما للكلمة أو الجملة من وظيفة لغوية أو من قيمة نحوية ككونها مسندا إليه أو مضافا إليه أو فاعلا أو مفعولا ، أو حالا ، أو غير ذلك من الوظائف التي تؤديها الكلمات في ثنايا الجمل ، وتؤديها الجمل في ثنايا الكلام أيضا >>[1].

وهو في ذلك يرفض ما أقره النحاة القدامى في تعريفهم للإعراب على أنَّه :<<أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع >>[2] .

فهم بهذا التعريف يبنون رأيهم على اتجاه فلسفي كذلك على افتراض وجود العامل .فيجزم القول كذلك بأن الإعراب هو : << بيان أجزاء الجملة الرئيسة وغير الرئيسة أو هو تحليل الجملة إلى أركانها ، والأجزاء الملحقة بها >>[3] وهذا إعراب حديث طبقه على نماذج من جمل بسيطة لا تخضع لأي اعتبارات ويقصد بها العامل كذلك الفلسفة والمنطق.

وفيما يخص الإعراب كذلك هناك علامات تدل عليه وهي الحركات فكانت نظرته إليها لا تختلف عن نظرة أستاذه إبراهيم مصطفى ، فالضمة علم الإسناد والكسرة علم الإضافة أما الفتحة فهي عنده ليست بإسناد ولا إضافة حيث يقول في ذلك : << وأما الفتحة فعلم لما ليس بإسناد ولا إضافة ويندرج فيه موضوعات كثيرة يتميز بعضها عن بعض بما تؤديه الكلمة المنصوبة من وظيفة لغوية >>[4] إذن فالملاحظ هنا أنّ منطلقه فيما يخص الحركات الإعرابية إنما هو منطلق من أراء أستاذه إبراهيم مصطفى وقد تبناه وسار عليه ووافقه .

رفض المخزومي فيما يخص الإعراب الأصول التي كان النحو يقوم عليها وأقر بأنها دخيلة وغريبة عن النحو العربي كما أنها لا تنفعه في شيء وأولها اعتبار الحركات أثارا لعوامل لفظية ومعنوية، فهو يرفض ذلك ويرى بأنها عوارض لغوية عربية اقتضاها الأسلوب الذي يتواصل به من أجل التفاهم بين المتكلمين .

1- المخزومي : في النحو العربي نقد و توجيه ، ص 67.

2- ابن هشام الأنصاري : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، دار الفكر ، بيروت ، د ط ، د ت ، ص 33.

3- مهدي المخزومي : في النحو العربي قواعد و تطبيق ، ص 227.

4- مهدي المخزومي : في النحو العربي نقد و توجيه ، ص 67.

قد أنكر المخزومي هنا أن الحركات ليست أثارا لعوامل لفظية أو معنوية وثانيها : أن العامل النحوي بمنزلة العلة فهو يرى أنه لا وجود للعامل في النحو أصلا ولا أساس لما يترتب عليه .

أمَّا ثالثها: فهو قياس العلة الذي كان سبيلهم إلى استيعاب اللغة ، أما هو فيرى بالقياس الذي اصطنعه الخليل وغيره وهو القياس القائم على محض المشابهة .[1]

فالملاحظ أن المخزومي قد قدم تفسيرات وتعليلات ألغى بها كل ما جاء به النحاة من أصول ، كما أنه لا يعتبرها مفيدة للنحو بأي شكل من الأشكال وهي قد زادت من تعقيده وصعوبته .

ويضيف بالنسبة للحركات الإعرابية أنها وحدها كافية للدلالة على المعاني أما الحروف النائبة عنها فهي نفسها مع الاختلاف في الكم الصوتي فقط ، فيعتبر الحركات أصوات مد قصيرة والحروف أصوات مد طويلة ، وقد استدل من خلال ذلك على أراء الخليل وتعليلاته الصوتية .[2]

كذلك نظرته إلى الحروف النائبة عن الحركات إنما هي نظرة أستاذه إبراهيم مصطفى الذي اكتفى بالعلامات الثلاث الضمة والكسرة والفتحة .

6-جمع الأبواب النحوية:

أما بالنسبة للأبواب فقد اتبع كذلك المخزومي طريقة حديثة قد أشار إليها إبراهيم مصطفى وهي جمعه لما تفرق في باب وهذا للدراسة المتأنية والصحيحة لتلك الموضوعات ، على أن تبقى متفرقة ولا تأخذ حقها من الدراسة .

أما هذه الأبواب التي جمعها، هي جمعه للمرفوعات في باب واحد وقد قسمها إلى : المرفوعات أصالة ، وجعل منها الفاعل والمبتدأ والمرفوعات تبعا وجعل منها خبر المبتدأ: وقد أعطى مثالا عن ذلك بقوله : " بَكْرٌ قَائِمٌ"

فيرى أن (قَائِمٌ) لم تأت مرفوعة إلا لأنه وصف للمسند إليه أو المبتدأ، وأيضا خبر إنَّ ، وما قيل في خبر المبتدأ يقال فيه ، والنعت والبيان أيضا.[3]

1-ينظر : مهدي المخزومي : في النحو العربي قواعد و تطبيق ، ص 229-232.

2- ينظر : مهدي المخزومي : في النحو العربي نقد و توجيه ، ص 68.

3- ينظر : المرجع نفسه ، ص 71-74.

وقسمها كذلك إلى المخفوظات و المنصوبات والفعل وأقسامه ، ثم دراسة أساليب التعبير .
ففي المخفوظات : اعتبر الحروف الجارة واسطة للإضافة أي ما لا يمكن إضافتها مباشرة، وقد اصطلح على تسميتها بحروف الإضافة . [1]وقد استدل في ذلك من آراء سيبويه وابن الحاجب فيما يخص تسميتها بذلك .
وكما اعتبرها أسماء أو أفعالا تدل على معان تامة التي كانت هكذا في بادئ الأمر، وبعد ذلك أفرغت من دلالتها مثيرا بذلك إلى ما وظفها النحاة القدامى لأجله .[2] وهي أن تكون فاصلة فيما بعدها باعتبارها عندهم عوامل.

أما المنصوبات فقد تطرق إلى أمر قد ناقشه إبراهيم مصطفى وهو إعراب اسم (إنَّ)، فقد ذهبا إلى رفع اسم "إنّ" فهو يرى أنَّ اسم إنَّ مسند إليه فكان حقه الرفع و قد جاء مرفوعا في القرآن الكريم و في كلام العرب أيضا و قد استدل بقوله تعالى﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[3]

فمن المعروف أن المنصوبات عند القدامى تتمثل في جميع المفعولات ابتداء من المفعول به وغيرها إضافة إلى الحال والمضاف إليه والنعت وغيرها والتي أطلق عليها النحاة اسم الفضلة ، وذلك لأن الكلام يتم دون ذكرها غالبا ويمكن الاستغناء عنها ، كما أنها لا تؤلف ركنا من أركان الإسناد مما ينقص من وزنها داخل الجملة، كما أنها لا تمثل نواة ولا عمدا في الجمل ، كما هو الحال بالنسبة للمرفوعات التي تعتبر هي الأساس داخل الجملة حيث يقول في ذلك ابن يعيش في باب الفاعل : <<اعلم أنه قدِّم الكلام في الإعراب على المرفوعات ، لأنها اللوازم للجملة والعمدة فيها والتي لا تخلوا منها ، وما عداها فضلة يستقل الكلام دونها >>[4] فهذه النظرة لدى المخزومي منطلقها منطقي لا أثر فيه لفقه لغوي ولا حتى كذلك للأساليب الكلامية وإنما ما حمل النحاة على تسمية هذه الدراسات بالفضلة هو ما أخذوه عن الموضوع والمحمول اللذين يهتمون بهما .[5]

1- ينظر : مهدي المخزومي : في النحو العربي نقد و توجيه ، ص 78.
2- ينظر : المرجع نفسه ، ص 79.
3- سورة طه/ 63.
4- ابن يعيش : شرح المفصل ، إدارة الطباعة المنيرية مصر ، (د،ط) ، (د،ت) ، ج 1 ، ص 74.
5- ينظر: مهدي المخزومي : في النحو العربي نقد و توجيه ، ص 94.

إذن فهو يرى أن ما سمي بالفضلة إنما هو مهم بالنسبة للجملة وكذلك قد يكون عمدة فيها لأنه قد يكون المخاطب في أمس الحاجة إليها لمعرفة أشياء أخرى أثناء الحديث وتكون ذات فائدة لأي خبر ولذا يعتبرها عبارة عن لواحق ومكملات .[1]

ويضيف إلى هذا الحال حيث يقول : << فليست الحال فضلة أبدا قد تكون عمدة الكلام وأساسا تقوم عليه الفائدة >>[2] .

وزد عليه الممنوع من الصرف الذي ذهب فيه مذهب أستاذه إبراهيم مصطفى حيث قال في مذهبه: << أنه مذهب جدير أن يؤخذ به ، ويتعلق بأسبابه مذهب مبني على أساس فهم أساليب العرب في كلامهم >>[3] .إذن فهو كذلك يدعو إلى اتقاء الشبهة والتوهم في الإضافة إلى ياء المتكلم كما فعل أستاذه وقد اعتبرها من المواضيع التي شدت عن العربية أضف إليها" المثنى" الذي يرى فيه أن الألف دلالة على التثنية وهو قصد إليه وليس لكون الألف علامة للرفع وجمع المذكر السالم والمجموع بالألف والتاء [4] .

فالملاحظ هنا أن إلغاء المخزومي للإعراب بالحروف قد جره ذلك إلى اعتبار بعض المواضيع العربية شاذة من أمثال الممنوع من الصرف والمثنى وجمع المذكر السالم .

وفي المنصوبات نجد المفعولات على أنواعها المفعول به والمفعول المطلق ، والمفعول لأجله والمفعول فيه والمفعول معه، وهي كما ذكرها النحاة القدامى ، ولكن المخزومي يرى أنه أحرى أن يسمى المفعول به بالمفعول المطلق، لأنه هو الحدث الذي يحدث الفاعل كما اعتبر البقية ليست جديرة بتلك التسمية .[5]

وفيما يخص المفعول معه فهو ليس من متعلقات الأفعال وليس له علاقة بالفعل وهذه التسمية إنما مردها إلى فكرة العامل لدى القدامى وزعمهم أن الحركات آثار للعوامل .وهو يرى أن الواو في المفعول معه لا تدل على التشريك أي إشراك ما بعدها مع ما قبلها فيما يترتب عليه .[6]

1- ينظر: مهدي المخزومي : في النحو العربي نقد و توجيه ، ص 95.

2- المرجع نفسه ، ص 91.

3-المرجع نفسه ، ص 90.

4- ينظر : المخزومي : في النحو العربي نقد و توجيه ، ص 90.

5-ينظر : المخزومي : في النحو العربي قواعد و تطبيق ، ص 105.

6- ينظر : المرجع نفسه ، ص 110.

فالمخزومي وبالنظر إلى حجمه يرى بأن "الواو" لما وضعت يجب أن تدل على تشريك الاسم الذي بعدها مع الاسم الذي قبلها وإن لم يكن هناك تشريك فلا وجود لمفعول معه داخل المفعولات .

ومن هذا كله نخلص إلى أن المخزومي قد دعا إلى تبني منهج لغوي حديث يقوم على أساسه جمع ما تفرق وكذا تنظيم الأبحاث اللغوية والأبواب النحوية وذلك كلُّه لا يتأتى إلا عن طريق التصنيف والتبويب والتفريع .

7- **أقسام الفعل في العربية** :

لما قسّم النحاة القدامى الفعل كان ذلك على حساب الزمن أي على أساسه فهو يعتبر من مقومات الأفعال توجد بوجوده وتنعدم بعدمه والزمان كما هو معروف وشائع ثلاثة : ماض وحاضر ومستقبل دلالة على أن الأزمنة حركات الفلك ، فمنها حركة مضت وحركة لم تأت بعد وحركة تفصل بين الماضية والآتية وبالنسبة للأفعال فهي كذلك ماض ومستقبل وحاضر ، فالماضي منه ما دل على حدث وقع وانتهى والمستقبل ما لم يكن له وجود بعد ويكون زمن الإخبار عنه قبل وجوده ، وأما الحاضر فيكون الإخبار عنه هو زمان وجوده .[1]

ومنه على أساس أقسام الزمان الثلاثة وضع النحاة القدامى ومعهم ابن يعيش أقسام الفعل وقد تحددت على أساس حركة الفلك .

فرأى المخزومي أن تقسيمهم للفعل جعلهم يواجهون صعوبات كثيرة في تفسير الفعل وذلك في غير ما خصوه به من زمن معين والدليل في ذلك استعمالهم الفعل المضارع بمعنى الماضي بعد " لم" و"كلما" نحو" كَمْ يُسَافرُ خَالدٌ " و" لَمَّا يُسَافرُ خَالدٌ" وأيضا استعمال الماضي في المستقبل بعد " إذ " وغيرها من الاستعمالات الأخرى .[2]

والملاحظ أن النحاة من وجهة نظره قد أخلطوا الأزمنة مع بعضها وذلك كله بسبب التقسيمات التي وضعوها للفعل لذا يقترح بأن الزمن إنما هو :<<زمان نحوي ووظيفته التفريق بين أبنية الأفعال ، لا الدلالة على حركات الفلك من مضي وحضور واستقبال>>[3]

1- ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج 3 ، ص 16.

2- ينظر : المخزومي : في النحو العربي نقد و توجيه ، ص 115.

3- المرجع نفسه ، ص 115.

فهو يرى بأن الأفعال يجب أن تقسم بحسب ما لديها من صيغ أو أبنية وتدرس دلالتها على الزمان من خلال الاستعمالات المختلفة له .

ويضيف إلى ذلك أنَّ الفعل لدى النحاة البصريين يقسمونه إلى ثلاثة: ماض ومضارع وأمر، أما هو فيرى أنه: ماض ومضارع ودائم.[1]

لذا فهو يتفق في تسمية الماضي والمضارع مع نحاة البصرة ولكن يختلف معهم في تسمية الأمر وهو عنده بالدائم وهو الذي يدل بنفسه على ثبوت أو دوام .فيقول في ذلك : << الأفعال ثلاثة : الفعل الماضي والفعل المضارع والفعل الدائم أو بعبارة أقرب إلى التعبير اللغوي : بناء (فَعَلَ) وبناء (يَفْعَل) وبناء فاعل >>[2].

وعلى هذا الأساس بنى المخزومي وجهة نظره حول الفعل وزمنه مخالفا في ذلك ما جاء به النحاة القدامى قبله .

وفيما يخص فعل الأمر فكذلك تلمح نظرة مخالفة لما يعرض في النحو فبناء "افعل" ليس بفعل لأن للفعل ميزتين: الأولى مقترن بالدلالة على الزمان والثانية بناؤه على المسند إليه، وهذا البناء أي "افعل" خال من هذين الميزتين عندهم.

فهم يشترطون أن يتوفر هذا البناء على ميزتين الأولى متعلقة بالدلالة والثانية متعلقة بالإسناد وبدونهما لا يمكن اعتبار الفعل فعلا.

وقد احتج المخزومي على هذا الرأي بأن :

1-كونه خال من الزمن لأن المدلول عليه بالفعل هو الزمن الذي يتلبس فيه الفاعل بالفعل، ولا توجد في نظره دلالة على هذا، وإنما الذي يدل عليه هو طالب الفعل فحسب ولا وجود لزمان يتلبس فيه الفاعل بالفعل.[3]

فالمخزومي لا يقر بالدلالة على الزمان كما أنه يرى أن طالب الفعل هو الذي يدل عليه ودون ذلك فهو أمر غير صحيح .

2-وأما الحجة الثانية وهي قولهم بالإسناد الذي يرى فيه أنه مزعوم فيقتصر على ألف الاثنين أو واو الجماعة أو نون النسوة أو ياء المخاطبة أو الضمير المستتر في (افعل)

1- ينظر : المخزومي : في النحو العربي نقد و توجيه ، ص 119.

2- المرجع نفسه ، ص 119.

3- ينظر : المرجع نفسه ، ص 120.

وفي نظره هذه ليست أسماء أو ضمائر كما يرونها ويزعمونها وإنما هي كنايات أو إشارات تشير إلى جنس المخاطب أو عدده .[1]

فهاتان الميزتان لديه باطلتان ولا تساعد في تيسير النحو بل تزيده تعقيدا وبالنسبة للأفعال الأخرى التي هي الماضي والمضارع ، فبناء (فعل) عنده لا يقتصر على الزمان الماضي وحسب والمضارع ليس خاصا بالمستقبل فقط ، ولكن << قد يدل الفعل الماضي على وقوع الحدث في غير الزمان الماضي ، أو لا يدل على زمان حقيقي >>[2] وقد قصد بذلك وقوعه بعد "إذ" و"لو" في الشرط وذلك نحو قوله تعالى:﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللهِ وَالفَتْحُ﴾ [3] ، أما المضارع فقد : << يدل على الماضي إذا سبقته (لم) أو (لما) في النهي ، وكل ما يدل عليه هو أن الحدث الذي يعبر بالمضارع عنه لم ينته أو لم يتم>>[4] .

فهو إذن يخرج هذه الأفعال من أزمنتها ولا يحصر كل فعل في زمانه بل يرى أنها قد تتعدد في زمانها وذلك منطلقا من الاستعمالات التي ترد فيها وكما هو مفروض لكل فعل صيغته الزمنية أما المخزومي فقد لخصها في الإعراب إلى : الماضي وله صيغة (فَعَلَ) ، وصيغة (قَدْ فَعَلَ) ، وصيغة (كَانَ فَعَلَ) وصيغة (كَانَ قَدْ فَعَلَ) ، و(قَدْ كَانَ فَعَلَ) ، أما الحاضر فله صيغة (يَفْعَل) ،وأما الدائم فله صيغة (فَاعِل) ، و(فَاعِل كَذَا) ، وصيغة فاعل كذا بالتنوين ، وصيغة (كَانَ فَاعِلا) . [5]

وفي الأخير يقرّ المخزومي أن بُعْدَ النحاة عن كل هذه الأحكام والاستعمالات إنما يرجع لكونهم لم ينهجوا في دراستهم للنحو منهجا لغويا يمكنهم من معرفتها والخوض فيها دونما تعقيد .[6]

8/ أفعال الكينونة أو الوجود (كان وأخواتها)

يرى النحاة القدامى أن : "كَانَ" و"ظلَّ" و"بات" و"أضحى" و"أصبح" و"أمسى" و"صار" و"ليس" و"مازال" ، وما برح وما انفك ، وما فتئ وما دام كلها تسمى أفعالا ناقصة وذلك

1- ينظر : المخزومي : في النحو العربي نقد و توجيه ، ص 120.

2- المرجع نفسه ، ص 154.

3- سورة النصر / 1.

4- المخزومي : في النحو العربي نقد و توجيه ، ص 154.

5- ينظر : المرجع نفسه، ص 155 ،156 ،158.

6- ينظر : المرجع نفسه ، ص 154.

لأنها لا تكتفي بالمرفوع وحسب وإنما لابد لها من منصوب معه وهي ناسخة تدخل على الأول فترفعه ويسمى اسمها وتنصب الثاني ويسمى خبرها .[1]

وقد جمعها النحاة ودرست كلها في باب واحد فالمخزومي يرى أنه ليس لديهم الحق في جمعها في باب واحد وذلك لأنها ليست بمنزلة واحدة لا من حيث دلالتها ولا من حيث استعمالها فبعضها متصرف وبعضها الأخر جامد ، والمتصرف الأخر نفي مثل "ليس" وكذلك بعضها إثبات ولهذا لا يجب أن تدرس في باب واحد .[2]

فهو يرى أن هذه الأفعال تصلح لأن تكون مفرقة لكي تعطى حقها من الدراسة ،وأن يفرد لكل نوع من هذه الأنواع باب خاص بها للتعمق والتحليل الدقيق لها .

ومن هذا المنطلق لا يعتبر المخزومي "صار" من أخوات كان ، بل حقها الانفصال عنها وذلك لأنها إنما تدخل في الغالب على ما ليس أصله مبتدأ أو خبر .[3]

فبهذا نلاحظ أنه يخرج "صار" من ضمن أخواتها وذلك لدخولها على مبتدأ لا أصل فيه. فيورد مثالا عن ذلك في جملة " صَارَ الحَقُ بَاطِلا" .

فإذا حذفت مثلا منها " صار" وأرجعت إلى طبيعتها أي مبتدأ وخبر لتصبح " الحق باطلا"، وهذا ليس بالصحيح لأن الحق لا يصير باطلا، يضيف إليه أن "باطلا" هنا تمييز وظيفته إماطة الإبهام في نسبة الصيرورة للفاعل.[4]

ويجب أن تفصل "ليس" كذلك عنهم لأن ذلك خلطا في نظره ، "فكان" للإثبات وليس للنفي كما أن "كان" فعل تام ، ويعتبر " ليس" فعل جامد شاذ .وأنّ "ليس" عبارة عن بناء مركب من "لا" و" أيس" وكان بناء مفرد وهناك فرق بينهما .[5]

فالمخزومي أسقط كلا من "صار" و"ليس" من أفعال الوجود والكينونة واعتبر " ليس" أداة نفي وليس فعلا من أخوات كان ومنه نلاحظ بأنه قد جاء بتقسيم جديد لهذه الأفعال .

---

1 - ينظر : جلال الدين السيوطي ، الأشباه و النظائر في النحو ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان، (د.ط) ، (د.ت) ، ج 2 ، ص 73.

2 - ينظر : المخزومي : في النحو العربي نقد و توجيه ، ص 178.

3 -ينظر : المرجع نفسه ، ص 179.

4 - ينظر : المرجع نفسه ، ص 179.

5 - ينظر : المخزومي : في النحو العربي قواعد و تطبيق ، ص 260.

وهذا التقسيم على النحو الأتي وذلك بعد أن أخرج " صار" و"ليس" بحسب دلالتها على معانيها إنما هي ثلاثة أقسام :

1/ القسم الأول: وهو الذي يدل على الكينونة العامة والمتمثلة في" كان"

2/ القسم الثاني: والذي يدل على الكينونة الخاصة وهي : "أصبح" و"أمسى" و" أضحى" و"ظل" ، و"بات" .

3/ القسم الثالث: والذي يدل على الكينونة المستمرة وهي : "مازال" ، و"مانفك" ، و"مابرح" و"مافتئ" .[1]

فعلى هذا الأساس بنى رأيه وأقام حججه المبنية على الاستعمال وكذلك الدلالة التي بواسطتها أعطى تصنيفا جديدا لأفعال الوجود ، كما دعا النحاة إلى إعادة النظر فيها من كل جوانبها كذلك من حيث دراستها في باب واحد ، لأنها تستحق التأني أثناء دراستها للإحاطة بها .

وبالنسبة كذلك لأفعال المقاربة التي أقر النحاة من خلالها أنها ثلاثة أقسام: أفعال دالة على المقاربة وهي "كاد" و"كرب" و"أوشك" ، وأفعال دالة على الرجاء وهي: "عسى" و"حرى" "واخلولق"، وأفعال دالة على الشروع وهي: "أنشأ" و"طفق" و"جعل" و"أخذ" و"علق" وكلها قد درست في باب واحد مع بعضها بعضًا .[2] دونما أي تفريق وهذا ما حمل المخزومي على إعابتهم في ذلك حيث يقول : << ينبغي أن تعزل هذه المجموعات بعضها عن بعض لأنها تختلف فيما بينها من حيث دلالتها >>[3]·إذن فهو يرى أنّ لها من الدلالة ما يفرق بينها وما يسمح لها أن تدرس متفرقة كل قسم على حدا .

وذلك لأن أفعال الشروع في رأيه تدل على أن الفاعل قد بدأ بإيقاع الفعل وأن أفعال الرجاء تدل على أن الفعل لم يحدث ، وتدل أفعال المقاربة على إمكان قرب الفعل من الحدوث .[4]

---

1 - ينظر : المخزومي : في النحو العربي نقد و توجيه ، ص 180.

2- ينظر : ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، (تح) محمد محي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، القاهرة ط 20 ، ، 1400 هـ، 1980 م، ج 1 ، ص 323.

3 - المخزومي : في النحو العربي نقد و توجيه ، ص 185.

4 - ينظر : المرجع نفسه ، ص 185.

لذا يجب فصل هذه الأقسام عن بعضها بعضًا، ومن الأحسن إفراد باب لكل قسم لتكون هناك دراسة أوسع وأعمق وأدق من جمعها مع بعضها بعضا .

وأيضا نجد الأفعال الشاذة وهي في جملتها : 1/ فعل الرجاء : عسى ، وفعلا المدح والذم: "نعم" و"بئس" ، والأفعال المركبة منها "ليس" ، "حيَّهل" و"حبذا" ، وكذلك الأفعال البدائية المتخلفة والتي يطلق عليها بأسماء الأفعال كـــ"هيهات" و"شتان" وغيرها .[1]

فالمخزومي ينظر إلى هذه الأفعال على أنها أفعال جامدة ومتخلفة وذلك لأنها لا تقوم بما تقوم بها لأفعال الأخرى ولم يدركها الاستعمال الذي من شأنه أن يخضعها لما خضعت له بقيمة الأفعال ، وأيضا لم تعط حقها من الدراسة لذا جاءت في أبواب منفصلة مختلطة بعضها ببعض إضافة إلى أن دراستهم لها كانت مبتورة ومشوهة وناقصة وكله راجع إلى المنهج العقلي الذي كانوا يتبعونه وطغيان الفلسفة والمنطق على دراساتهم .[2]

فمنطلقه واضح تماما اتجاه ذلك الرأي وهو فرض النحاة القدامى للمنهج العقلي الذي يحتم عليهم دراسة مختلفة قد جعلت الدرس النحوي يبتعد عن منهجه ليصاب بالتخلف والجمود.

وقد برر رأيه ذلك بـــ(عسى) التي لا يعرف للنحاة فيها رأيٌ فمنهم من يعتبرها حرفا وهناك من يعتبرها اسما ، وقد أخذت عدة استعمالات من بينها فعل ناقص وهذا ما أورده ابن هشام قد رأى في (عسى) على رواية ثعلب أثناء دراسته لها.[3]

إذن فابن هشام قد رأى في (عسى) أنها فعل واعتبرها فعلا ناقصا.

أما وجهة نظر المخزومي فتختلف عما أقره غيره من النحاة ،ويرى في حمل "عسى" على "كان" خطأ حيث أوقعهم في مشاكل لم يستطيعوا الخروج منها، لذا يعتبر "عسى" فعل جامد شذ عن سائر الأفعال، فلم يتصرف تصرفها ولم يستعمل استعمالها .[4]

وكذلك الأمر بالنسبة إلى "بئس" و"نعم" وأيضا "حبَّذا" وغيرها وكلها من منظوره تنطوي ضمن الأفعال الشاذة الجامدة التي لا استعمال لها .

---

1 - ينظر ، المخزومي : في النحو العربي نقد و توجيه ، ص 194.

2 - ينظر ، المرجع نفسه ، ص 192.

3 - ينظر : ابن هشام الأنصاري عبد الله جمال الدين : مغني اللبيب في كتب الأعاريب ، و بهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير ، دار الفكر للطباعة و النشر ، (د،ط) ، (د،ت) ، ج 1 ، ص 137.

4 - ينظر : المخزومي : في النحو العربي نقد و توجيه ، ص 195.

وفيما يخص الأفعال البدائية والتي تسمى بأسماء الأفعال فقد ذهب فيها النحاة مذهبين اختلف بين البصريين والكوفيين ، أما البصريون فيعدونها بين بين أي لاهي بأفعال ولاهي بأسماء ، لذا اصطلحوا على تسميتها بأسماء الأفعال ، أما الكوفيون فقد اعتبروها أفعالا حقيقية ، وبما أن المخزومي كوفي فقد ذهب مذهب الكوفيين وعدها أفعالا حقيقية لأنها أفعال في دلالتها واستعمالها . [1]

كما عاب كذلك عليهم جميعهم هذه الأفعال وغيرها في باب واحد وليس هذا فقط بل أضافوا إليها أبنية دخيلة وغربية عنهم مثل " أمين" ، و" هلما" وغيرها وكذلك ظروفا نحو "عليك" و"منك" و"دونك" وهي تصلح لأن تدرس في باب متعلقات الأفعال لأنها تعتبر جزءا منه.

إذن فهو يرى ضرورة فصل بعض الأبواب عن بعضها بعضا وإيراد كل دراسة في فصل خاص بها دون الخلط والتعسف في أحكام لا طائل منها .

9/ إضمار الفعل:

يعتبر الفعل أحد أهم عناصر الجملة ، فلا تكاد أي جملة تخلو منه بداية من الجملة الفعلية التي يرد فيها في أكثر حالاته إضافة إلى ذلك الجمل الأخرى سواء الاسمية أو غيرها ، فهو أساسي لأن بواسطته تتمكن من التعرف عما فعله الشخص أو الشيء ، كما له دور في عملية الإسناد ومن منطلقه كذلك تتخذ نوعية الجملة ، فالمخزومي يقر بأهمية هذا العنصر وذلك من حيث دلالته على الحدث ، كما يرى بأن النحاة القدامى قد قصروا في دراسته ولم يعطوه حقه من حيث إمكانية إضماره أو إظهاره .[2]

فهذه الظاهرة في نظره لم يتناولها القدامى من النحاة بالتفسير والشرح اللغوي الذي تحتاجه ، ولكن أخذوها على أنها مظهر من مظاهر العامل الذي كان الأساس في الدراسات النحوية لديهم، وكانوا يخرجون كل ظاهرة انطلاقا من فكرته وما ينتج عنه من أحكام .[3]

---

1 - ينظر : المخزومي : مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة و النحو ، شركة مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده ،مصر ، ط 2 ، 1477هـ ، 1958 ، ص 308.

2 - ينظر : المخزومي : في النحو العربي نقد و توجيه ، ص 206.

3 - ينظر : المرجع نفسه ، ص 216.

من خلال هذا نلاحظ أن المخزومي لا زال متمسكا برأيه فيما يخص العامل ويرى بأنّ النحاة القدامى أخذوا هذه الظاهرة بوحي منه وخرجوا أحكامهم بما يناسب نظراتهم للعامل.

أما رأيه فيتمثل فيما يتطلبه سياق الكلام الفعلي ، فقد ترد في جملة ما فعلا كما يمكن أن لا يذكر ذلك الفعل ، ولكن هناك قرائن ودلائل تدل عليه في بعض الأحيان ، وهذا راجع إلى أن السامع أو المتكلم في غنى عنه ولا حاجة للكلام به .

وقد يعتبر حشوا ولا جدوى منه ، فهو هنا لا يعني أنه من الذين : << يقولون بالعامل وبأن النصب والرفع والجر أثار لعامل يدل على وجودها أو على وجود العامل لفظا أو تقديرا>>[1]

إذن فهو يرد ظاهرة إظهار الفعل أو إضماره إلى السياق ومناسبات القول الذي على أساسه تتحدد لجملة ويفهم المعنى .

فمثلا جملة " مكانك" لا ترى لزاما عليك في إظهار الفعل فكأنك تقول :" اثبت مكانك " لأنّ السامع أو المتلقي قابل للتحرك إضافة إلى ذلك كل ما يحيط به دال على الفعل فمن خلال السياق الفعلي لا حاجة إلى إظهار الفعل ، وقد استند في رأيه هذا على أراء الخليل الذي استدل بها قبله سيبويه في الكتاب من خلال فكرة إضمار الفعل أو إظهاره في أبواب من المنصوبات .[2]

فالمخزومي فسر وعلل كذلك أن هذه المنصوبات إنما وقعت تكرارًا ضمن سياق الكلام الفعلي وهي : المنصوبات التي تقع في سياق فعلي من نهي أو أمر .وكذلك المنصوبات التي تقع في سياق فعلي ليس نهيا ولا أمرا ، والمنصوبات على الدعاء ، وعلى غير الدعاء وعلى التشبيه وغيرها .[3] حدد المخزومي كل هذه المنصوبات على السياق الفعلي في حين أن سيبويه جاء على ذكرها وشرحها شرحا لغويا تاما ودقيقا ولكن دون الحاجة

1 - المخزومي : في النحو العربي نقد و توجيه ، ص 208.

2 - ينظر : سيبويه : الكتاب ، (تح) عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ،القاهرة ، ط 3، 1408 هـ-1988 م ، ج 1 ص 257.

3 - ينظر : المخزومي : في النحو العربي نقد و توجيه ، ص 218.

إلى العودة إلى هذا كله فالمخزومي يدعو النحاة القدامى إلى عدم المغالاة في التأويل النحوي – وكان يقصد ربما العامل النحوي الذي من مظاهره فكرة الإضمار .

10/ الأساليب التعبيرية :

لقد حدد المخزومي أن موضوع الدرس النحوي هو الجملة وما يتألف منها وعلى هذا الأساس بنى وجهة نظره فيما يخص الأساليب التعبيرية أو التعبير ، وذلك من حيث أن الجملة تعتبر عنصرا هاما في التعبير ، كما أن التعبير لا يقوم بمعزل عنها .

ولذلك أقر أنه وبواسطة السياق الفعلي للكلام يتحدد هذا التعبير ، فلا يمكن أن يتم التفاهم بين المتكلم والمخاطب إذا لم تكن هناك جملة، هذه الجملة تكون خاضعة لمناسبات القول ومقتضى الحال فهذه عوامل تعد الأساس الذي ينبني عليه تأليفها أو تأليف الكلام .[1]

ويضيف أن النحاة القدامى حين لم يتعرضوا لهذه المناسبات التي من خلالها يتحدد التعبير قاموا بفصل دراسة النحو عن دراسة المعاني ، بالرغم من أن أصحاب المعاني قد أسهبوا في دراستها ،كذلك ظهرت تعبيرات ومصطلحات مصطنعة من أجل دراسة واحدة لها موضوع واحد وهو الجملة ومثلها : "الصحيح" و"الفصيح" فهم يرون فيهما اختلافا بينما يرى هو فيهما أنه لا فرق بينهما وأرجع ذلك إلى مسائل صوتية .[2]

فالمخزومي حدد أن الجملة هي موضوعٌ للدرس النحوي وأخذ بالمناسبات القولية ومقتضى الحال وأسس عليها آراءه التي لا تقوم أية تعابير إلا انطلاقا منها وكذلك أساس فصاحة علماء المعاني إنما هي مستمدة من مراعاتهم لهذه العوامل .

ونلاحظ أيضا أنه لا يرى فرقا بين دراسة النحو ودراسة المعنى مادام أن موضوع الدراستين هو الجملة.

ومن هذا المنطلق فأي تعبير لا يخلوا من أية أساليب، فهي التي تحدد نهجه وسبيله وتقوي ألفاظه وعباراته ، كما تساعد المتكلم على تقويم لسانه وتزيد من فصاحته ، وعلى هذا الأساس قام النحاة بوضع عدة أساليب ، فتنوعت بين الاستفهام والنفي والتوكيد وغيرها .

---

1 - ينظر : المخزومي : في النحو العربي نقد و توجيه ، ص 224.

2 - ينظر : المرجع نفسه ، ص 226.

وما لاحظه المخزومي في هذه الأساليب أن النحاة القدامى قد أخلطوا بين أدوات هذه الأساليب ، حيث قاموا بجمعها مع بعضها بعضا في حين أنها تستحق الفصل فأعطى مثالا لذلك : وهي جمع "بل" بـــ"واوا" العطف الذي يرى فيهما اختلافا سواء من حيث المعنى أو الوظيفة ، فالواو لديه دلالة على اشتراك ما بعدها وما قبلها في حكم واحد ، و"بل" تدل على الاشتراك نصا ، لأن ما بعدها إثبات وما قبلها نفي ولا توجد أية صلة بينهما في رأيه . [1]

إذن فالمخزومي يرى أن هناك ضرورة ملحة إلى القيام بتبويب سليم وصحيح يمكن من عدم خلط أشياء بأشياء أخر .وقد رأى هذا الخلط أيضا بجمع النحاة لأسلوبين في باب واحد وحقق الانفصال.

وفي الأخير نخلص إلى أن المخزومي يرى أن المقام والسياق لهما دور هام في التبليغ والتواصل، ولن يكون الكلام مفيدا ولا الخبر مؤديا غرضه ما لم يكن حال المخاطب ملحوظا أما بشأن الأساليب التعبيرية فهو يراها كالأتي :

10-1/ أسلوب التوكيد:

فالتوكيد لديه:<< هو تثبيت الشيء في النفس وتقوية أمره>>[2]

إن النحاة القدامى قد درسوا التوكيد وعقدوا له بابا خاصا به ، وقد كانت دراستهم تقوم على أساس من التكرار واللفظ أو تأكيدا للفظ وقد قسموه إلى قسمين توكيد لفظي وتوكيد معنوي ، وقد استعملوا فيه مفردات تدل عليه فيما يخص التوكيد اللفظي وهي: النفس والعين وكلا وكلتا وغيرها من المفردات الدالة عليه.>> [3]

لكن المخزومي يرى أن هناك دراسة فيه ، ولكن هناك تقصير فيها حيث تناولوه بالدرس من جانب واحد لم يكن جانبا مهما ولا حيويا ، ولم يعرضوا له عرضا دقيقا بالتفصيل والشرح ، ولكنهم تعرضوا إليه لأنه ذو صلة بالعامل وله تبعية للمعمول . [4]

---

1 - ينظر : المخزومي : في النحو العربي نقد و توجيه ، ص 232.

2 - المرجع نفسه ،ص 234.

3 - ينظر : ابن هشام الأنصاري : شرح قطر الندى و بل الصدى ، (تح) محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، ط 11 ، 1883هـــ ، 1963 م ، ص 292 ، 293.

4 - ينظر : المخزومي : في النحو العربي نقد و توجيه، ص 234.

فالتوكيد له صور كثيرة لم يأت على ذكرها النحاة كالتوكيد بالقصر والتوكيد بالتقديم وغيرها. [1]

فهو يرى تقسيمات للتوكيد لم يتطرق إليها النحاة القدامى لذا يوجد تقصير في دراسته .

فنظرة النحاة القدامى للتوكيد ولأخواته كانت تأتي مبثوثة في ثنايا أبواب متفرقة فمثلا : يبحثون في نون التوكيد حين يعرضون للفعل المضارع إعرابه وبنائه [2]. وغيرها من الأدوات التي درست متفرقة والأخرى جمعت للتعرف على دلالتها ومعانيها التوكيدية بشكل أكثر .

10-2-أسلوب النداء

النداء هو : << تنبيه المنادى وحمله على الالتفات>> [3]

فقد ذكر النحاة المنادى كما وضعوا حروفا دالة عليه سواء : الهمزة ، أو الياء ، أو غيرها من الأدوات ، غير أن المخزومي وأثناء تعداده لهذه الأدوات رأى بأن : (أي) و(هي) هما صرف واحد حيث أبدلت الهاء من الهمزة فصارت ما هي عليه .[4]

وفي السياق ذاته ما عده النحاة من أدوات النداء جعله في رأيه مجرد أدوات تنبيه وهي:"ألا" ، و"ها" ، وينفي أن تشكل أداة النداء "يا" مع المنادى جملة كما يعتبرها النحاة ، وإنما هي تركيب لفظي ليس فيه معنى مقدر .

فهو لا يعتبر المنادى مع حرف النداء جملة فعلية ، وإنما هي تركيب لفظي أما بالنسبة للحركة التي توجد في آخر المنادى ليست أثرا لعامل من العوامل .

وهذا منطقي لأنه من الذين دعوا إلى إلغاء العامل وإلغاء كل ما يترتب عليه لذا يعتبرها حركات لابد منها لوصل الكلام ، فيرى أن أخر المنادى يحرك بالضمة حينا وبالفتحة حينا أخر ، وقد كان رأيه هذا مستقى من أراء الخليل ، وقد أيده فيما جاء فيه من حركات المنادى تأييدا مطلقا .[5]

10

1 -ينظر : المخزومي : في النحو العربي نقد و توجيه ، ص 235.

2 - ينظر : المرجع نفسه ، ص 236.

3 - المرجع نفسه ، ص 301.

4 - ينظر : المرجع نفسه ، ص 302.

5 - ينظر : المرجع نفسه ، ص 306.

10-3- أسلوب النفي :

النفي: << أسلوب لغوي تحدده مناسبات القول وهو أسلوب نقض وإنكار يستخدم لدفع ما يتردد في ذهن المخاطب>>[1]

فهو يرى من خلال هذا التعريف أن أسلوب النفي إنما تحدده مناسبات القول ، أي ما يقع في سياق القول بين المخاطبين يتم من خلاله إنكار رأي فعل .

وكما هو معروف أن لأسلوب النداء أدوات بعضها مفرد وبعضها مركب ، أما المفرد منها مثل "لا و"ما" و"إن" و"هل" وأما المركب مثل "لم" ، "لما" ،"لن" ،"ليس" ، و"لات" ، فأما "لا" فهي عند النحاة لها استعمالات الأول : نفي الواحد وأما الثاني فهو نفي الجنس فالمخزومي يشك في هذا التقسيم وبالضبط في استعمال "لا" نفيا للواحد ، ففي مثال (لا رَجُلَ أَفْضَلُ مِنْكَ)، وهو من ضمن الأمثلة التي قال بها القدامى في تفسيرهم لـــ" لا " وإعطائها هذا الاستعمال ، يرى بأنه نفي للجنس والمقصود والذي يوضحه السياق ، ويرى أن هذا الاستعمال مفتعل لا تشابه"لا" .[2]

فالملاحظ هنا أن المخزومي أعطى استعمالا واحدا "للا " وهو نفي الجنس وقد أسقط الاستعمال الثاني وهو نفي الواحد .

ويقصر وظيفة "لا" على النفي لا غير فهي لا تعمل فيما بعدها وليست محمولا عليها مثلما أقره النحاة القدامى ، فمن هذا المنطلق واجهتهم مشاكل عديدة وهو حمل العطف على اسم "لا" فمثال (لاَ حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إِلا بِالله) فكلما تكررت يحملون ذلك على العطف على محل "لا" مع اسمها فأما الأولى محلها الرفع بالابتداء والثانية لغوا أي لا محل لها من الإعراب أما بشأن رأيه فهو : بما أن المعطوف بعد "لا" مرفوع ، فهذا يعني أن الاسم بعد "لا" لم يخضع إلى تأثيرها ، ومن حقه الرفع ، وإنما نصب كونه من المركبات بعد اتصال "لا" وملازمتها إياه .[3]

فبالنظر إلى ما رآه المخزومي نجد أن التلازم والتركيب إنما هو الذي أحدث النصب بالفتح، وكان حقه الرفع .

---

1 - المخزومي : في النحو العربي نقد و توجيه ، ص 242.

2 - المرجع نفسه ، ص 151.

3- ينظر : المرجع نفسه ، ص 252.

يضيف أيضا أن هذه الأدوات المركبة إنما هي في حقيقتها مفردة ، وقد أصبحت مركبة من جراء الاستعمال الكبير والمتزايد لها ، ومن أمثلتها "لم" التي هي أداة مركبة من "لا" و"ما" الزائدة ، ومن ثم حذفت الألف من "لا" وألصقت بـــ: "ما" فصارت "لما" ثم حذفت بعدها "ألف ما" لتطرفها فأصبحت على ما هي عليه "لم" و الأمر نفسه مع "لن" و "ليس" و"لات".[1]

و على هذا نجد أن المخزومي قد اعتبر كل أدوات النفي أدوات مفردة ، و لكن كثرة الاستعمال لها جعل منها أدوات مركبة مع إقرار النحاة القدامى بأنها كذلك.

لقد دعا إلى جمع أشتات أدوات النفي في باب واحد ، و بدل تركها مفرقة في أبواب مختلفة لذا يرى أنه يجب عليهم أن يجمعوا أشتاتا من المواد ففرقوها هنا و هناك و كلها تؤدي معنى النفي و إن اختلفت في طرائق التركيب و معنى هذا أن : (لم) و (لما) و (لن) و (لا) ، و (ما) ، و (إن) متشابهة في أداء النفي ، و إن اختلفت فيما تدخل عليه من الأفعال و الأسماء.[2]

10-4/أسلوب الاستفهام :

لقد خلت كتب النحو من إفراد أبواب هامة و من ضمنها باب الاستفهام الذي يرى فيه المخزومي أن النحاة لم يولوا اهتماما كبيرا به و لذا لم يفردوا له بابا خاصا به كما لم يعتنوا بأدواته ، التي تناولوها تناولا عارضا تقتضيه الحاجة ، رغم أن له أهمية بالغة أثناء دراسته الجملة.[3]

و ما قاله في أسلوب الاستفهام ينطبق كذلك على أسلوب الجواب الذي لم يعط حقه من الدراسة كذلك، لذا قرر المخزومي الجمع بين الأسلوبين الاستفهامي و الجواب و منه الربط بين أدواتهما لأن لهما من الفائدة على الكلام ما يحتم دراستهما وجمعهما .[4]

وملخص هذا أن المخزومي قد بين أن الأدوات في العربية يجب أن تنتظم في مجموعات تشترك في دلالة عامة ، وتختلف فيما بينها من الاستعمالات الخاصة ، ولذلك

---

1 - ينظر : المخزومي : في النحو العربي نقد و توجيه ، ص 254.

2 - ينظر : المرجع نفسه ، ص 246، 263.

3 - ينظر : المرجع نفسه ، ص 277.

4 - ينظر : المرجع نفسه ، ص 278.

وجب دراستها في باب واحد غير منفردة ، كما رأى أنها لا تعمل ولا تؤثر في ما بعدها ، بل إنها تعبّر عن المعاني العامة التي تطرأ على الجمل مما يقتضيه حال الخطاب ومناسبات القول ومقتضى الكلام .

11/ أدوات الوصل في العربية :

أدوات الوصل كما أقرها النحاة هي :" ما"، "رأى" ، و"أنَّ" ويسمونها أدوات المصدر ويسمون الجمل بعدها صلات ، ف"ما" مختصة بالفعل و"أن" بالجمل الفعلية أي لا يليها إلا فعل و (أنّ) حرف مشبه بالفعل من أخوات "إنّ" .[1]

كما ذكر أنّ "أن" مختصة بالدخول على الأفعال المضارعة ، لكن المخزومي يرى أنها لا تدخل على المضارع وحسب وإنما تتعداه إلى الماضي ، ومثال ذلك ما طرحه النحاة القدامى ولم يعيروه أهمية بالغة ودراسة واضحة وهو : بلغني أن جاء عمرو .[2]

كما يرى كذلك أن وظيفة هذه الأدوات تتعد عاما وضعت له من قبل النحاة ف"ما" مثلا لها وظيفة الواسطة أي تصل ما قبلها بما بعدها، كما تنقل معنى ما قبلها إلى ما بعدها وهي وظيفة لغوية.[3]

وقد عمم هذه الوظيفة على الأدوات الأخرى باعتبارها وسائط كذلك ولت على وظائف لغوية معينة.

كما دعا إلى تبويب وتصنيف جديد يجمع بين هذه الأدوات والقول ينطبق على "ما" و"إن" اللتين درستا في أبواب متفرقة.

12/ التوابع :

أما فيما يخص التوابع فقد ذهب المخزومي إلى ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى ، حيث أخرج النعت السببي من التوابع ، لأنه صفة لما بعده وليس لما قبله وإنما اعتبره النحاة القدامى كذلك لما لاحظوه من اتفاق بين إعرابه وإعراب ما قبله متناسين بذلك اعتبارات

1 - ينظر : المخزومي : في النحو العربي نقد و توجيه ، ص 312.

2 - ينظر : المرجع نفسه ، ص 315.

3 - ينظر : المرجع نفسه ، ص 315.

المعنى الذي يحدد كل شيء [1]. فقولنا :" زَارَني رَجُلٌ كَريمٌ خُلْقُهُ" ف"كَريمٌ" هنا صفة لما بعدها وليست صفة لـــ"رجل" أي ما قبلها وإنما كانت تابعة له في المجاورة لا غير .

كما أسقط كذلك عطف النسق أو العطف بالحرف ، واعتبر أن عطف البيان ليس عطفا وهذا لأن العطف تشريك ولا تشريك فيه ، وقد عده من التوابع لأنه يؤدي وظيفة النعت فهو بمنزلته. [2]

بالنسبة للبدل لا يرى أن أنواعه تستحق أن يطلق عليها هذا الاسم ، وإنما الذي يصلح له ذلك هو البدل المباين ، وقد أخرج كل أنواع البدل من التوابع ما عدا بدل الكل من الكل والذي يصطلح عليه النحاة بعطف البيان.[3]

وأيضا أسقط التوكيد من التوابع .وبهذا يرى المخزومي أن التوابع في العربية ثلاثة :

12-1/ **النعت** : وهو ما طابق منعوته في كل ما له من خصائص وصفات من تنكير وتعريف وتذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع وإعراب ، وقد عرف قديما بالنعت الحقيقي.

12-2/ **البيان** : وهو جيء به لبيان ما قبله وتوضيحه ، ويندرج ضمنه ما سمي بعطف البيان وبدل الكل من الكل .

12-3/ **خبر المبتدأ**: وقد وافق بذلك رأي إبراهيم مصطفى، وعده من التوابع لأنه كان وصفا للمبتدأ في المعنى أي مطابقا للمبتدأ.

إضافة إلى كل هذا وضع المخزومي مصطلحات للنحو بعضها جديد وبعضها من التراث العربي من أجل نحو جديد لا يحس فيه أي دارس له بأثر للعامل، ولا نجد فيه مصطلحات غريبة ودخيلة أقحمت في النحو إقحاما ومن هذه المصطلحات نجد مثلا :

1/ **الأداة** : وهو اصطلاح أطلقه المخزومي على القسم الثالث من أقسام الكلام وهو ما كان يريد به سيبويه الحرف ،والأداة عنده ما ليس لها دلالة على معنى إلا في أثناء الكلام وهو مصطلح كوني ومن أمثلة هذه الأدوات "هل" فهي أداة تستعمل في الاستفهام. [4]

---

1 - ينظر : المخزومي : في النحو العربي قواعد و تطبيق ، ص 188.

2 - ينظر : المرجع نفسه ، ص 193.

3 - ينظر : المرجع نفسه ، ص 193.

4 - ينظر : المرجع نفسه، ص 37.

2/ **الفعل الدائم** : وهو اسم الفاعل عند النحاة القدامى ، وعنده يحمل معنى الفعل وقد أخذ به الكوفيون وتبناه المخزومي وهو فعل في معناه وفي استعماله إلا أنه يدل في أكثر استعمالاته على استمرارية وقوع الحدث ودوامه ، ويرى أن صيغة فاعل تختلف عن الفعل شكلا ووظيفة ، فالفعل معناه الحدث والزمن وهذه الصيغة معناها الموصوف بالحدث والزمن في الفعل هو الوظيفة الصرفية وهو زمن صيغي بينما الزمن في صيغة فاعل زمن نحوي يستفاد منه السياق ، ويحدده القرائن ، فإن هذه الصيغة لا تقبل علامة شكلية واحدة من علامات الفعل . [1]

3/ **لام التوكيد** : وهي اللام التي يسميها البصريون لام الابتداء التي تدخل على المبتدأ وهي تكون مع جملة القسم ، وقد ذكر المخزومي أن الكوفيين يسمونها لام القسم وقد تبعهم في ذلك. [2]

4/ **النعت والصفة** : قد ورد استعمال المخزومي للمصطلحين معا وإن كان الأول- وهو النعت- مصطلحا كوفيا والثاني بصريا. [3]

5/ **المركب اللفظي** : وقد قصد به الكلام الذي لا إسناد فيه، وكل كلام لا يوجد فيه إسناد لا يعتبر جملة . [4]

6/ **أداة التشريك** : وهي أدوات العطف في النحو وقد اختار لها مصطلح أدوات التشريك لأن أكثرها لا يفيد العطف إلا : الواو والفاء وثم .[5]

7/ **متعلقات الفعل** : وقد اصطلح بها على ما سماه النحاة القدامى بالفضلة ، وذلك لأن الفضلة يمكن الاستغناء عنها في حين أن هذه المتعلقات أو ما اعتبر فضلة قد يكون عمدة في التفاهم .[6]

---

1 - ينظر : المخزومي : في النحو العربي نقد و توجيه ، ص 107.

2 - ينظر : المرجع نفسه ، ص 135.

3 - ينظر : المخزومي : في النحو العربي قواعد و تطبيق ، ص 188.

4 - ينظر : المخزومي : في النحو العربي نقد و توجيه ، ص 306.

5 - ينظر : المخزومي : في النحو العربي قواعد و تطبيق ، ص 193.

6 - ينظر : المخزومي : في النحو العربي نقد و توجيه ، ص 94.

8/ **الخفض** : وهو ما أورده البصريون على أنه مصطلح الجر .[1]

9/ **المستقبل**: وهو مصطلح استعمله كبديل للمضارع، لأن المضارعة تعني المشابهة ولا تدل على صيغة زمنية. [2]

إنّ ما يمكن الخلوص إليه من خلال هذا الطرح هو أن مهدي المخزومي قد أعد تصنيفا جديدا لأبواب النحو مكنت المتعلم من الولوج إلى علم النحو وتناول مسائله وقضاياه بصورة سهلة وبسيطة وربطها بأبوابها وأصولها حتى يتسنى للقارئ والمتعلم استيعابها وفهمها ، كذلك نجد أنه قد أخذ بالكثير من الآراء التي جاء بها إبراهيم مصطفى وهذا طبيعي لأنه أستاذه ، فوقع فيما وقع فيه وذلك من خلال إقصائه للفتحة من دلالتها مع أنه من الذين دعوا إلى أن علامات الإعراب تدل على المعاني وقد أعرض عن تفسير المثنى وجمع المذكر السالم الذين اعتبرهما من الشواذ .

1 - ينظر : المخزومي : في النحو العربي نقد و توجيه ، ص 78.

2 - ينظر : المرجع نفسه ، ص 115.

الفصل الثالث :

جهود فاضل صالح السامرائي

في تيسير النحو العربي

جهود فاضل صالح السامرائي في تيسير النحو العربي

1- الجملة وتأليفها

2- الإعراب

3- ضمير الشأن

4- أسماء الإشارة

4-1- المعرف (بأل)

5- الاسم الموصول

6- الأفعال الناقصة (كان وأخواتها)

7-أفعال الرجاء

8- الأحرف المشبهة بالفعل (أن وأخواتها) .

9-العطف على اسم (إن) بالرفع

10- ذكر النون مع ياء المتكلم وضمير المتكلمين

11-أفعال الرجحان

12-التفريق بين الاختصاص والنداء

13-الاشتغال والتنازع

14- المنصوبات

14-1- المفعول المطلق والمفعول فيه

14-2-الاستثناء

14-3-الحال

15- حروف الجر

16-التوابع

17- الممنوع من الصرف

18-فعل الأمر

19- تقديم الاسم على فعل الشرط

- إنّ الحديث عن جهود فاضل السامرائي في النحو العربي يستحق أن تفرد له دراسة خاصة ومعمقة وذلك من خلال أعماله المقدمة للغة والنحو والتي تمثلت في بعض الأحيان في تفسيره لبعض آيات القرآن الكريم، وكذلك التي تناول فيها بعض الأخطاء التي وقع فيها النحاة القدامى حينما عزلوا النحو العربي عن المعنى وأفرغوه من هذا المحتوى الذي يعتبر عاملا مهما في دراسة السامرائي الذي عرف عليه العناية الدقيقة بالمعنى وقد فاقت كل تصور وقد تمثلت جهوده فيما يلي:

إن النحو في أول الأمر كان يعنى بالإعراب إلى حد أنهم وصلوا فيه إلى أن النحو هو الإعراب متناسين بذلك أشياء هامة يحتاجها الدارس في دراسته كالمعنى مثلا، فما كان من النحاة إلا أن عزلوا هذا النحو عن المعنى ، إلا أنّ السامرائي تفطن إلى ذلك وقد عاب على النحاة ذلك ، حيث عني هو به لأنه سبيل فهم كثير من التعبيرات النحوية وتفسيرها، وكذا التمييز بين معانيها حيث يقول : << وهناك موضوعات ومسائل نحوية كثيرة لا تقل أهمية عن كل ما بحثه النحاة بل قد تفوق كثيرا منها لا تزال دون بحث لم يتناولها العلماء بالدرس ، ولم يولوها النظر >>[1] وقد قصد من كل هذا المعنى ،فما السبيل إلى التفريق في المعنى بين هذه المسائل مثلا: (لا رَجُلَ –بالفتح –في الدَّارِ) و(مَا مِنْ رَجِلٍ في الدَّارِ)مع أن كلتا العبارتين لنفي الجنس على الاستغراق ؟

فبتحديد المعنى بين العبارتين يتضح التميز بينها، وكذا التعرف على الفرق بين التركيبين.[2]

فهو بهذا يؤكد بأن المعنى هو الأساس للتمكن من التفريق بين مسائل كثيرة وتعبيرات متشابهة ظاهرا ولكن مختلفة معنًى.

كما أن الدراسة التي نتناولها تتعلق بالعلاقات الظاهرة بين الكلمات ، في حين كان الأحرى دراسة المعنى الذي لا نقيم له وزنا ولا نضع له اعتبارا .وهذا لا يتأتى إلا بوجود علم يسهم بصورة فعالة للنهوض بالنحو وهو"علم فقه النحو".[3]

1- فاضل صالح السامرائي : معاني النحو ، ، ج 1 ، ص 03.

2- ينظر : المرجع نفسه ، ج 1 ، ص3.

3- ينظر : المرجع نفسه ، ص 06.

كما أن السامرائي رأى بأن هناك بعض الدارسين قد عرضوا إلى المعنى ولكن لم يأتوه كله فقد قصروا فيه لما له من أهمية بالغة وضرورة ملحة حيث يقول: << إن دراسة النحو على أساس المعنى ، علاوة على أنها ضرورة فوق كل ضرورة تعطي هذا الموضوع نداوة وطراوة ، وتكسبه جدة وطرافة، بخلاف ما هو عليه جفاف وقسوة >>[1]

إذن فالمعنى من وجهة نظره يزيد في النحو لذة بالنظر إلى تعبيراته ودلالتها، كما يضفي عليه متعة، إضافة إلى الدراسة السليمة والصحيحة مع تجنيبه للجفاف الذي يلاقيه الدارس والطالب له .

فالجهل بالمعنى وعدم استعماله أدى إلى غياب واختفاء بعض الظواهر اللغوية المهمة كظاهرة القطع مثلا التي كانت تظهر في الشعر والنثر إضافة إلى القرآن .[2]

وقد حدد السامرائي من خلال هذا موضوع المعنى الذي يرى فيه أنه: <<ليس لجمع أحكام نحوية ولا ذكر قواعد مبنية وإنما هو تفسير للجملة العربية وتبيين لمعاني التراكيب المختلفة مما لا تجد أغلبه في كتب النحو.>>[3]

وفي الأخير نجد أن السامرائي يرى أن المعنى أساس النحو ومن منطلقه حدد موضوعه. وكذا نتمكن من التدقيق في التعابير المختلفة التي نستطيع من خلالها استنباط معانيها المختلفة .ومن المواضيع التي تطرق لها السامرائي الجملة وما يتألف منها :

1/ الجملة وتأليفها :

لقد حدد النحاة أن الجملة تتكون من مسند ومسند إليه وهما عمدة الكلام وما بعدها يعتبر فضلة ، فالنحاة القدامى تناولوها هكذا أو اصطلحوا عليها هذا الاسم لأنه يمكن الاستغناء عنها كما يجوز حذفها ، لذا فالسامرائي لا يرى ما يراه هؤلاء النحاة الآن هذه الفضلة قد يتوقف عليها معنى الكلام فتصبح بذلك مهمة لا يمكن الاستغناء عنها كقوله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالأَرْضَ وَما بَيْنَهُمَا لاعِبِينَ﴾ [4] .ففي رأيه لا يمكن الاستغناء عن لفظة (لاعِبِينَ) لأنها تعتبر مهمة وتتمة لهذه الجملة .

1-فاضل صالح السامرائي : معاني النحو ، ج 1 ، ص 06.

2-ينظر : المرجع نفسه ، ج 1 ، ص 07.

3-المرجع نفسه ، ج 1 ، ص7 .

4-الأنبياء /16.

فقد أقرأنَّ الحذف لا يكون لا في العمدة وهو المسند والمسند إليه، كما لا يكون في الفضلة إلا بالقرائن ، فكما تحذف العمدة جوازا ووجوبا كذلك الفضلة ، فهي لا يمكن الاستغناء عنها متى شاء الدارس وإنَّما يقصد بالفضلة أنه يمكن أن يتألف الكلام بدونها .[1]

وقد قصد بذلك هو أن تتم الجملة والكلام وتكون مؤدية لمعنى تام دونما حاجة إلى فضلة ولاحظ السامرائي أن النحاة قد تكلفوا وتأولوا النداء في قولهم (يَا رَجُل) وقد جعلوا منها (أدعوا رَجُلا) وهذا غير صحيح ، وغيرها من التأويلات فيما يخص التعبيرات التي خرجت عن طريق التأليف .[2]

وأما بشأن الجملة فهي تنقسم كما نعلم إلى جملة فعلية وجملة اسمية أما الفعلية فالتي يتصدرها فعل والاسمية التي يتصدرها اسم ، فالسامرائي يرى بأن الجملة التي مسندها فعل لا يجب تقدم الفاعل عليه نحو : (أَقْبَلَ سَعِيدٌ) وإذا تقدم فهذا بغرض يقتضيه المقام أو طبيعة الكلام .[3]

فهو لا ينظر بنظرة البصريين في عدم تقديم الفاعل على عامله ولا بنظرة الكوفيين اللذين رأوا بإجازة تقديمه وإنما كان منطلقه البحث في المعنى فجملة مثلا : (حَضَرَ سَعْدٌ) التي تصدرها (فعل) ففيها أخبرت مخاطبا خالي الذهن ، ويكون إخبارا ابتدائيا، وأما جملة (سَعْدٌ حَضَرَ)والتي تصدَّرها اسم وتأخر فيها الفعل فيرد ذلك إلى عدة أغراض :

-إزالة الوهم، وهو معرفة من حضر فيخص بالذكر سعد وليس غيره.

- التخصيص والقصر: أي تخصيص المسند إليه بالخبر الفعلي نقول مثلا: محمد سعى في حاجتك، فقد قصرت السعي وخصصته على "محمد"

-تعجيل المسرة: نحو (الحَبِيبُ حَضَرَ)، (البَرَكَةُ حَلَّت)

- للتعظيم (المَلِكُ أَعْطَانِي الجَائِزَةَ)، أو التحقير.

- للتعجب والغرابة: نحو: (المُقْعَد مَشَى) ، (الأَخْرَسُ نَطَقَ). [4]

1-ينظر: فاضل صالح السامرائي : معاني النحو ، ج 1 ، ص 14.

2-ينظر : المرجع نفسه ، ج 1 ، ص14 .

3- ينظر :فاضل صالح السامرائي : الجملة العربية تأليفها و أقسامها ، دار الفكر عمان –الأردن، ط 2 ، 1427 – 2007 ، ص 33.

4- ينظر : السامرائي : معاني النحو ، ج 2 ، ص 40-41.

فمن وجهة نظره أن الخلاف لا يكمن فيما ذهب إليه نحاة البصرة والكوفة وإنما الخلاف يكمن في البحث أولا عن المعنى المراد دراسته ومن ثم الحكم في شأنه .أمَّا فيما يخص ما ينوب عن الفاعل والفاعل فهو يرى فرقا واضحا بينهما و أنَّ ما ذهب إليه النحاة المحدثون من أنهما موضوع واحد فهو خطأ حيث يعتبر أن لكل واحد دراسة خاصة به ولو كانا موضوعا واحدا لأضفنا لهما المبتدأ باعتباره مسندا إليه مرفوعا و لو كان هذا الحكم صحيحا لتمكنا من جمع جميع الفضلات المنصوبة تحت موضوع واحد كالمفاعيل والحال والتميز والمستثنى حيث يقول في ذلك :

-<<أما القول بأن جميع أحكام الفاعل تنطبق على النائب عن الفاعل فهذا غير صحيح لأن الفاعل يأتي مع الأفعال المتعدية واللازمة وأما نائب الفاعل فلا يأتي مع الأفعال اللازمة إلا بشروط معلومة. ثم إن الفاعل لا يكون إلا اسمًا في حين أن نائبه قد يكون جارا ومجرورا وظرفا مما لا يصح أن يقع الفاعل نحوه.

-إنَّ الفاعل إذا قدم على فعله أعرب مبتدأ ألبتة في حين أن قسما من نائب الفاعل إذا قدم لا يصح إعرابه مبتدأ وذلك إذا كان مجرورا >>[1]

فمن الملاحظ من خلال هذا أنه قد خالف كل من إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي في الجمع بين الفاعل ونائبه وقد رد ذلك إلى المعنى بشكل خاص، إضافة إلى أنه يرى أن أحكام الفاعل ونائبه متقاربة إلى حد كبير غير أنّ هذا التقارب في الأحكام لا يقضي باتِّحاد الموضوعين. [2]

ومن الظواهر التي درسها السامرائي نجد :

2/ **الإعراب** : ففي معانيه نجد أنّه خالف المحدثين قليلا فهو يرى أن << الرفع دليل العمدة أو الإسناد ، كما أنه ليس في العربية اسم مرفوع ، إلا وهو طرف في الإسناد أي عمدة .

-إنَّ حق العمدة، أن يرتفع ولكن قد يدخل على المسند والمسند إليه ما يعدل حركته الأصلية إلى النصب، أو إلى الجر، كالنصب بالأحرف المشبهة بالفعل والجر بالحروف الزائدة.

-النصب علامة الفضلة .

1-السامرائي فاضل ، تحقيقات نحوية ، دار الفكر ،عمان، ط 1 ، 1421 هـ-2001 ، ص 09.

2-المرجع نفسه ، ص 10.

-قد يدخل على قسم من الفضلات ما يعدل حركتها إلى الجر كقولهم : (مَا رَأَيْتُ مِن أَحَدٍ)و(رُبَّ رَجُلٍ أَكْرَمْتُ) .

-الجر دليل الإضافة وأحيانا يكون علامة لإسناد غير مباشر أو مفعولية غير مباشرة >>[1] فهو إذن يقر بأنّ الحركات الإعرابية أو العلامات الإعرابية ذات فائدة لأنها تؤدي إلى التميز بين المعاني وتوضيحها وإبانتها ، كما يرى بأن الاختلاف في العلامات لا يؤدي بالضرورة إلى الاختلاف في المعاني .

-أما فيما يخص الإبانة في المعاني فيذكر المثل المشهور (لا تَأْكُلْ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ)يجوز في (تشرب) الرفع والنصب والجزم، ولكن المعنى يختلف في كل حالة، فالجزم عطف على (تأكل)، ويكون النهي عنهما جميعا فكأنه قال : (لا تَأْكُلْ السَّمَكَ وَلا تَشْرُب اللَّبَنَ) والنصب معناه النهي عن الجمع بينهما وإباحة كل واحد على حدة ، فهو منهي عن الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن.ولكن أكل السمك وحده مباح وشرب اللبن وحده مباح. [2]

وفائدة السعة في التعبير، أي إعطاء معاني كثيرة لجملة واحدة ، وكذلك الدقة في المعنى : وهو تمكين المتكلم من التعبير بدقة عن المعاني التي يريدها. [3]

فنجد أن السامرائي أعطى اهتماما واضحا للإعراب لما يعود به على النحو من فائدة عامة على المعاني التي يريدها الدارس بصفة خاصة .

-أما بالنسبة للأبواب النحوية فإنه يتناول كل باب على حدا ثم يحاول أن يعرض من خلاله إلى صور وروده في الجملة، وبعد ذلك يكشف عن معانيه المختلفة والمحتملة ويميز بين كل معنى وأخر ثم قد يعطي أغراضا لذلك الباب .كباب النكرة والمعرفة حيث يقول في باب النكرة:

إذا أطلقت النكرة دلت على أحد أمرين : إرادة الوحدة أو إرادة الجنس ، فإرادة الوحدة نحو قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ مِن أَقْصَى المَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى ﴾[4] ، ونحو : (زَارَنِي اليَوْمَ رَجُلٌ غَرِيبٌ) ، أمَّا إرادة الجنس فنحو: قوله تعالى : ﴿وَلأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ

1- السامرائي : معاني النحو ، ج 1 ، ص26.

2- ينظر : المرجع نفسه ، ج 1 ، ص 33.

3- ينظر : المرجع نفسه ، ج 1 ، ص 34.

4- سورة يس /20.

أَعْجَبَتْكُمْ﴾[1] ، ولهذا قد تحتمل الجنس والوحدة معا كقولك: (جَاءَنِي اليَوْمَ رَجُــلٌ) ، فهــذا يحتمل أنّه : جاءك رجل واحد ويحتمل أنه جاءك رجل لا امرأة .

كما يضيف أن النكرة إذ كانت منفية أو شبه منفية دلت على العموم في الأرجح وذلك في قولك (مَا جَاءَنِي رَجُلٌ) فالراجح هنا: أنه لم يجئك أحد من هذا الجنس وكذلك قــد يــدل على أنه لم يجئك رجل واحد بل أكثر. [2]

كما تطرق كذلك إلى النكرة موضحا أغراضها التي منها: إرادة الوحدة ، إرادة الجــنس ، التعظيم ، والتهويل والتكثير والتعليل ، التخصيص ، والتحقير والتجاهل والاستهزاء.[3]

-أما فيمــا يخــص البــاب الثــاني وهــو المعرفــة وهــي: << مــا وضــع لــشيء معين>>[4]والمعارف كما نعلم هي "الضمير" و"العلم" و"اسم الإشــارة" و"المعــرف بــأل" و"الاسم الموصول" و"المضاف إلى المعرفة" و"المعرف بالنداء" وغيرها. [5]

فالسامرائي يضيف إلى كل هذه المعارف أسماء معارف أخرى وهي:(أمْسِ) و(سَــحَر) و(أجمع) وما تفرع منها وكذا أسماء الأفعال والأصوات غير المنونة نحو: (أيه) ، (صه) وغيرها من المعارف وأقر بتاء التأنيث الساكنة وهذا ما قال به النحاة القدامى ، كما ينفي أن تكون نون النسوة جمع لتاء التأنيث الساكنة وهذا ما قال به النحاة المحدثون انطلاقا من قولنا (حضرت الأم) فأصبحت(حضرن الأمهات) وهذا باطل غير صحيح. [6]

وفي هذا السياق يرى أن التخصيص قد يقع في التعريف عوضا عن ضمير الفصل الذي يرى النحاة القدامى أن الفصل يأتي مع الضمير (هم) ويذهب بذهابه ، فنظرته لا تتفق معهم حيث اعتبر التخصيص يجيء من التعريف لا من الفصل ، وكما اعتبر أن الضمير

1- سورة البقرة /221.

2-ينظر : السامرائي : معاني النحو ، ج 1 ، ص36.

3-ينظر: المرجع نفسه ، ج 1 ، ص 37،38.

4-المرجع نفسه، ج1، ص38.

5-ينظر : سيبويه :الكتاب، ج 1 ، ص5.

6-ينظر : السامرائي : معاني النحو ، ج 1 ، ص 43.

إنَّما جاء لتوكيد التخصيص الموجود أصلا.[1]

فهو بهذا يرى أنَّ التخصيص يرد من التعريف كذلك وليس كما ذهب إليه القدامى بأنه مرتبط بضمير الفصل، كما أعطى للضمير وظيفة تأكيد ذلك التخصيص .

3/ ضمير الشأن :

وهو عبارة عن ضمير يقدم على الجملة تفسره الجملة بعده من التفخيم والتعظيم في مثل: (هو زيد منطلق) فهذا استعمال النحاة القدامى لضمير الشأن ، لكن السامرائي يرى أنه وبالإضافة إلى التفخيم والتعظيم هناك فروق بين جملة تقدم فيها الضمير مثل الجملة السابقة وجملة توسط فيها مثل : زيد هو منطلق وجملة لم تتضمن ضمير الشأن وكل هذا انطلاقا من المعنى.[2]

ويضيف وظيفة واستعمالا آخر له في الكلام هي إدخاله الحروف المشبهة بالفعل على الجمل الفعلية في مثل قوله تعالى :﴿ إِنَّهُ لا يُفْلِحُ الظَّالِمون﴾ [3].

إذن فضمير الشأن له وظيفة إدخال الحرُوف المشبهة بالفعل على الجمل الفعلية ولولاه لما دخلت وكذا لما كانت مؤكدة (بأنَّ) .

وأمَّا فيما يخص الضمير وعوده على الاسم يرى أنّ العرب كانت تستعمل الجمع للقلة والمفردة للكثرة في مواطن كثيرة منها: "تميز العدد"، "صفة جمع ما لا يعقل"،" اسم الإشارة لغير العاقل".ويضيف لها استعمالا أخر هو تنزيلا "القلة منزلة الكثرة" والعكس مما يقتضيه المقام ويليق به [4] .ويستشهد بقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا اللَّذِينَ أَمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى اللَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ۞ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ﴾[5] .

فالملاحظ أن (أَيَّام مَعْدُودات) مع أنها أكثر من عشرة إلا أنه قالها لتقليلها وهذا كان المقصد من الاستعمال الذي أضافه السامرائي لضمير الشأن .

1-ينظر : السامرائي: معاني النحو، ج 1 ، ص 45.

2- ينظر :المرجع نفسه، ج 1 ، ص 54.

3- سورة الأنعام /21.

4-ينظر : السامرائي : معاني النحو ، ج 1 ، ص 61.

5- سورة البقرة /183-184.

4/ أسماء الإشارة:

ذهب النحاة في مراتب الإشارة مذاهب مختلفة فمنهم من قال ثلاثة : القرب والوسط والبعد ، (فذا) للقرب وتلحقها هاء التنبيه و(ذاك) للوسط و(ذلك) للبعد وكذلك هناك من يقول بأنها اثنين: قريبة ومتراخية .(فذا)للقرب أو (هذا)و إذا أرادوا غير القرب استعملوا (ذاك) أو (ذلك) لأنهم يرون أنه لا فرق بينهما .[1]

حيث يقول سيبويه : <<وذاك بمنزلة هذا إلا أنك إذا قلت ذاك فأنت تنبهه لشيء متراخ>>.[2]

أمَّا السامرائي فيرى بأنها ثلاثة وذلك لأمور منها : << أن زيادة أحرف الكلمة توحي بزيادة التراخي ، فذا للقرب وذاك للمتوسط وذلك للبعد >>.[3]

فهو بهذا خالف ما جاء به سيبويه من أن مراتب الإشارة اثنين وأقر بأنها ثلاثة .

وهذا راجع في نظره إلى الاختلاف الواضح بين هذه التعابير : (أنت هذا) ، (هذا أنت) و(ها أنت ذا) و(أنت ذا) ، فتقديمه-الضمير أو الإشارة -إنَّما هو بحسب الغرض والقصد فجملة (هذا أنت) مثلا: إخبار عن اسم الإشارة بالضمير بخلاف(أنت هذا) فهو أخبار عن الضمير باسم الإشارة، كذلك بالنسبة إلى الجمل الأخرى.[4]

فهو يرى أن اسم الإشارة لما يقع في جملة يكون لغرض ما أو قَصْدٍ قصد إليه المتكلم وكل ضمير إنَّما له معنى معين في أي جملة.

وبالنسبة إلى (كذلك)التي أعطاها النحاة معنى التشبيه فهو يرى أنها لا تقتصر على التشبيه فقط وإنَّما هي بمعنى (أيضا) في نحو : (أَنْتَ ضَرَبْتَ خَالِدًا وَسَرَقْتَ مَالَهُ كَذَلِكَ)، أي وسرقت ماله أيضا ، وهي بهذا المفهوم أو المعنى تبقى جامدة على صورة واحدة ولا تتغير أي بقاء اسم الإشارة على حاله سواء في الإفراد أو التذكير. [5]

-فقد أضاف معنى أخر ل(كذلك)وهو (أيضا) .

1- ينظر : السامرائي : معاني النحو ، ج 1 ، ص 84.

2-سبويه : الكتاب ، ج 1 ، ص 256.

3-ينظر : السامرائي : معاني النحو ، ج 1 ، ص 84.

4-ينظر : المرجع نفسه ، ج 1 ، ص 88.

5-ينظر : المرجع نفسه ، ج 1 ، ص 99.

4-1-**المعرف بأل** :

يعمد السامرائي في كل باب من أبوابه إلى تقديم أغراض له و مثله المعرف بأل والتي هي:

-<<بيان الجنس، كقولك: (الفَهْدُ أَسْرَعُ مِنَ الذِّئْبِ) ، فالمقصود جنس "الفهود" أسرع من جنس" الذئاب" .

-استغراق كل أفراد الجنس وذلك نحو قوله تعالى:﴿ وَخُلِقَ الإِنْسَانَ ضَعِيفاً﴾[1] فالضعف يخص كل البشر .

-تعيين واحد من أفراد الجنس كقولك: (أَقْبَلَ الرَّجُلُ)و(اشْتَرَيْتُ الكِتَابَ).

-الإشارة إلى واحد مما عرفت حقيقته في الذهن من دون قصد إلى التعين كقولك تعالى: ﴿وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾.[2]

-الدلالة على الكمال كقولك (هذا الرجل) و(هذا البطل) >>. [3]

وغيرها من الأغراض التي جاء بها السامرائي موضحا من خلالها الفروق الواضحة في المعنى بين التعابير كلها .

5/ **الاسم الموصول**:

كما مضى وصرحنا ، فقد جاء السامرائي كذلك بأغراض للتعريف بالأسماء الموصولة التي منها : الإبهام ، استهجان التصريح ، التعظيم وغيرها. [4]

وكما هو معلوم أن الأسماء الموصولة تقسم إلى قسمين : المختص منه أو المشترك ، أما المختص نجد منها مثلا :" الذي" و"التي" وغيرها. [5]

يرى السامرائي أن "الذي"قد تحل محل (أل التعريف) وهذا لأنه لا يمكن استعمال (أل التعريف) في كل المواضع التي من بينها إدخالها على الجمل وقد مثل بـ: (رَأَيْتُ الرَّجُلَ الهَرِبَ)، فهذا التعبير عنده غير منطقي لذا يصح القول ب: (رَأَيْتُ الرَّجُلَ الذِّي هَرَبَ)،

1- سورة النساء/28.

2-سورة يوسف /13.

3-السامرائي : معاني النحو ، ج 1 ، ص 100.

4-ينظر : المرجع نفسه ، ج 1 ، ص 110.

5- ينظر : ابن هشام الأنصاري : شرح قطر الندى و بل الندى ، ص 101.

وأكد بأنها لها الاستعمال نفسه لـــ(أل التعريف) فتكون للعهد والجنس مثلها. [1]

وقد ذهب النحاة أيضا : أن (أل)الداخلة على الصفة الصريحة "اسم موصـــول" واســـتدلوا بأمور منها :

-عود الضمير عليها في نحو: (قَدْ أَفْلَحَ المُتَّقِي رَبَّهُ)، وهو أقوى ما يستندون عليه ، وكذا إعمال" اسم الفاعل"، و"اسم المفعول" معها ، ورأيهم لو أنها حرف لمنعت من إعمال اسمي الفاعل والمفعول ،وذلك لأنّ الحروف مختصة بالأسماء.[2]

فمن هذا المفهوم نلمح أن النحاة القدامى قد أقروا بأن (أل) التعريف الداخلة على الـــصفة الصريحة إنَّما هي "اسم موصول" وليست «حرفا".غير أن السامرائي لا يتفق مع ما ذهبوا إليه وقد ردَّ عليهم بعدة حجج منها:

-إنَّ الإعراب يتخطاها، فلو كانت اسما لما تخطّاها.

-أما استدلالهم بعود الضمير على (أل) فهو استدلال باطل، وذلك لأنه إذا كان الـــضمير يعود على (أل) في الجملة السابقة فعلى من يعود في نحو قولنا: (مَا مُتَّقٍ رَبَّـــهُ مُـــضَيِّع) مما ليس فيه(أل)فالضمير هاهنا يعود على الموصوف المحذوف أو على" المتقـــي" نفـــسه وكذا في الجملة السابقة. [3]

إذن فالسامرائي يرى بأن (أل) التعريف" حرفا" وليست" اسما موصولا"، كما قال النحـــاة القدامى وقد أبطل حججهم من خلال الاستدلال بحججه .

-وقد أقرّ بأنَّ هناك أداتين مختلفتين (أل) التعريف ، و(أل) الداخلة على الفعل أو الجمـــل الاسمية التي اعتبرها اسم موصول بمعنى الذي ويرى أنه :<<لا داعي لجعل الداخلة على الفعل هي الداخلة على الاسم نفسها >>[4]وقد شبه "أل" الداخلة علـــى الفعـــل والاســـم ب "كاف"التشبيه التي تكون مرة حرفا وتكون مرة أخرى اسما. [5]كذلك وجد أن هناك أداتين

1-ينظر: السامرائي : معاني النحو ، ج 1 ، ص 114.

2-ينظر : ابن هشام الأنصاري : شرح قطر الندى و بل الصدى ، ص 102.

3-ينظر : السامرائي : معاني النحو ،ص118

4-المرجع نفسه ، ص 119.

5-ينظر : المرجع نفسه ، ص119.

في النحو الأولى(أل) التعريف والثانية (أل) الداخلة على الجملة الاسمية وعلى الفعل وهذا ما أكده، انطلاقا من "كاف" التشبيه.

وما نلاحظه كذلك أنه يرى بأن (من) أصلها (ما)وذلك لأن (ما)تقع على المفرد والمثنى والجمع مثلها مثل (من)، إضافة إلى أن (ما) لها أكثر من معنى في التعبير الواحد ، وقد تكون "اسما موصولا "أو "حرفا "أو" موصولية واستفهامية "في أنٍ واحد و" موصولية ونافية" ، و"موصولية وشرطية" وغيرها . [1]

-أما(من) فقد كان أصلها(ما)وهذا ما أقره النحاة المحدثون اللذين اعتبروها مركبة وهو بذلك يؤيد ما ذهبوا إليه، أما الاستعمالات المتعددة لـ(ما)كان ذلك منطلقا من المعنى باعتبارها تقع في مواضع عدة وقد حكم عليها السامرائي وفقا لما أملاه عليه المعنى .

وما ينطبق على (ما) ينطبق على (من) في احتمالات استعمالاتها، كما بين كذلك، أنه كما يجوز مراعاة لفظ كل من(من)و(ما) في الإفراد والتذكير يجوز أيضا مراعاة المعنى في قوله تعالى :﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ أَمَنَّا بِاللهِ وَبِاليَوْمِ الآخِرِ وَ مَا هُمْ بِمُؤمِنِينَ﴾[2] .فهنا إعادة الضمير على لفظ (من) وهو الإفراد والتذكير فقال(مَنْ يَقُولُ) ثم أعاده فيما بعد على معناه ، وهو الجمع، فقال : (وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ) فقد كان المقصود بـ(من) في الآية الجمع ، لكن حمل الكلام على لفظه في الأول ثم حمله على معناه فيما بعد. [3]

ومنه أقر السامرائي بأنه يجوز الحمل على المعنى كما يجوز الحمل على اللفظ .

-وفي السياق ذاته ذهب السامرائي إلى التفريق بين(ما) و(من) و(الذي) ، حيث رأى أن (الذي) وصلة لوصف المعارف بالجملة فهو صفة في الأصل، أما (من) و(ما) فلا يقعان صفة .

- (ما) و(من) اسم موصول مشترك في المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث ، بخلاف(الذي) مختص بالمفرد والمذكر.

- (الذي) تستعمل للعاقل وغيره، و(من) لأولي العلم خاصة و(ما) تستعمل لذوات غير العقلاء ولصفات العقلاء.

1-ينظر :السامرائي: معاني النحو،ج1 ، ص 121.

2-سورة البقرة /8.

3-ينظر: السامرائي : معاني النحو ، ج 1 ، ص 123.

-(ما) و(من) تحتمل أكثر من معنى في حين (الذي) هي للموصولية فقط.
(الذي) أخص من (ما) و(من)فهي أكثر تحديدا وضوحا.[1]
أما بالنسبة إلى حذف الاسم الموصول فهو يرى كذلك أن المعنى هو الذي يحدد إمكانية وجود الحذف أم لا. [2]

6/ الأفعال الناقصة: (كان وأخواتها) .

كما هو معروف أن هناك أفعالا في العربية تعرف بالأفعال الناقصة تتمثل في" كان وأخواتها "، حيث ذهب النحاة القدامى أنَّ (كان) ليست دالة على الحدث فهي قد تجردت للزمن فقط يقول ابن يعيش في ذلك :<< وأمَّا كونها ناقصة فإن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان نحو : قولك (ضَرَبَ) فإنه يدل على ما مضى من الزمان فقط ، و(يكون) تدل على ما أنت فيه ، أو على ما يأتي من الزمان فهي تدل على زمان فقط >>[3] ولكن وجهة نظر السامرائي لم تتوقف عند هذا بل رأى فيها غير ما رآه هؤلاء النحاة ، وذلك بالقول أنها تدل على الحدث وهو الكون وقد استدل على ذلك بأنه يستطيع الإتيان بالمصدر واسم الفاعل منها. [4]

فهو قد أقر بأنها تدل على الحدث، وخالف رأي القدامى بأنها غير دالة عليه بل دالة على الزمن فقط.

-تطرق كذلك إلى كل معاني (كان) التي قد ترد فيها حيث يرى : <<أنها تفيد اقتران معنى الجملة التي تليها بالزمن الماضي لا غير ولا دلالة لها في نفسها على انقطاع ذلك المعنى ولا بقائه بل إن أفاد الكلام شيئا >>[5] .

وهذا يعني أن دلالة(كان) على الماضي المنقطع غير واردة لديه ،كما أنها لا تدل على الماضي المنقطع وإنَّما الذي يدل على الزمان الماض هي معنى الجملة التي تليها.فلم يأخذ بالمعنى الذي وضعه النحاة القدامى لها وهو الماضي المنقطع.

وفيما يخص دلالتها على الحال في نظر النحاة القدامى في مثل قوله تعالى : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ

1- السامرائي : معاني النحو ، ج 1 ، ص 127.
2- ينظر : المرجع نفسه، ج 1 ، ص131.
3-ابن يعيش : شرح المفصل ، ج 7 ، ص 89.
4-ينظر: السامرائي : معاني النحو ، ج 1 ، ص 191.
5- المرجع نفسه ، ج 1 ، ص 194.

أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ للنَّاسِ﴾ [1] .فهو يرى غير ذلك،وإنّما هي هنا تعني المضي ، أما الاستقبال، فهو يراه أنه باب تنزيل المستقبل منزلة الماضي لبيان أنه محقق الوقوع وأنه بمنزلة ما مضى وفرغ منه. [2]

فالملاحظ من خلال كل هذا أن السامرائي يرى غير ما يراه النحاة القدامى في معاني واستعمالات (كان)وكان يعطي كل استعمال عندهم معنى مغاير تماما لما أقروه .

وكذلك أعطوا معنى (صار) لـ(كان) أي أنها بمعناها فهو يعارض هذا ، ويرى بأنّه لا يتحقق الشرط بإبدال (صار) محل (كان) فهي ليست بمعناها .وكما أن (صار) المقصود بها هو التحول والسيرورة ويكون هذا التحول بعد مدة زمنية ، في حين أن <<كان تطوي الزمن>>[3].

فقد أقر هنا أن لكل من(صار) و(كان) معنى معين ولا يمكن لواحدة منهما أن تؤدي معنى الأخرى .

-وأمَّا حذف نون (كان) المجزومة فالنحاة القدامى يرون أنَّ، نون (كان)قد تحذف لكثرة الاستعمال بشرط أن يكون الفعل مجزوما بالسكون ، وألا يليه حرف ساكن ، فهذا أكد عليه السامرائي، ولكن لا تحذف لمجرد التخفيف فقط ، وإنما كذلك لأجل غرض بلاغي يقتضيه المقام وقد يكون في الشعر ، ولا يمكن أن يقع أثناء الكلام ،وقد علل ذلك بأن "النون" قد حذفت سبع عشرة مرة في القرآن الكريم ، وكان بالإمكان حذفها في سبعة وخمسين موطنا ، وكل ذلك لسبب هو ما اقتضاه المقام. [4]

-ركز السامرائي كثيرا على المقام واعتبره شرطا مهما من أجل حذف نون (كان) إضافة إلى عدة أغراض أخرى تراوحت بين" الإسراع في الكلام" ، "النهي" ، "النفي" وغير ذلك. [5]

1- سورة آل عمران /110.

2-ينظر: السامرائي : معاني النحو ، ج 1 ، ص 197.

3- المرجع نفسه ، ج 1 ، ص 198.

4-ينظر: المرجع نفسه ، ج 1 ، ص 209.

5-ينظر : المرجع نفسه ، ج 1 ، ص 210 ، 211 ، 212.

وفيما يخص(ما) النافية و(ليس)يُجمع النحاة القدامى أن لهما استعمالا واحد فهما متشابهتان، ولكن السامرائي يرى غير ذلك انطلاقا من أن :

-(ما) في نظره أقوى في النفي من(ليس) باعتبار أنهما تستعملان للنفي ، وقد استدل بأمور عدة منها :

-استعمال العرب ل(ليس) استعمال الأفعال، فهي كالفعل:" لست" و"ليست" وغيرها ، فالجملة التي تبدأ بها فعلية ، أما(ما) فتدخل في نفيها على الجملة الاسمية ،والجملة الاسمية إذن أثبت من الجملة الفعلية .

-ووردت (ليس) في واحد وأربعين موطنا في القرآن الكريم ، وكان اسمها نكرة حيث لم تدخل عليها (من) المؤكدة على موطن واحدًا ،بل لا توجد في أي منها ، في حين وردت (ما) في القرآن واحد وتسعين موطنا مرفوعها نكرة وقد دخلت عليها كلها (من) المؤكدة فمثلا في قوله تعالى: ﴿ مَالَكُمْ مِنْ إِلهٍ غَيْرُهُ﴾ [1] وغيرها من الآيات الكثيرة .[2]

وعلى هذا أكد السامرائي أن (ما) أقوى نفيا من (ليس) وليس على النحاة أن يشبهوهما ببعض، وكذلك هما مختلفان في المعنى .

7/أفعال الرجاء:

لقد ذكر النحاة أن أفعال الرجاء ثلاثة :" عسى" و"حرى" و"اخلولق" ، كما ذكروا في (عسى) أن خبرها يكون فعلا مضارعًا مقترنًا بأن، وذهبوا إلى (أن) مع الفعل المضارع تشكل مصدرا [3]. وعلى هذا رأى السامرائي أن مثل هذا التصريح قد أوقع النحاة القدامى في إشكالية إعرابها ، وذهب إلى اعتبار أن (أن) << ليست مصدرية ، وإنما هي مؤذنة بتراخي الفعل ، أي جيء بها للدلالة على الاستقبال >>[4] وقد برر ذلك بـ:

-سقوط (أن) لضرورة أو لعدم تخصيص الفعل بالاستقبال .

-مجيء خبرها وصفا مثل : (إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا). [5]

1-سورة الأعراف /59.

2-ينظر: السامرائي : معاني النحو ، ج 1 ، ص 230.

3-ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج 7 ، ص 118.

4-السامرائي : معاني النحو ، ج 1 ، ص 247.

5- ينظر : المرجع نفسه ، ج 1 ،ص247 .

قد خالف السامرائي النحاة القدامى في أن (أن) مع الفعل المضارع إنَّما تمثل مصدرا ولكن رأى بأن لها دلالة على الاستقبال .

8/ الأحرف المشبهة بالفعل :

إن الأحرف المشبهة بالفعل هي :" أن" و"ليت" و"لعل" و"لكن" و"كأن" ، أما (كأنَّ) فيرى ابن يعيش أنها :<<حرف معناه التشبيه، وهو مركب من كاف التشبيه وأنَّ ، فأصل قولك (كَأَنَّ زَيْداً أَسَدٌ) (إنَّ زَيْدًا كَالأسَدِ) ، فالكاف تشبيه صريح ، وهي في موضع الخبر ، تتعلق بمحذوف تقديره: (إنَّ زَيْدًا كَائِنٌ كَالأسَدِ) ، ثم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عقدوا عليه الجملة فأزالوا الكاف من وسط الجملة وقدموها لأولها لإفراط عنايتهم بالتشبيه>>[1]

وعليه قد أقر النحاة أن (كأن) لم تكن هكذا ومن قبل وكانت مركبة ، وإنما كان التشبيه بالكاف هو الأصل والتشبيه ب(كأنّ) هو الفرع لذا فما الفرق بين الأصل والفرع ؟

ذهب ابن يعيش إلى أن:<<التشبيه في الفرع أقعد منه في الأصل ، وذلك إذا قلت : (زَيْدٌ كَالأسَدِ)، بنيت كلامك على اليقين ثم طرأ التشبيه بعد فسرى من الأخر إلى الأول وليس كذلك في الفرع الذي هو قولك (كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ) لأنك بنيت كلامك من أوله على التشبيه>>[2] .

ولكن السامرائي يرى في الأصل والفرع غير ما يراه النحاة القدامى ، باعتبار أنهما لا يزالان مستعملين ، فالقول : (كَأَنَّهُ الأَسَدُ) و(إنَّهُ الأسَدُ) هما في نظره غير متماثلين لا في الاستعمال ولا في المعنى وأوجه الخلاف تتمثل في :

-(كأنَّ) يمكن أن تقع خبرا (لأنَّ كأنَّها البَدْرُ) و(إنَّ مُحَمَّدًا كَأَنَّهُ بَحْرٌ) ، وليس هذا التعبير بمعنى : أنها" كالبدر" ، ولا" إنَّ محَمَّدًا أنَّهُ كَبَحْر".

إن التشبيه بـ(كأنَّ) يمكن أن يقع على الفعل نحو (كَأَنَّكَ تَسْعَى إلَى مَأْدُبَةِ) ومثل هذا التعبير لا يمكن أن يؤدى بـ"إنَّ" و"الكاف ".

تقع اللام في خبر (إنَّ) مثل : (إنَّهُ لَكَالبَحْرِ) ولا تقع في خبر (كأنَّ). [3]

1-ابن يعيش : المرجع السابق ، ج 8 ، ص 81.

2-المرجع نفسه ، ج 8 ، ص 82.

3-ينظر: السامرائي : معاني النحو ، ج 1 ، ص 284.

إذن فهو يدرك أن هناك فرقا واضحا بين الفرع والأصل والفرع لا يشبه الأصل لا في الاستعمال ولا حتى في المعنى.

-كذلك خطأ الكثير من النحاة فيما أقرُّوه من استعمالات لها ،حيث تستعمل للحجة أو النفي أما هو فيرى بأنّها على معنى النفي وليست للنفي ، وذلك فيما أورد في المثال الأتي الدال على الجحد : (كَأَنَّكَ أَميرُنَا فَتَأمُرُنَا) ، فالمراد هو" لست أميرنا" ، وأما بالنسبة للسامرائي فمعناه يختلف ، فأنت "متشبه بالأمير" فتفعل ذلك ، ومعنى النفي متأت من التشبيه ، فلما تُشبِّه شيئا بشيء تنفي أن يكون الأول الثاني وإلاّ لم تشبه به .[1]

كما خالفهم في الكثير من المعاني التي وضعوها لها .

وتطرق السامرائي إلى (ما) الكافة والمكفوفة ، وإلى أغراضها ، وكذلك دخولها على الحروف المشبهة بالفعل ، كدخولها مثلا على : "إنَّ" و"كأنَّ" و"ليت "وغيرها ، فدخول (ما) الكافة على (كأنَّ) تمنعها عن (العمل) ، وتهيئها للدخول على أي جملة فعلية وتوسع التشبيه بها بعدما كانت مقصورة على الجملة الاسمية .[2]

وبالنسبة لـ(ليت) فيرى فيها غير ما يراه النحاة فإذا دخلت عليها (ما) الكافة استعملت لغرضين:

-التهيئة للدخول على الجمل الفعلية ، أو لتكون لغرض قصر التمني.[3]

فبالنظر إلى ما ذهب إليه السامرائي من إدخال (ما) الكافة على الحروف المشبهة بالفعل هو اتفاقه في أنّها إذا دخلت على هذه الحروف استعملت بالدرجة الأولى لغرض واحد هو تهيئتها للدخول على الجمل الفعلية .

وأقر لـ(ما) الكافة عند دخولها على الحروف المشبهة بالفعل حالتين :

<<الحالة الأولى:

1-الكف عن العمل ولها غرضان:

-التهيئة وتوسيع دائرة الاستعمال بعد أن كان استعمالها مقيد بنوع من الجمل .

1-ينظر : السامرائي: معاني النحو، ج 1 ، ص 286.

2- ينظر : المرجع نفسه ، ج 1 ، ص 305.

3-ينظر : المرجع نفسه ، ج 1 ، ص 306.

-أنها تفيد الحصر، ولا يقتصر على (إنَّما) و(أنَّما) ، بل قد يكون أيضا في التمني والترجي والاستدراك .

الحالة الثانية:

2- عدم الكف:وعند ذلك يبقى كل حرف على معناه واستعماله، ويكون الغرض توكيد معنى ذلك الحرف وتقويته ، وبقاء الجملة على ما هي عليه من دون تغيير>> .[1]

-إذن فالسامرائي اشترط حالتين يمكن من خلالهما دخول (ما) الكافة على الحروف المشبهة بالفعل .

9/ العطف على اسم" إنَّ" بالرفع:

لقد اختلف النحاة فيما بينهم في العطف على اسم (إنَّ) أيكون بالرفع أو بالنصب ، أمّا السامرائي يرى أنه قبل الحكم عليه بالرفع أو النصب ، يوجد فرق في المعنى بين الرفع والنصب حيث علل ذلك بأن : العطف بالنصب يكون على إرادة (إنَّ) ،وأما العطف بالرفع يكون على غير إرادتها ، أي العطف بالرفع يكون غير مؤكدة في مثل : (إِنَّ مُحَمَّدًا مُسَافِرٌ وَخَالِدٌ) فالمعطوف غير مؤكد.[2]

-فالسامرائي من هذا المنطلق أقرَّ أنَّ العطف على النصب يكون أأكد من العطف على الرفع وأما فيما يخص تخفيف (أنَّ)،فالسامرائي يرى أن (أن) المخففة تختلف عن (أنَّ) الثقيلة في توكيدها : إضافة إلى أنها تدخل على الجمل الفعلية والاسمية ، وهذا التوكيد "الحدث الفعلي" ، أما (إنَّ) فلا تؤكد إلا الجمل الاسمية ، كما يرى كذلك أنَّ(أنْ) المخففة أقل توكيدا من (إنَّ) الثقيلة ، وقد استدل بأمور عدة منها :

<<-أن تخفيف نونها يشير إلى تخفيف توكيدها .

-ملاحظة التعبيرين (إنْ كُنْتَ فَاعِلا) ، و(إنيِّ كُنْت فَاعِلا)بينهما فرق واضح من حيث التوكيد ، فأنت تجد ضميرا واحدا مع الخفيفة هو (التاء) ، في حين مع الثقيلة تجد ضميرين (الياء)و(التاء)،فالإسناد حصل مرتين مع الثقيلة بخلاف الخفيفة وذلك يشير إلى التوكيد في الثقيلة>> .[3]

1- السامرائي: معاني النحو ، ج 1 ، ص 307.

2-ينظر : المرجع نفسه ، ج 1 ، ص 310.

3- المرجع نفسه، ج 1 ، ص 317.

فهو يقرُّ أن (أنَّ) الثقيلة توكيدها أقوى وأكثر من تأكيد(أنْ) الخفيفة وأن هناك فرقا واضحا بينهما .

وقد أرجع تخفيف(أنْ) إلى عدة أغراض منها :

<<-إيقاع الجملة موقع المصدر سواء كانت اسمية أم فعلية .

-تؤكد الجمل الفعلية والاسمية بخلاف الثقيلة ،فإنها مختصة بتأكيد الجمل الاسمية>>. [1]

-وفي كل هذا تطرق إلى أغراض أدت إلى تخفيف(كأنَّ)و(لكنَّ). [2]

لقد سعى إلى التفريق بين (إنْ) المخففة و(أنَّ) الثقيلة وذلك من خلال استعمال كل واحدة على حدا.

10/ ذكر النون مع ياء المتكلم وضمير المتكلمين:

يقال: (إنِّي)و(إنَّنِي)و(إنَّا)و(إنَّنَا)، فالسامرائي يرى أنّ النحاة القدامى جوزوا حذف وذكر النون دون أي غرض لغوي أو بلاغي ، غير أنّه يرى أن ذكر النون إنَّما يكون لغرض الزيادة في التوكيد ، فـ(إنَّني) اكد من (إنِّي) و(أنَّنا) آكد من (إنَّا) ، وقد استدل بعدة آيات قرآنية موضحا الفرق بينهم وكذلك غرض "مراعاة مقام الإطالة" ، فقد يقتضي المقام الإطالة والتفصيل، فيؤتى بالنون وقد يقتضي الإيجاز فلا تلحق به . [3]

فهو يرى حذف النون مع ياء المتكلم وضمير المتكلمين إنّما يخضع لعدة أغراض بلاغية ولغوية، يجب على النحاة أولا النظر إليه ثم يجوزون الحذف والذكر.[4]

11/ أفعال الرجحان:

فيما يخص (ظنَّ) ، فقد ذهب النحاة عدة مذاهب وذلك من خلا استعمالاتها ،ومن بين الاستعمالات أنَّها "يقين عيان" ، ولكنَّ السامرائي لا يرى فيها ذلك وإنّما هو يقين تدبر حيث يورد مثال في قوله تعالى :﴿ وَرَءَا المُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُم مُوَاقِعُوهَا﴾.[5]

1- السامرائي: معاني النحو ، ج 1 ، ص 323 -324.

2-ينظر : المرجع نفسه ، ج 1 ، ص 326.

3- ينظر : المرجع نفسه ، ج 1 ، ص 329.

4-ينظر : المرجع نفسه ، ج 1 ، ص 330.

5-سورة الكهف/53.

"فَظَنُّوا "هنا في نظره" يقين تدبر" ، وما اعتبره كذلك النحاة موطن شك في" ظنَّ"اعتبره هو موطن" يقين" وذلك من خلال قوله تعالى :﴿ وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ۝ تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾[1] إذا دخلت عليها (أن) الناصبة للفعل [2].

ومن هذا المنطلق يرى السامرائي أنه لا داعي إلى ابتكار معان ل" ظنَّ" فالأصلح أن تبقى على معنى واحد وهو الأصلي لها ، والذي يكون للشك ، وقد يتراوح بين الضعف والقوة فالضعف الذي يقترب من الوهم ،والقوة التي تقترب من اليقين ، فلا تستطيع أن تراه يقينا.

-وأيضا فرق بين كل من(ظنَّ) و(حَسِبَ) مُرْجعا ذلك أن لكل منهما معنى محدد ،" فَظَنَّ" معناها للشَّك و"حسب" معناها الحساب أي حسب شيئا ما وانتهى إلى ما انتهى إليه في مثل (حَسِبْتُ مُحَمَّدًا صَاحِبَكَ) ، وكما فرق بينها وبين (خال) التي اعتبرها النحاة ذات معنى واحد. [3]

فقد بين من خلال كل هذا أن النحاة أوردوا معاني لـ(ظنَّ) دون الأخذ بعين الاعتبار كل معنى على حدا وذلك من خلال الاستعمال الذي ترد فيه .

12/ **التفريق بين الاختصاص والنداء** :

الاختصاص هو: << هو تخصيص حكم علق بضمير ما تأخر عنه ، من اسم ظاهر معرف>>[4] ،و النداء هو : << تنبيه المنادي وحمله على الالتفات والاستجابة>> [5].ذهب السامرائي من خلال هذين الموضوعين إلى التفريق بينهما بعدما وجد أنَّ هناك الكثير من النحاة من لا يفرق بينهما ويعتبر" الاختصاص" نداءً "وهذا ما ذهب إليه الأخفش الذي عدَّ أن ّالاختصاص نداء حيث قال : << ولا ينكر أن ينادي الإنسان نفسه ألا ترى أنّ "عمر" قال : كل الناس أفقه منك يا عمر>> [6]

لذلك أقر بأن هناك فرقا واضحا ولا داعي إلى اعتبار أن الاختصاص نداء وقد احتج بأنَّ:

1-سورة القيامة /24-25.

2- ينظر :السامرائي : معاني النحو ، ج 2 ، ص 20.

3-ينظر : المرجع نفسه ،ج2، ص 21 -22.

4- ابن يعيش: شرح المفصل ، ج2 ، ص17.

5- مهدي المخزومي : في النحو العربي قواعد و تطبيق، ص 217.

6- جلال الدين السيوطي : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ج 2 ، ص 23.

<<الأصل في النداء أن يكون للمخاطب والأصل في الاختصاص أن يكون للمتكلم .

- الاسم المنصوب على الاختصاص لا يكون نكرة ولا اسم إشارة ولا ضميرا، بخلاف المنادى فإنه يكون نكرة ومعرفة مبهما>>. (1)

ومن خلال هذه الأوجه دعا السامرائي إلى التفريق بينهما ، كما اعتبر أن كل موضوع له دراسته ومعانيه .

وقد فرّق بين الاختصاص والمقطوع، ودعا إلى دراسة كل واحد منهما منفردا عن الأخر لأن أغراضهما تختلف بينهما كما يختلف أسلوبهما. (2)

فالملاحظ من خلال هذا أن السامرائي يدعوا إلى التفريق بين الأبواب وعدم الخلط بينها وأخذ كل موضوع بالدراسة منفردا عن الأخر .لأن لكل موضوع قواعد خاصة به .

13/ الاشتغال والتنازع:

الاشتغال عند النحاة: <<هو كل اسم بعده فعل أو ما يشبه الفعل، كاسم الفاعل، واسم المفعول، اشتغل عنه بضميره أو بمتعلقه ، لو سلط عليه هو أو مناسبه للفظ >>(3).وهذا يعني تقدم اسم ويتأخر عنه فعل أو اسم فاعل أو نحوهما فينصب ذلك الفعل ضميره ولو لم يشتغل بضميره لنصبه في نحو : (خَالِدًا أَكْرَمْتُهُ).(4)

وأمّا السامرائي فله رأي جدير بالاهتمام فيما يخص الاشتغال حيث يميل إليه الباحث وذلك لعنايته بالمعنى ، وأيضا نلمس اتفاقا بينه وبين المحدثين ممن دعوا إلى إلغاء هذا الباب، حيث يقرُّ بأنَّه لا يرى في الاشتغال اشتغالا وأيضا في التقدير الذي ذهب إليه النحاة في هذا الباب مفسد للمعنى كما هو مفسد كذلك للجملة ، فهي بهذا التقدير في رأيه تتمزق وتنحل حيث قال : << فليس ثمة اشتغال ولا مشغول عنه ، وإنما هو أسلوب خاص يؤدي غرضا معينا في اللغة>>(5) .

فهو لا يرى بأن التقدير مفيد للغة ، فالاشتغال مفسد للمعنى وللجملة ، وقد اعتبره أسلوبا خاصا يؤدي غرض الجملة .

1- السامرائي : معاني النحو ، ج 2 ، ص 105.

2 -ينظر : المرجع نفسه ، ص 107.

3 -ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج 2 ، ص 128.

4 - ينظر :السامرائي : معاني النحو ، ج 2 ، ص 108.

5 - المرجع نفسه ، ج 2 ، ص 108.

أما التنازع فكذلك له رأي مهم جدا حيث يرى بأنه لا يوجد تنازع أصلا، وقد اعتبره كذلك أسلوبا يمكن دراسته، فيعتقد أنَّ كلا التعبيرين صحيح(ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ)و(ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ)،وإنَّما هو بحسب القصد والمعنى، كما ينبغي أن ينظر إلى هذا الأسلوب في ضوء قاعدتين:

-<< ما أعملته في الاسم الظاهر أهم عندك مم أعملته في ضميره، لأن الاسم الظاهر أقوى من الضمير

-ما ذكرته وصرحت به أهم مما حذفته ، وإيضاح ذلك أنك تقول (أَغْضَبْتُ وَأَهَنْتُ سَعِيدًا) و (أَغْضَبْتُ وَأَهَنْتُهُ سَعِيدًا) ، والفرق بينهما أنَّ الاهتمام في التعبير الأول بالإهانة ، ولذا جعلت لهذا الاسم الظاهر وحذفت مفعوله الأول، وأما في قولك: (أَغْضَبْتُ وَأَهَنْتُهُ سَعِيدًا) فإن الاهتمام فيه بالإغضاب لأنك أعملته في الاسم الظاهر،وأما الإهانة فقد أعملتها في ضميره،والاسم الظاهر أقوى من الضمير>>[1].

-ومنه نستخلص أنَّ السامرائي من خلال دراسته لهذين البابين أنه لا يرى في الاشتغال اشتغالا ولا في التنازع تنازعا ، لذا يرى بضرورة إلغائهما .

14/المنصوبات:

14-1- المفعول المطلق والمفعول فيه:

لقد عرّج السامرائي إلى أنواع المفعول المطلق وهي ثلاثة:"المفعول المطلق المؤكد" "والمفعول المطلق المبين" ، "والنائب عن الفعل"، وقد اختلف فيها مع النحاة القدامى ، من حيث إنّ :

.المفعول المطلق المؤكد هو أوسع في تصوره مما أقره النحاة القدامى الذين يعنون به المؤكد لعامله فحسب، ولكن هو أيضا مؤكد لمصدر عامله وذلك في نحو :

(انْطَلَقْتُ انْطِلاقًا) فهو أيضا مؤكد لنفسه ولغيره، وكذلك لا يعتبر أنه مؤكد لعامله ولا مبينا للنوع ولا للعدد وإنّما هو قسم يفيد التوكيد والمصدر المؤكد. [2]

-فهو بهذا قد قصر وظيفة التوكيد والمصدر المؤكد على المفعول المطلق المؤكد وهو ما لم ينتبه إليه النحاة القدامى .

---

1 -السامرائي: معاني النحو ، ج 2 ، ص 126.

2 - ينظر :المرجع نفسه ، ج 2 ، ص 132-133.

-أمّا "المفعول المطلق المبين" ، والذي أرجع النحاة القدامى دلالته إلى النـــوع والعـــدد ، فالسامرائي لا يرى فيه ما يراه النحاة وإنّما هو دال على كلية المصدر وبعضيته نحو : (ضَرَبْتُهُ كُلَّ الضَّرْبِ)أو (بَعْضَ الضَّرْبِ).

-وفيما يخص" النائب عن الفعل"، فالنحاة القدامى لم يأتوا على ذكره وذلـــك فـــي نحـــو: (إِكْرَامًا الضَّيفِ) فهو لا يجوز أن يكون مؤكد لحذف فعله، فتعين أن يكون نائبا عن فعلـــه وهذا قد خالف فيه النحاة بأنه مؤكد. [1]

-إذن فالسامرائي أتى بمعاني جديدة لأنواع المفعول المطلق، كما أضاف قسما جديدا إليهم وخالف فيه النحاة القدامى .

وبالنسبة إلى "المفعول فيه" فقد ذكر كذلك له ثلاثة أنواع ،ليخرج بذلك مما أقره النحاة بأن المفعول فيه أو الظرف نوع واحد وهو ما يتضمن(في) ولكن الـــسامرائي أضـــاف إليـــه نوعين آخرين هما :

- ما دلَّ على مدة أو مقدار زمان الحدث أو مكانه.
- وما دلّ على عدة أمكنة الحدث أو أزمنته نحو:(فَعَلْتُ هَذَا سَبْعَةَ أَيَّامٍ). [2]

وبهذا نلاحظ أنه قد أتى بأنواع جديدة لم تكن للنحاة القدامى نظرة فيها ، كمـــا اعتبرهـــا الأصح ويجب دراستها .

14-2- **الاستثناء** :

ذهب النحاة إلى أن أدوات الاستثناء هي : "إلا" و"غير" و"سوى" وغيرها. [3]

غير أنَّ السامرائي يرى أنَّ (غير) ليست من أدوات الاستثناء ، وذلك لأنها ليست بمعناه بل هي تفيد المغايرة ، وقد تكون مغايرة بالذات في نحو:(مُحَمَّدٌ غَيْرُ ابْراهِيم)، أي شخص "محمد "غير شخص" ابراهيم "، وقد تكون صفة تفيد مغايرة مجرورها في نحو: (مَـــرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِ طَوِيلٍ) . [4]

---

1 - ينظر : السامرائي: معاني النحو ، ج 2 ، ص 138.

2 - ينظر : المرجع نفسه ، ج 2 ، ص 157.

3 -ينظر : محمود حسني مغالسة : النحو الشافي ، مؤسسة للرسالة للطباعة و النشر ، بيروت ، ط 3 ، 1418 هـــ - 1997 م ، ص 438.

4 - ينظر :السامرائي : معاني النحو ، ج 2 ، ص226.

-وأمّا الفرق بينها وبين(إلا) فهو يرى بأنّهما غير متطابقين، فـ(إلا) لها معنى الاستثناء وأما(غير)فلها معنى المغايرة ، إضافة إلى ذلك ما بعد (إلا) يكون مقصودا بالاستثناء كما يدور عليه الحكم، في حين أن ما بعد (غير) ، فالكلام قد يدور على بعد(غير)وقد يدور عليها أيضا، فجملة(لا يَدْخُلُ الجَنَّةَ إلا المُسْلِمُ)تختلف عن جملة (لا يَدْخُلُ الجَنَّةَ غَيْرُ المُسْلِمِ)، فقد تكون بمعنى أخر هو : أنّ غير المسلم لا يدخل الجنة وليس فيه حصر. [1]

وذهب أيضا إلى أن كلا من (ليس) و(لا يكون) في الاستعمال يكونان بلفظ واحد هو الإفراد والتذكير، وأيضا لا يستعملان في الاستثناء المفرغ، فتقول: (مَا حَضَرَ لَيْسَ مُحَمَّدٌ)، فهما في أصلها للنفي ، ولكنهما تضمنا معنى الاستثناء.[2]

فمن وجهة نظره هما للنفي ولكن في معناهما يتضمنان معنى الاستثناء.

14-3- **الحال** :

الحال هو: << ما دل على هيئة صاحبها متضمنا معنى في غير تابع ولاعمدة>>[3]

من خلال هذا القول ذهب النحاة إلى الحال بمعنى الصفة ، فإذا تأخر الحال كان صفة في نحو : (أَقْبَلَ طَالِبٌ مُقَصِّرٌ) وإذا تقدمت أصبحت حالا ، ولكن السامرائي يرى أن في ذلك وجهة نظر: فالحال غير الصفة ، كما أن للحال معنى وللصفة معنى أخر وباختلاف معناهما لا يكونان متشابهين ، فإذا أردت الحالية نصبت ، ولو أردت النعت اتبعت. [4]

-فإذن هو يفرق بينهما اعتمادا على المعنى بالدرجة الأولى ،كذلك الاعتماد على الحركة الإعرابية .

15/حروف الجر:

أما بخصوص حروف الجر فسوف نتحدث عن نيابة حروف الجر بعضها عن بعض فنحاة البصرة يرون بعدم إمكانية ذلك ، في حين أن الكوفيين قالوا بإمكانية ذلك ، ولكن السامرائي يقول في ذلك شيئا أخر وهو:<< أن الأصل في حروف الجر أن لا ينوب

---

1 -ينظر : السامرائي : معاني النحو ، ج 2 ، ص 228.

2 - ينظر : المرجع نفسه ، ج 2 ، ص 233.

3 -ابن مالك الطائي الجياني الأندلسي : شرح التسهيل تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد ، (تح) محمد عبد القادر ، و طارق فاتح السيد ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ،بيروت-لبنان ، ط 1 ، 1422 هـ -2001م ، ج 2 ، ص 239.

4 -ينظر : السامرائي : معاني النحو ، ج 2 ، ص253.

بعضها عن بعض ، بل الأصل أن لكل حرف معناه واستعماله ، ولكن قد يقترب معنيان أو أكثر من معاني الحروف >>[1] .

-من خلال هذا القول نلمس أنّ السامرائي في بداية الأمر كان يرى بعدم نيابة حروف الجر عن بعضها ، و ذلك لأن لكل حرف معنًى خاصًا به و استعمالا كذلك خاصًا به ، ومن ثم يرى أن هذه المعاني قد تقترب من بعضها في إمكانية نيابة بعضها في بعض. وقد استدل بـ(من) التي قد تستعمل لأكثر من معنى و التي منها : "الغاية" و "التبعيض" و"بيان الجنس" و" للتعليل" و غيرها ، و كذلك الامر بالنسبة للحروف الاخرى. [2]

-كما ذهب إلى أن كل المعاني التي ذكرها النحاة إنّما الأصل فيها واحد .فهي لها معنى واحد .فمثلا: (الباء) المعنى الرئيس فيها هو: الإلصاق ، وأما المعاني الأخرى ، مثل:المصاحبة والاستعانة وغيرها ، فهي تحمل المعنى نفسه وأصلها جميعا هو الإلصاق.[3]

خطّأ كذلك النحاة القدامى وعابهم في ذكرهم أن لّـ (الباء)مواقع تكون زائدة فيها فمثلا : زيادتها في المبتدأ في نحو : (خَرَجْتُ فَإِذَا بِمُحَمَّدٍ).فهي في نظره ليست زائدة ، فالخبر محذوف ، وتقدير الكلام : (وَإِذَا أَنَا أُبْصِرُ بِمُحَمَّدٍ)، وكذا الأمر بالنسبة إلى مواقع عدة حددها النحاة واعتبروها زائدة. [4]

إذن فالسامرائي في هذا الموضع أنكر أن تكون "الباء" حرف جر زائد وأرجع ذلك إلى الاختلاف في المعنى لا غير ، فهي في نظرة حرف جر عادي مثله مثل بقية الحروف الأخرى وكذلك قد برر تقارب المعاني بعضها ببعض إلى أنه يمكن أن تشترك هذه الحروف في معان عدة ، ولكن لكل معنى اختلاف، فمثلا : التعليل يكون ب(اللام) و(من) و(الباء) وفي غيرها ، فمعنى التعليل ب(الباء) بمقابل شيء حصل ، أما التعليل ب(اللام)

1 - السامرائي: معاني النحو، ج 3 ، ص07.

2 - ينظر : المرجع نفسه ، ج 3 ، ص7.

3 - ينظر : المرجع نفسه، ج 3 ، ص 25.

4 -ينظر : المرجع نفسه ، ج 3 ، ص25.

يفيد سبب حدوث الفعل فهما يختلفان تماما ، وكذا الأمر بالنسبة للحروف الأخرى التي تؤدي التعليل ولكن المعنى مختلف.[1]

فالملاحظ أنه يرى التعليل كمعنى عام هو واحد ولكن في معنى الحرف في حد ذاته فهو مختلف تمامًا .

16/التوابع :

16-**1-النعت**: ذهب فيه السامرائي إلى أن النعت وهو كذلك يأتي لعدة أغراض أهمها : التخصيص، التوضيح، الثناء والمدح وغيرها. [2]

من خلال هذا يرى السامرائي أن النعت يستحق أن تكون له أغراضٌ و لكن النحاة القدامى لم يذكروها.

16-2- البدل: قد تطرق إلى أقسام البدل موضحا بذلك فائدة كل قسم على حدا، فمثلا: البدل المطابق وكانت فائدته" الإيضاح" و"التبين" ، وفيما يخص البدل والمبدل منه فيرى أن باجتماعهما يمكن أن يؤديان معنى لا يستطيع كل واحد منهما على تأديته على إنفراد فقد يكون الأول مبهما فيكون الثاني فيوضحه [3].

-فهو بهذا يرى أن المبدل لا يقوم بمعزل عن المبدل منه ، فالمعنى لا يتحقق إلا بوجودهما.وفيما يخص البدل وعطف البيان ، فقد ذهب النحاة إلى أن كل موضوع بمعزل عن الأخر غير أن السامرائي يرى أن ذلك ضرب وتعسف،فالبدل هو عطف البيان،لذا يمكن الاكتفاء فيه بباب واحد ، هو البيان أو البدل ،ولكن من الأحسن في نظره أن يصطلح عليه بالبدل انطلاقا من تعدد أنواعه. [4]

وبهذا أقر السامرائي أن عطف البيان هو البدل بذاته ودعا النحاة إلى عدم التكثير في الأبواب واعتبارهما موضوعا واحدا ينحصر تحت تسمية البدل.

---

1 - السامرائي: معاني النحو ، ج 3 ، ص 77.

2 - ينظر : المرجع نفسه ، ج 3، ص157.

3 - ينظر : المرجع نفسه ، ج 3 ، ص 177.

4 - ينظر : المرجع نفسه ، ج 3 ، ص 185.

17/ الممنوع من الصرف:

وفيما يخص هذا الموضوع فالسامرائي قد خالف النحاة القدامى في أن الممنوع من الصرف من أحد أسباب منعه من الصرف هو الثقل ، في حين أنه قد ينصرف لخفته ، فهذا مردود في رأيه ، وذلك لأن الاسم قد يكون ثقيلا فتصرفه، وقد يكون خفيفا فلا تستطيع صرفه فقد تصرف(إسْتِشْزَار) ولا تصرف(عُمَر) مع أن (عُمَر) أخف من (إسْتِشْزَار). [1]

إذن فهو لا يرى في الثقل أو الخفة سببا مقنعا للمنع من الصرف أو للصرف، فهذا غير منطقي من وجهة نظره .

-كذلك إذا كان هذا الاسم على بناء معين ، لا يستدعي المنع من الصرف دائما ، حيث أنك تستطيع أن تصرف (أفعل) مرة وتمنعه من الصرف مرة أخرى ، وتصرف (فعلان) وتمنعه مرة أخرى. [2]

وبالنسبة أيضا إلى البناء لا يرى فيه السامرائي سببا في الصرف أو المنع بحكم انصراف هذه المباني ومنعها مرة على مرة .

-كما نجده كذلك خالف كثيرا "إبراهيم مصطفى "فيما ذهب إليه في الممنوع من الصرف ووجه له نقودا كثيرة، وفيما يخص كذلك "التأنيث" و"صيغة منتهى الجموع" وقد أشرنا إليه فيما سبق. [3]

وعلى هذا نستطيع القول أن السامرائي لم يتفق مع القدماء فيما ذهبوا إليه ، كما لم يتبنى منهج المحدثين –إبراهيم مصطفى-الذي عارضه بشدة ، ووقف اتجاه هذا الموضوع موقعا مغايرًا.

18/ فعل الأمر :

الأمر هو : طلب الفعل بصيغة مخصوصة ، وصيغته افعل.[4] فقد تطرق السامرائي إلى كل معاني الأمر التي يخرج فيها عن معناه الحقيقي إلى المجاز والتي منها :

---

1 - ينظر السامرائي: معاني النحو: ، ج 3 ، ص 178.

2 - ينظر : المرجع نفسه ، ج 3 ، ص 179.

3 - ينظر : المرجع نفسه ، ج 3 ، ص 255.

4 - ينظر : ابن يعيش : شرح المفصل ، ج 7 ، ص 49.

"الإباحة"،" الدعاء" ،" التهديد "، التوجيه والإرشاد ، الإكرام ، الإهانة ...إلى غيرها. [1]
وعلى هذا أتى على كل المعاني المجازية لفعل الأمر .

وأما زمنه، فقد حصره النحاة القدامى على الاستقبال وكذا دوام ما حيث يقال: <<والأمر مستقبل أبدا لأنه مطلوب به حصول ما لم يحصل ،أو دوام ما حصل،قال ابن هشام : ألا أن يراد به الخبر نحو :(إِرْمِ وَلا حَرَجَ) فإنه بمعنى" رَمَيْتُ" ، والحالة هذه ، وإلا لكان أمرا بتجديد الرمي وليس كذلك >>[2]

-ولكن السامرائي يرى أن هذا الزمن الذي حدده النحاة القدامى فيه نظر وذلك لأنه أوسع من ذلك فقد يكون :

<<-فعل الأمر دالا على الاستقبال المطلق ، سواء كان الاستقبال قريبا أو بعيدا ، فمن المستقبل القريب أن نقول مثلا : (أغلق النافذة)و (افتح الباب) .

-وقد يكون دالا على الحال نحو : (اضحك قبل أن تبكي)

-وقد يدل على المضي في نحو: (كن قد أطعت وسمعت لفلان)

-وقد يدل على الأمر المستمر إلى أجل أو مشروط بشرط ، وله صورتان :

* الأمر بالاستمرار ما هو حاصل ، والأمر بفعل لم يكن حاصلا وطلب الاستمرار عليه نحو قولك (حافظ على ما سأعطيك ولا تفرط فيه أبدا) .

-قد يكون فعل الأمر مطلقا غير مقيد بزمن لكونه دالا على الحقيقة أو لكونه دالا على التوجيه والحكم أو لغير ذلك في نحو: (تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة) >> .[3]

وبهذا يرى السامرائي أن زمن الأمر لا ينحصر فيما ذكره النحاة وإنما يتعدى ذلك إلى أزمنة أخرى .

19/ تقديم الاسم على فعل الشرط :

تقول العرب: (إِذَا جَاءَكَ مُحَمَّدٌ فَأَكْرِمْهُ)، وتقول :(إِذَا مُحَمَّدٌ جَاءَكَ فَأَكْرِمْهُ)، وهذا عند

1 - ينظر : السامرائي : معاني النحو ، ج 4 ، ص 27.

2 - السيوطي : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ج 3 ، ص 274.

3 -السامرائي : معاني النحو ، ج 4 ، ص 29-34.

الجمهور من باب حذف فعل الشرط الذي يفسره الفعل المذكور بعده ، والتقدير (إنْ هَلَكَ المَرْءُ هَلَكَ) ، و (إذَا انْفَطَرَتِ السَّمَاءُ انْفَطَرَت) ، وذلك لأن أداة الشرط لا تليها الأفعال.[1]

هذا في نظر السامرائي بعيد عن المعنى مفسد لصحة الكلام ، وإلا فما الغرض من هذا الحذف والذكر؟ ومع العلم أنَّ المفَسِّر والمُفَسَّر لفظ واحد بعينه لا يزيده إيضاحا ولا بيانًا ولا تفسيرًا ، فلو كان المفسر يعطينا معنى زائدا على المفسر وإيضاحا، لم يكن فيه لكان مقبولا ،ولكن الفعل المذكور هو المحذوف نفسه. [2]

فهو يرى بهذا أنه لا ضرورة إلى الحذف والذكر بهذا المنظور.

أيضا لا يرى فرقا بين (جَاءَكَ مُحَمَّدٌ فَأَكْرِمْه) و(إِذَا مُحَمَّدٌ جَاءَكَ فَأَكْرِمْهُ) ، فتقديم الاسم أو تأخيره واحد ، ولا غرض لذلك سوى التقدير المفسد لجمال التعبير وفصاحته.

لذا أقرَّ السامرائي أنه كان ينبغي على النحاة أن يقولوا : << أنه قد يلي الفعل أداة الشرط في كلام العرب ، وقد يليها الاسم ثم فعل الشرط>>.[3]

وبهذا المنظور يرى أنه قد تأتي أداة الشرط ثم يليها الفعل وذلك في كلام العرب ، كما قد يليها الاسم كذلك .

وفي الأخير نقول إنّ جهود السامرائي أوسع من أن تحصر في هذه الدراسة البسيطة وهذا نظرا لأعماله التي أتى بها من خلال إبرازه لقيمة المعنى في النحو العربي التي تناساها النحاة القدامى وأغفلوا دراستها إلا في مواضع معينة ، كما نلمح التجديد لديه في ا لكثير من المواطن . خالف فيها النحاة القدامى تارةً و ذلك انطلاقا من إلغاء بابي التنازع والاشتغال الذي يرى فيهما فسادًا للمعنى ، كما نجد أنه قد خالف أيضا المحدثين وذلك انطلاقا من النقد الذي قدمه إلى" ابراهيم مصطفى" في الممنوع من الصرف ،إضافة إلى تطرقه إلى التفريق بين الفاعل ونائبه، رغم ذهاب المحدثين إلى أنّهما موضوعٌ واحد .فلم يكن منحازا إلى المحدثين في تصورهم كما لم يكن مع القدماء فيما قدموه ، وأيضا اعتباره

1 - ينظر : السيوطي : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ج 2 ، ص 455.

2 - ينظر : السامرائي : معاني النحو ، ج 4 ، ص 98.

3 - المرجع نفسه ، ص98.

الفضلة مهمة في تأليف الكلام،وبالنسبة للإعراب فقد أتى بنظرة جديدة لـــه خـــالف فيهـــا المحدثين والقدامى .

خاتمة

خاتمة :

أما و قد وصلنا إلى نهاية هذا البحث الذي عرضت فيه إلى جهود هؤلاء النحاة في تيسير النحو العربي وتبسيطه من خلال هذه الدراسة والتحليل والتتبع لأثارهم قد سجلت عدة نتائج وهي :

1- إننا ومن خلال دراستنا للتيسير ، قد وجدنا أنه لم يظهر عند المحدثين فقط ، بل كان له امتداد في القديم على غرار خلف الأحمر ، في كتابه "المقدمة" .

2- يعدّ إبراهيم مصطفى الشرارة الأولى التي أوهجت السبيل إلى تيسير النحو العربي في العصر الحديث بعد "ابن مضاء القرطبي" وقد اتفق معه في ثورته على العامل والمعمولات ، واعتبر العامل منطلقا من الفلسفة والمنطق اللذين كانا سائدين في الدراسات القديمة .

3- الإقرار بأن الحركات الإعرابية اثنان الضمة والكسرة ، وقد ألغى الفتحة واعتبرها حركة خفيفة مستحبة .

4- إخراجه المثنى وجمع المذكر السالم من دراسته .

5- إسقاط كل من عطف النسق والنعت السببي من التوابع ، وقدم الخبر وجعله تابعا

6- الدعوة إلى تنسيق أبواب النحو وجمع أشتاته دون تركها مفرقة كأدوات النفي مثلا.

7- اعتبار العلامات الفرعية (الواو ، الياء، الألف) عبارة عن مد وإشباع للحركات الأصلية لا غير في دراسته .

8- وفيما يخص المخزومي ، فقد أعد تصنيفا جديدا للأبواب النحوية ، مكنت المتعلم من الولوج إلى علم النحو ، وتناول مسائله وقضاياه بصورة سهلة وبسيطة ، وربطها بأصولها وأبوابها حتى يتسنى للقارئ والمتعلم استيعابها وفهمها .

9- أخذ بالكثير من الآراء التي جاء بها إبراهيم مصطفى ، وهذا طبيعي لأنه أستاذه ، فوقع فيما وقع فيه ، وذلك من خلال إلغائه للفتحة وإقصائها من دلالتها مع أنه كذلك من الداعين إلى أن الحركات الإعرابية دوال على معاني ، كما أعرض كذلك عن تفسير المثنى وجمع المذكر واعتبرهما من الشواذ .

10- أضاف مصطلحات جديدة وأخرى قديمة للنحو وذلك للابتعاد عن المصطلحات الغربية والدخيلة .

11- تقسيم الكلام إلى أربعة أقسام عوضا عن ثلاثة : وهي الاسم والفعل والأداة إضـــافة إلى الكنايات .

12- استحداث تعريف جديد للإعراب و قصره على الجملة و ما يتألف منها وذلك بإلغاء التعريف القديم له

13- حصر موضوع الدرس النحوي في الجملة من حيث تأليفها ونظامها ، وكـــذا مـــن حيث أجزاؤها –والثاني الجملة وما يعرض لها من معانٍ عامة ، تؤديها أدوات التعبير .

14- إلغاء العامل وكل ما يترتب عليه من بابي التنازع والاشتغال .

15- وفيما يخص السامرائي فقد طغى على تيسيره العناية الفائقة للمعنى الـــذي عزلـــه النحاة القدامى في الدراسات القديمة وهذا ما خالف فيه النحاة المحدثين .

16- كانت آراؤه التيسيرية مخالفة للقدماء كما كانت مخالفة للمحدثين وبخاصة لإبـــراهيم مصطفى ومهدي المخزومي وذلك من خلال اعتبارهما للفاعل ونائبه والمبتدأ موضـــوع واحد ، في حين أقر بأن كل واحد منها يستحق أن يكون موضوعا قائما بذاته .

17- إفراد لكل باب من الأبواب أغراضا لغوية ، لم تكن موجودة لدى النحاة المحـــدثين ولا حتى عند النحاة القدامى .

18- إننا من خلال دراستنا كذلك نلحظ أن التيسير لدى هؤلاء النحاة كان مطابقا ولاسيما إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي فكانت نظرتهم إليه متوافقة أما السامرائي فقد أرجع التيسير إلى المعنى .

19- بالنسبة إلى المصطلحات التيسيرية ، فرغم الاختلاف في تـــسميتها ، إلا أنهـــا ذات مدلول واحد وهو إعادة بعث نحو جديد خال من الشروحات والتعليلات ، غيـــر مثقـــل بأحكام العامل وما يترتب عنه .

20- تعد هذه المؤلفات النحوية الخاصة بكل من إبراهيم مصطفى ومهـــدي المخزومـــي وفاضل صالح السامرائي من أهم المؤلفات التيسيرية التي أحدثت ثورة على النحو القديم، فكان لها الفضل الكبير على تيسير النحو وأخذه ببساطة وسهولة .

21- إتفق كل من ابراهيم مصطفى و مهدي المخزومي وفاضل صالح الـــسامرائي علـــى إلغاء العامل و كل ما يترتب عنه من بابي التنازع و الاشتغال.

المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع :

القرآن الكريم (برواية حفص)

المصادر :

1- الجاحظ : الحيوان ، (تح) عبد السلام هارون ، مكتبة مصطفى الباجي الحلبي وأولاده (د،ط) ، (مصر) ، 1938.

2- جلال الدين السيوطي : الأشباه والنظائر في النحو ، دار الكتب العلميـــة (بيـــروت ، لبنان ، (دط) (دت) .

* همع الهوامع في شرح جمع الجوامع :(تح) أحمد شمس الدين ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية (بيروت ، لبنان ، ط1، (1418 هـــ ، 1998 م) .

3- ابن جني : الخصائص ، (تح) محمد علي النجار ، دار الكتـــب المـــصرية ،(دط) ، (دت) .

* الخصائص ،(تح) عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية (بيروت ، لبنان) ، ط2 ، (1424 هـــ، 2003 م) .

4- سيبويه : الكتاب ، (تح) عبد السلام هارون ، مكتبـــة الخـــانجي (القـــاهرة)، ط3 ، (1408هـــ، 1988م) .

5- الطنطاوي : نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، دار المعارف (القاهرة) ، ط7.

6- عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز في علم المعاني ، شرحه محمد تنجـــي ، دار الكتاب العربي (بيروت ، لبنان) ، ط3.

7- ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، (تح) محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث (القاهرة) ، ط20، (1400 هـــ، 1980م) .

8- ابن فارس : معجم مقاييس اللغة ،(تح) وضبط عبد السلام هارون ،دار الفكر ، (دط) (1399 هـــ، 1979م) .

9- أبي القاسم الزجاجي : الإيضاح في علل النحو ، (تح) مازن المبارك ، دار العروبة ، (دط) ، (دت) .

10- القفطي : أنباه الرواة على أنباء النحاة ، (تح) محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي (القاهرة) ومؤسسة الكتاب الثقافية (بيروت) ، ط1، (1986م) .

11- ابن منظور : لسان العرب ، ضبط نصه وعلق حواشيه خالد رشيد القاضي ، دار صبح أيد يوسفت ، ط1 ، (1427 هـ، 2006 م) .
12- ابن مالك الطائي الجياني الأندلسي : شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، (تح) محمد عبد القادر وطارق فاتح السيد ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، (بيروت ، لبنان) ، ط1، (1422 هـ،2001 م).
13- ابن مضاء القرطبي : الرد على النحاة ، (تح) شوقي ضيف ، دار المعارف ، (دط)، (دت) .
14- ابن النديم محمد بن اسحاق : الفهرست ، (تح) رضا تجدد ، دار المسيرة ، ط3 ، (1988م) .
15- ابن هشام الأنصاري : شرح المفصل ، إدارة الطباعة المنيرية (مصر) ، (دط) ، (دت) .
* شرح قطر الندى وبل الصدى ، (تح) محمد محي الدين عبد الحميد المكتبة التجارية الكبرى ، ط11، (1883هـ، 1963م) .
* شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، دار الفكر ، (بيروت ، لبنان) (دط) ، (دت) .
* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير ، دار الفكر للطباعة والنشر ، (دط) ، (دت) .

* **المراجع** :

1- إبراهيم مصطفى : إحياء النحو ، مطبعة لجنة التأليف والنشر (القاهرة ، مصر)، ط2، 1992م
2- أحمد الهاشمي : القواعد الأساسية للغة ، دار الكتب العلمية ، دار الفكر ، (بيروت، لبنان) (دط) ، (دت) .
3- بكري عبد الكريم : أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي ، دار الكتاب الحديث ، ط1، (1999م) .
4- تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ، دار الثقافة ، (الدار البيضاء ، المغرب) ، ط2، (1979م) .

5-شوقي ضيف : المعجم الوسيط ، مكتبة الشروق ، ط4 ، (1425 هـ، 2004م) .
* المدارس النحوية ، دار المعارف (القاهرة) ، ط7 ،(دن) .
6-عباس حسن : النحو الوافي ، دار المعارف ، ط3،(دت)
7- عبد علي حسين : أصول إعراب اللغة العربية ، دار دجلة (عمـــان ، بغـــداد) ، 2008.
8- علي مزهر الياسري : الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه ، الدار العربية للموسوعات ، ط1،(1423 هـ،2003 م).
9- فاضل صالح السامرائي : معاني النحو ، شركة العاتك لصناعة الكتاب (القاهرة ، درب الأتراك) ، ط2 ، (1423 هـ، 2003 م) .
* تحقيقات نحوية ، دار الفكر (عمان) ، ط1، (1421هـ،2001م) .
* الجملة العربية تأليفها وأقسامها ، دار الفكر (عمـــان ، الأردن) ، ط2، (1427هـ،2007م) .
10-كريم أحمد جواد التميمي : محمد عبد الخـــالق عـــضيمة وجهـــوده النحويـــة ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ــ ط1، (2008م) .
11- مهدي المخزومي : في النحو العربي نقد وتوجيه ، دار الرائد العربي (بيـــروت ، لبنان) ، ط2، (1406هـ،1976م) .
* في النحو العربي قواعـــد وتطبيـــق ، دار الرائـــد العربـــي (بيروت، لبنان) ط2، (1406هـ،1976م).
* مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحـــو ، شـــركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده (مـــصر)، ط2، (1477هـ،1958م).
12- محمود حسني مغالسة : النحو الشافي ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر (بيروت) ، ط3، (1418هـ،1997م) .
13- هادي نصر: اللسانيات ثمار التجربة ، عالم الكتب الحديثة (إربد ، الأردن) ط1- 2011م.

قائمة المجلات والدوريات :

1- صادق فوزي دبابسة : جهود علماء العربية في تيسير النحو وتجديده ، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية ، جامعة الكوفة ، العدد 1-2،2007م.

فهرس المحتويات

فهرس الموضوعات :

الموضوعات **الصفحة**

شكر

مقدمة .....أ

الفصل التمهيدي: نشأة النحو العربي وفكرة تيسيره 10

1- نشأة النحو العربي..... 10

1-1- تعريف النحو 14

أ-لغة – و اصطلاحا.....14

2-بوادر تيسير النحو العربي 15

2-1-تحديد مفهوم المصطلحات.....19

2-1-1- الإحياء.....19

أ- لغة- واصطلاحا 19

2-1-1-التجديد 20

أ- لغة – واصطلاحا.....20

2-1-3-التيسير 20

أ- لغة – واصطلاحا.....20

الفصل الأول: جهود إبراهيم مصطفى في تيسير النحو العربي 25

1-توسيع مفهوم النحو 25

2-أدوات النفي 26

3-الزمن 28

4-التخلي عن العامل 29

5-وجوب التوحيد بين الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ.....31

6-الدلالة بالحركات على المعاني 32

7-رفع اسم (إنّ) 34

8-الإعراب بالحروف أو الإعراب النيابي 36

9-التوابع 37

9-1-عطف النسق 37

9-2-النعت الحقيقي والبدل وعطف البيان والتوكيد 37
9-3-النعت السببي 38
9-4-الخبر 38
10-اسم لا النافية للجنس 38
11-التنوين في الأعلام 39
12- الممنوع من الصرف 40
الفصل الثاني : جهود مهدي المخزومي في تيسير النحو العربي 45
1- الدعوة إلى إلغاء العامل 45
2- الجملة من حيث تأليفها ونظامها 46
3- الجملة وما يعرض لها من معان عامة 47
4- الكلمة 49
5- الإعراب 50
6- جمع الأبواب النحوية 51
7- أقسام الفعل في العربية 54
8- أفعال الكينونة أو الوجود (كان وأخواتها) 56
9- إضمار الفعل 60
10- الأساليب التعبيرية 62
10-1- أسلوب التوكيد 63
10-2- أسلوب النداء 64
10-3-أسلوب النفي 65
10-4-أسلوب الاستفهام 66
11-أدوات الوصل 67
12-التوابع 67
12-1- النعت.....68
12-2-البيان 68
12-3-خبر المبتدأ..... 68

الفصل الثالث : جهود فاضل صالح السامرائي في تيسير النحو العربي.....73
1- الجملة وتأليفها 74
2- الإعراب 76
3- ضمير الشأن 79
4- أسماء الإشارة 80
4-1- المعرف (بأل) 81
5- الاسم الموصول 81
6- الأفعال الناقصة (كان وأخواتها) 84
7-أفعال الرجاء 86
8- الأحرف المشبهة بالفعل (أن وأخواتها) 87
9-العطف على اسم (إن) بالرفع 89
10- ذكر النون مع ياء المتكلم وضمير المتكلمين 90
11-أفعال الرجحان 90
12-التفريق بين الاختصاص والنداء 91
13-الاشتغال والتنازع 92
14- المنصوبات 93
14-1- المفعول المطلق والمفعول فيه 93
14-2-الاستثناء 95
14-3-الحال 95
15- حروف الجر 95
16-التوابع 97
17- الممنوع من الصرف 98
18-فعل الأمر 98
19- تقديم الاسم على فعل الشرط 99
خاتمة 103
قائمة المصادر و المراجع.....106

فهرس المحتويات.....111
الملخص باللغة العربية
Résumé

الملخص

الملخص (باللغة العربية)

تعد هذه الدراسة حلقة مهمة من حلقات البحث اللغوي والنحوي، وبخاصة في الكشف عن جهود النحاة المحدثين في تيسير النحو العربي ، وتسهيله وتذليل مصاعبه وقد ارتكزت هذه الدراسة على التيسير المحض والتسهيل الدقيق للنحو العربي، انطلاقا من تصور هؤلاء النحاة لها، فقد جاءت هذه الدراسة متبعة لأسلوب ومنهج وصفي في أربعة فصول، فتناولت: نشأة النحو العربي وفكرة تيسيره، انطلاقا من نشأة النحو وتعريفه وصولا إلى بوادر تيسيره، وأيضا تحديد كل مصطلح من مصطلحات التيسير وقد وضحت الفرق بينها، كما تعرضت لجهود "إبراهيم مصطفى" في تيسير النحو العربي من خلال كتابه "إحياء النحو" حيث عرضت أهم ما جاء به من أفكار تجديدية، من إلغاء وحذف وإعادة ترتيب للأبواب، وكذا أهم الانتقادات الموجهة إليه ، وتناولت جهود " مهدي المخزومي" كذلك في تيسير النحو من خلال كتابيه" في النحو العربي نقد وتوجيه" و " في النحو العربي قواعد وتطبيق"، وأبرزت آراءه التيسيرية ونظرته المشابهة لنظرة أستاذه في إلغائه الفتحة مثلا، وتناولت كذلك جهود "فاضل السامرائي" وعنايته الفائقة بالمعنى الذي عزل في الدراسات القديمة ، وقد توصلت من خلال هذه الدراسة إلى نتائج عدة أبرزها: إلغاء الفتحة من علامات الإعراب، وكذا إلغاء العامل وما ينتج عنه من تنازع واشتغال.

Résumé:

Cette étude est considérée comme un maillon important parmi plusieurs dans la recherche linguistique et grammatical et surtout dans la découverte des efforts des linguistes modernes pour la simplification de la grammaire arabe. Cette étude est basée sur la simplification absolue et la facilité exacte de la grammaire arabe comme elle est concernée par la grammaire .Elle est suivie d'un programme et un style descriptif dans quatre chapitre:

J'ai traité, l'émergée de la grammaire arabe et l'idée de la simplification en partant de l'émergence, la signification jusqu'à la simplification, plus la précision de tous les concepts de la simplification et la différence entre eux.

J' ai signalé les efforts de Ibrahim Mustapha dans la simplification de la grammaire dans son livre" La régénération de la grammaire", comme j'ai présenté le plus important dans ce livre c à d les idées du renouvellement tel que, la suppression, l'annulation et la réorganisation des chapitres plus les différentes critiques contre lui.

j'ai parlé des efforts de Mehdi El Makhzoumi dans la simplification de la grammaire arabe dans ses œuvre "critique et orientation" et "Règles et pratiques " , en précisant ses idée sur la simplification et son point de vue semblable à celle de son enseignant: ex: La suppression de la voyelle (Fetha).

J'ai traité également, les efforts de" Fadal Samorai" et sa suprême attention an sens qui était isolé dans les études anciennement .

*A partir de cette étude , je suis parvenue aux résultats suivants:

-La suppression de la voyelle (Fetha) est me marque de déclinaison.

-La suppression de l'gent (le facteur) et les conflits et le fonctionnement qu'il provoque.